

சென்னை

47-28

۹-۹۶۵۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب مدارک الاحکام فی شرح الرعاع الاروم

مؤلف: حاج میرزا محمد علی بن حسین

موضوع: حدیث

شماره ثبت کتاب: ۱۶۰۹۲

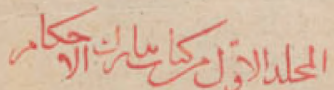
۹۵۰۴۰۰

17-95

خطی - فهرست شده
۹۶۴۵

تجزیاتی و مشخصات

سید احمد علی ایل دوا و دیگر ایل آفرینش و حاکمیت و حال
سید احمد علی ایل دوا و دیگر ایل آفرینش و حاکمیت و حال
دولت و حاکمیت و حال



بسم الله الرحمن الرحيم وبرنعتين

الحمد لله الحمود ولا آله الا الله والحمد لله العبد ولكل امرئ هو به جلاله الذي ارتفع شأنه
سائرهم لا اله الا هو وتقدس كمال ذاته عن حاطة وقاين الا فيهم وما تعالى غلظه عن
ايام كبريائه لا اله الا هو افاض بحسب الاضلال على جميع البرية في كل ما روي به الا فيهم
على ما منحهم من ارشاده وهداية واسأله العفو عن الشيطان الرجيم وغياثه واصل
عنا شرف من عظمته بريحانة وآيته وجعله سيد محفل رسله سيدنا محمد
شريعته وولاؤه وعلى بن ابي طالب الميراثين على ربه طالب الخصال الاخيرة ووصيه وولي
وعلى الائمة من ذرية وعترته وسلالته **وعنه** فان احق الفضائل بالترتيب ما
بإتصاف القدر بها في استحقاقها بالجميع هو العلو الاحكام الشرعية والرفايف
الدينية لا يحصل السادة الا بيزيد ويخلص من الشافعية التردد في ترتيب كل واحد
من صفاته اليه واتفق هذه المهلة اليسرى عليها وان الله تعالى بقائه كذا يكون
لنفاذ الحق والابن الا بعدد وكما ان كتاب شرايع الاسلام في مسائل الحلال والحرام
من صفاته الاسامى الحق والحقير المذنب افضل المتقدمين والمتأخرين بحكم الامور والدين
فهو خير من ربه والارضان ورفع قدره في اول الكتاب من اشرف الكتب الفقهية واجر الفقه
الفرعية كما في من الشهادان الحلية والعلوية والحقائق الحقة كذلك شره لاول
الاعظم والاهم المعظم وقدره الله الى الحقين **واقتل** المتأخرين بعد العلامات
الافاقية لله نفسه الزكية ووافيق ترتيبها من رتبة كتاب جليل الشأن رفيع
المرئيلته وكتاب لاولين **والترتيب** بما ياتيه افكار المتأخرين وذلك ثابته الفتناء في
جميع الامور واشهرهم شهرا الشمس فباقتلها رتبة زمنية سلكها والارزاق
الاختصاصية رتبة تلك الحال المستوية على حالها وخصايتكونها لغيره بالترتيب
الافاقية بعض اخلاقي الدين ان قبلها اجمل واستوفى ما أحملها واستوفى الله ثم وابتد
الى مقتضى اذنه خوفا من الاخلال بمقتضى رايته فكان غايته مقصده في هذا المقتضى
انها هو السبيل الشرعي والحق ايهما من ادبها الفصل معروض عن طول التذاعبا

27.

الرواق الفصيح
كتاب وكتابا وكتابا

يرد على العباد من القيل والقال واجبا من الله تعالى حسن التوفيق وإصابة الحق بالتحقيق
قوله قدر الله نفسه وظهره من **كتاب الظهارة** الكتاب صعدنا
لكن من الكتب وهو الجمع قال جمع من المقس من المرد بقوله سبحانه وأما الكتب فلو لم يكن لها
جمع فلو لم يكن سوى ما يجب عليهم أو استكملوا الجزاء لايمان بحدائقها والى الذين لم
ومن يبقون كغيرهم وهو دعا بالاعتق في القول مثل قلنا أقام مخلوق فيكون معنى الكتب
في الظهارة أو بمعنى ما يقع بها الظاهر فيظهر فيكون معنى ما يجب بالظهارة أو يكون نحو
عرفنا وقد عرفنا النبي الشهيد بحر الله في بعض غاياه بأمر الله ما يجب السائل الخوة بالتحقق
بالقوله والد المقصد اسم لما يليه في السائل الخوة في الفاعل الخوة **والسبب** في الخوة
مثل الباب والفصل والطلب والى الذين السائل الخوة في السبب الخوة في الشخص وما ذكره
بحر الله عن طريقه والى أن هذا هو اصطلاحه ونبات أخباره لا يتبع المشاهدة في غاية
ما يتقاضي اسم الاله من المناسبة المعتبرة من سائل المقصد والتمس والطلب فيكون
اتم ما يعبر عن سائل الكتاب بالظهارة لغز الشاف والزهرا قال الله تعالى أما بالظلال
ذكر الراس إلى البيت وظهر كظهور ذكر المقصود أن الظهارة هنا تأكيد للمعنى المتبادر
من ذهاب الراس وما لا ينفك في زواله بالضرورة بالكلية والرجوع إلى الاستمرار الذي ذكره بالظلال
منعارة للصحة منها وفاسد لها الشارع في معنى آخر مناسب للمعنى في معنى ما ينسب
حقيقة عندنا لعماد لا يكون كذلك عند الشارع أيضا على تفصيل ذكرناه في محله واختلاف
الاصحاب المعنى المقبول في لفظ الظهارة عندهم فمنهم من ظاهرها على الجمع المعادة من
الاقسام الثلاثة دون ذلك الحسب كما مر عندنا والظهارة من كماله الواجبة ومنهم من ظاهرها
على الاله الخبيث ويما ظهروا كمال بعض المقصودين ظاهرها على مطلق الوصف والى الذين
سواء كانت صفة أم لا لا يكون على الاول ومن أشكال الظاهر بعين من التعريف قد
الظاهر في الظهارة الى ما يسمونه ويرسمونه المستعبد لما يرونه في الواقع
في القسم لا لا يكون في التعريف والآخر من ذلك ما اختل التعريف وفاضلهم
ولا خاص من ذلك الا بالمراد من المقصود من المعرفة وكيف كان ولا فرق بينهما في ذلك
يعدى لغيرها يتعلق بالعمل الاجرائي كالذي على بعض الوجوه وأما الهم في هذه المسئلة
المعجزة في الخارج والاشياء في مفضلان شاء الله **والسبب** وهو الموصوف
او الفصل او التبعيم وحسب لما في سببنا انصولة يلوح من قوله ان التعريف لفظي

۱۰۰

ماہی و ماہی

على فانها اهل اللغة وهو تبدل اسم باسم من اظهر منه وربما ظهر من تعريفه الطهارة
على جريتها بطريق الاشتراك الحقيقة والجماع لا التواطؤ والتسكين وان احتملها
ايضا على بعد وقد اورد على هذا التعريف امور منها ان يستعمل على الزود وهو متعلق بالحدود
وجوابنا ان الزود بما نأمر بوجوبه في تعريفه كان معني ان الحداس هذا الذي لا يرد
في اقسام الحدود ولا في غير الحدود وحسن ذلك اننا في الحدود نذكرهم فان اردنا ان
حد هذا الشيء ما هذا المعنى وهذا المعنى هو من يعيب عندهم وان اردنا ان هذا الشيء
هذا المعنى لم يكن ما يصدق عليه هذا المعنى انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
عنده والحاصل ان الحد في الحقيقة هو من هو معناه ولا يرد فيه ومنها ان الطهارة نفس
لكل واحد من الالوان الثلاثة تعرف بها تعريفها في النوع وهو دور وجوبه في التعريف
لا يترتب في الحد لغيره الا ان اردنا ان الحد ما مطلق التعريف شامل للزم فلا يترتب في
النوع على وجه لا يترتب على الجنس فلهذا نذكر ومنها ان اراد كل من ذلك الموضوع الشرعي
اعني عن قدامنا لا يكون الا ان اراد اللغوي استعمالها في الشرعي وجوابنا
المصر وفي المقام انما هي غلبة الفائدة بالنظر الى ما هو المقصود من هذا التعليق **وله** فالواجب
من الوضوء ان كان الصلوة واجبة انما هي الصلوة الواجبة لعدم وجوب الوضوء وان كان
شرطا فيها اذ لا يصح وجوب شرطه في غير واجبه ولا يجوز تركه الا الى بل ولا شيء
من الواجب كذلك وقد قدم بعض من لا يفتي في وجوب الوضوء لما قلنا من عدم اذ كان
اذا انما في انما في حال وهو خطأ انما في عدم انما في وجوب الوضوء المذكور في الترتيب
احدهما غير انما في تعريفه يطلق على هذا النوع من الذب اسم الواجب يجوز المشابهة ما لا
في انما في نفسه بالنسبة الى الشرط وان كان في حد ذاته من عدمه او بغيره بالوجوب لغير
اشارة الى علامه في الترتيب وهذا الحكم اعني وجوب الوضوء للصلاة الواجبة جمع عليه من
المسلمين بل الظاهر ان من هو راسخ في الدين ويندفع في الصلوة الواجبة اليومية وغيرها
من قبلة الصلوات الواجبة ولا حاجة الى استثناء صلوة الجمعة من ذلك لانها من اقسام
الصلوة انما في حقيقة على ذات النوع والحدود وما قاما فيها كما هي ايمان
شاء الله والحق ان الصلوة انما في نفسها لا في شرطها لكون شرطها غير وجوبها فيكون
مكمل للصلوة وهو شرط وان كان في تهيئه نظرا لصفته ما فيه واعلم ان المعروف من
الاصحاب ان الوضوء انما في اصله عند استعماله في غير شرطه فيكون لا

بعد التمسك

اختيار الاول

منه



منه بالتسكيم وهو قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا ولعل اولاد نقل القيام والاداء
ناخير الوضوء عن الصلوة فانما هي وجوبها على الاجماع بل لم يرد له اعلم اذا اردنا القيام الى
الصلوة اطلاقا لا اسم الميب على اليه فانما يستفيض وقولنا لجمع على التمسك في حجة
ردارة اذا رسل الوقت وجوب الطهارة والصلوة والشرط عدم عند هذه الشرط وجوبه على العادة
انما في ما قبله على الاثر في نفسه لا من الغسل والتمسك على الادة القيام الى الصلوة والاداء
يحقق قبل الوقت ويعد ان لا يترتب فيها المقارن للقيام الى الصلوة لانها كانت في
اول الوقت والقيام بالنسبة الى من اراد الصلوة في آخره وعلى انما في الشرط وجوب الطهارة
الصلوة معا وانما في الجمع يحقق بانما في احد من غيرا جيتين انما في معا وجوب التمسك
وتمهله في الذكر في وجوب الطهارة انما في جمعا لاسبابها وجوبها في وجوبها لا يترتب
فيكون الوضوء او تصح في الصلاة المشروعية وانما في هذا المطلق لا يترتب في اختيار
عبد الرحمن من الجماع من الوضوء انما في على التمسك ان يقول من وجوبه في الوضوء
او قاما عند وجوبه على الوضوء وحججه ردارة حيث قال فيها انما في التمسك والاداء في
وجوب الوضوء وموت في كبريا من غير انما في على التمسك انما في انما في انما في انما في
وحججه من عبد الرحمن في هذا الموضع انما في اعيادها من عن الزيل واقع اهلنا على التمسك
على التمسك اذ في قلنا في وجوبه في التمسك من غير انما في انما في انما في انما في
قلنا في قلنا في وجوبه في التمسك من غير انما في انما في انما في انما في
باسرها من هذا القبيل مع عدم التمسك في وجوبه في التمسك من غير انما في انما في
قال لانما في انما في اصله عند انما في التمسك من غير انما في انما في انما في
او حقا وواجب كان الاول تيمنا لظننا بالواجب كما فعل في الصلوة لعدم وجوب الوضوء
لظننا في وجوبه وهذا الحكم اعني وجوب الوضوء للطهارة الواجبة جمع عليه من الجماع
في الشيء بدل عليه ويات كبريا في وجوبه في التمسك من غير انما في انما في انما في
الترتبة وهو على غير ما قال يونس وسيدنا في انما في انما في انما في انما في
عليه جمعا من المباحين في وجوب الطهارة بالصلوة وهو غير جليل في سنة فاسر ومثل
وستدبر من الزيادة المقدم عدم وجوب الطهارة في المذهب على الطهارة وهو كذلك على **وله**
اولا في القرآن وجوب الميثان وجوب الوضوء انما في انما في انما في انما في انما في
لا يوجب قالوا لاسباب من فلان كما في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في

الشرع في الطهارة
الشرع في الطهارة

كما هو الوجه

من الخطا السدوق في عالم
من الخطا السدوق في عالم
من الخطا السدوق في عالم
من الخطا السدوق في عالم

منع الغرض لا يخفى ان وجوب الوضوء للشرع على القول بجوعه على الحدوث وشأنه ان
 شاء الله **ول** والشك ما عدا ما لم يتبين من الشرع ان الله سبحانه ما ينبغي له الوضوء
 الذي يجمع من الاخبار وكلام الاجماع لا ينبغي للصلاة والطهارة المندوبين ومن كتاب
 الله وفرائضهم ودخول المساجد واستامرة الطهارة وهو المراد بالكون عليها والالتصاق
 بهما في الغرضية قبل دخول فمهما لم يوفى في اول الوقت والتجديد بوضوءه الطهارة و
 طلب الطهارة وزيارة قبر المؤمنين وما لا يشرط فيه الطهارة من مسائل الحج والعمرة
 وتباعد في الحج وجماع الخلع قبل الغسل وذكر الحائض وجعل المرأة الحامل مخافة نفق
 الولد على القلب بخيل اليد وجماع غاسل الميت لما يقتل اذا كان الفاسد لجنبها
 ولم يداخا الميت قبره وجنوا الميت مصافا قبره وموت الميت مصافا الغسل على قبره
 ولا بد وطى جارية بعد وطى اخرى والمدينة في قتل قولى والرفاع والحق والتجديد في
 الدم اذا كرمها الطبع والخارج من الذكر بعد الاستبراء زيادة على اربعة ايام شرعيا
 والعقوبة في الصلوة عند ما يقبل لمسه ومثل الفرج وبعد الاستبراء بالمال المفقود
 فله ولو كان قد استبرأ فمقدد يجمع ذلك روايات لان كونهما قصورا من جنس البند
 وما قيل من ان اول الاستبراء في الجماع في غيرهما في غيرهما في غيرهما في غيرهما
 حكمه على فيوقوف على الدليل الشرعي كما في الاحكام وتفصيل القول في ذلك يقتضي
 بساط في الكلام وسجي حزمه اذا اقتضاه المقام ان شاء الله والمستفاد من الاخبار
 النصيحة المستفيضة رجاء المسارعة الى فعل الطهارة لما له من حصول ثمرات منها
 وان لا يغير فيها قصد ثبوتى سؤال الله تعالى بها خاصة واعلم ان المقام من هذا
 جواز لدخول في العبادة الواجبة للشرعية الطهارة بالوضوء والشك الذي لا يصح حدوث
 الاكبر مطلقا او ادى بعضه عليه لا يجمع واستدل عليه بما به شرع في الوضوء كان رافعا
 ان لا يمتنع لصحة الوضوء الا ذلك ومنه في ارتفاع الشك في وجوب الوضوء فمما او فرب
 لجواز ان يكون الغرض من الوضوء وقوع تلك الغاية المترتبة عليه عقبه وان لم يقع فمما كان في
 الاعمال المندوبية عند الاكراه والوجود لا يستدل عليه بغير ما دل على ذلك من كلام
 يقتضى الا بالحدث كقولهم في صحة احسن من عدل الله لا يشرط في بعض الوضوء الا بعد
 صحة زواجه لا يمتنع الوضوء الا ما خرج من طرقنا والذم وغير ذلك من الاخبار الكثيرة
 وفيه ما رواه عبد الله بن بكير في الموطأ عن ابن عمر بن عبد الله بن عمر قال لا تسب

ونفس الميت

الاستبراء لا ينبغي الا بالجماع

المتاحون فتوضوا واما ان تحدث وضوءا ما حتى تستيقن انك قد حدثت **ول**
 والواجب من الغسل ما كان لاحد الامور الثلاثة او لدخول المساجد والفترة الغرام ان وجبا
 لا يخفى ان الغسل انما يجب لدخول المساجد الواجبة او لدخول المساجد مع البتة غير صحيحة
 والمدينة لما نشأ ان شاء الله من احوال الاجناس في البيت في المساجد وهذا الصحيح
 وعباظهر من المطلق العبارة وجوب الغسل لهذه الامور الخمسة في جميع الاحوال الواجبة
 وهو شكل وتفصيل المسئلة لا يخفى في وجوب غسل الجنابة لكل من هذه الامور الخمسة
 على ما نقله جماعة كالة لا يخفى في وجوب غسل الجنابة على ما في تلك المسئلة والمتمم
 من مذهب علمنا وجوب لدخول المساجد وفترة الغرام بالجماع بالاع من ذلك ان لا يخفى في وجوب
 وغسل ما لا يخلو اربابا من هذه من ذلك وقوى بعضنا في وجوب عدم الوجوب في
 في وجوب ذلك على ما يقتضيه الدليل لا سيما بعد موافقنا لغيره في ان الشك لا يشرط
 في صدقها اصلها في مثل المزمع والكفر والحوادث والماضي كقوله في محله وما ذكره
 غير بعيد لان المشهور اقرب واما الغسل فليس انما كالحائض اجماعا واما غسل الاستبراء
 فوجوبه للصلوة والطواف موضع وفاق وفي المسئلة ان الظاهر عدمه وفي دخول المساجد وفترة
 الغرام اشكاله الاصح عدمه فمما على الغسل لا الاصل بل لا سيما في الاخبار عليه كما سيجي
 بيان ان شاء الله واما غسل المسئلة فمما يقتضي اشتراطه في غير العبادات ولا مانع
 من ان يكونه اجبا لنفسه كغسل الجمعة والاعمال من غير ان وجهها ان ثبت كون المسئلة
 للوضوء الجهر وجوب الامور الثلاثة المستندة الى الزيادة في وضوءه وقد استدل عليه بغيره
 كل غسل قبل وضوء الاصل الجارية وهو مع عدم محتمل في غير وجهه في الوجوب كما اعترف به
 جماعة من الصحابة ومعارض ما هو اخص منه وسجي فمما كلاله في هذه المسئلة مفضلا لاشارة
 الله تعالى **ول** وقد عرفت ان مقتضى الطهارة من وجوب وضوءه عند ما يغسل الجنابة
 بغيره وقد وجد على ان وقع ذلك بالردود لان كماله لا يقتضي هذا الوجوب من الغرض
 المأذنة ومقتضى العبادة انما يكلف اذا لم يتعدىه وكانت فمه من شروط الطهارة
 قولى التدبيران غيرا الوجوب هو كذلك بناء على القول بان وجوبه لغيره ووجه بعضنا
 المعاصرين جوازنا فاعرف ان وجوبه من اول القيل وان قلنا وجوبه لغيره وكان اراد بالوجوب
 الزم في الاداء وجوب المعنى المصطلح مشف على هذا الذي قطعنا وهذا الحكم المعنى وجوبه للمسلم
 صراحتا على ما يتدلى عليه روايات كثيرة كحديث ابن عمر بن عبد الله بن عمر قال ما من رجل

هذا صحيح في المسئلة

قال ولهذا جازطلاقها قبل الغسل
وطورها وصومها في قولنا

هو انما اجازها في المسئلة
القول هو ان الغرض من الوضوء

اصاب من اهله شهر رمضان واصابته جارية فماتت حتى يصبح متعذرا قال ثم قلت ان يومه وعليه
قضاء وصحبه معونته بن جارية عليه عذابه عليه السلام قال قلت فانما استعظمتم ما جرى اصاب قال
فليقتل ذلك اليوم بغيره ونحوه روى الحلي وعنه بن مسلمة الصحيح اصاب عليه عذابه عذابه
عن ابن بابويه رحمه الله البشارة بالعدم الوجوب وما لا يشيخ العاصم فكا بجاهه قوله تعالى
احل لكم ليلة القدر الا يزوجه جدك حتى يرضى الله عليه عذابه عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه
واكره على صلوة الليلة شهر رمضان ثم يجب ثم نزع العسل متعذرا حتى يبلغ الفجر وجازي فظهر
الاختصاص بما نقلناه من الاخبار والرواية المذكورة محمولة على التقية لا سيما عند ذلك العاشية
على ما ورد في بعض الاخبار والحق ويمكن حمل الفجر فيها على الاول وكيف كان فالنقص هو الاول
او على العبارة امرنا **احدها** ان مقتضى العبارة وجوب العسل الصوم الجنب مطلقا ليس كذلك
فان من تأمينة العسل حتى يبلغ الفجر لا يجب وجوب العسل ومثل من لم يعمل بالجملة في الفجر فلو
اوتد عليه العسل وجب له الشفاء ما يدل على العموم في العبارة فلا يجوز ذلك وقال ان الوجوب فيها
يوجب له من كان ساهلا له والايام وغيرهما لو من تعد عليه العسل لا يمكن توبه الخطا اليوم
بذلك في تلك الحال **ثانيها** صوم الحائض والنفساء في احوال العسل الصوم الجنب سواء فلا وجه
لتخصيص الجنب بالذكر وجواب ما من يجب عليه العسل غير ذكر في العبارة صريحا يمكن توبه الخطا
مع ان الله في البقرة قد ساء ما هي الحائض في ذلك تظلم الى ضعف الحق الواردة وهو رواية جبر
عنه عذابه وقال ان قدر من بلبل من جبهتها ثم تولى ان يغسل في رمضان حتى يصبح عليها
قضاء ذلك اليوم وصحى تمام الكلام في ذلك ان شاء الله **والثاني** والصوم المستحاضة اذا غفلت
القطعة القيد الغسل لئلا يسهل الوسطي والعليا ويخرج القليلة والمسيورة من الاضحية في وقت
صومها على الاضال النهار يعني غسل صلوة الفجر وصلوة الظهر من سوا احديهما وجوبه
قبل الفجر مرعيه وعدم توقف الصوم الماحي على غسل الليل المستقبل لسبق انقائه وفي
توقفه على غسل الليل الماضية احتمالات انتهى ان قد غفل الفجر **والثالث** في صلاة
اجزاه عن غسل العائنين والايام الصوم والاصل في هذه الاحكام ما رواه الشيخ في الصحيحين
على نهزنا بقا لكنا ليل مرة ظهرت من جبهتها ومن ثم تها في اول شهر رمضان ثم استح
فصلت وصات شهر رمضان كله من غير ان تعمل يا تمله استخاض من غسل لكل صلوة من كل
يجو فصلها وصاها ام لا قال يقتضي صومها ولا يقتضي صلواتها لان رسول الله صلى الله عليه
والفجر والمؤانس من سائر ذلك ويمكن الطعن في هذه الرواية من حيث السند بها لا لكونها

بشرى من شهر رمضان
بشرى من شهر رمضان
بشرى من شهر رمضان

اليوم من حيث المنعها لئلا يسهل عليه الاحتجاب من وجوب قضاء الصوم دون الصلوة ومع ذلك
فانما يدل على وجوب قضاء الصوم بترك جميع الافعال وظاهر الشيخ في المبسوط توقف هذه
الاحكام حيث استندها الى رواية الاحتجاب وهو في محله **والرابع** من التيمم كان
صلوة واجبة عند تقبيل وجهه في الشاة في الصلاة وضيق الوضوء في الظاهر جواز
السنة اذا كان العذر غير موجبه الدلالة لا يخفى ان الصلوات واجبة على كل وقت خارجة عن العلة
فلما سقط الظرف وما بعده كان اشمل **والخامس** في احد السجدين يخرج من ركعتين
اكثر على ما يستند به صحيحه ابي خزيمة قال قال ابو جعفر عليه السلام اذا كان الرجل نائما في
المسجد الحرام وفي مسجد الرسول صلى الله عليه وآله فاحلوه واصابته جارية فليقيم ولا يبر في المسجد
الا سيما ونقل عن ابن خزيمة القول الاحتجاب وهو ضعيف والحال ان الفجر يقتضي وجوب التيمم
او فصرعه وبقطع الحق الشيخ على تحاشية الكتاب ورجح جماعة من جدي قدس سرته
جملة من كتبه وجعل العسل مع مسافة زمانه انما التيمم ونقصه عنه وعدم استلزامه
شي من المسجد والاذن واستدل عليه جدي قدس سرته في بعض الجوان بان فيه جباين ما
دل على الاسرار التيمم مطلقا وهو صحيح لفي حقه السابقة وبين ما دل على عدم اشتراط عدم المائدة
جواز التيمم قال وانما قد اجاز العمل في المسجد مع اسكاته عبادا زمانه زمان التيمم
عنه مع ان الدليل يقتضي تقديم مطلقا مع اسكاته لعدم القابل بتقديم مطلقا والاذن
القول بكونه سجدة وفيه نظر فانما لا تقف على ما يقتضي اشتراط عدم المائدة في جواز التيمم لغرض
الصلوة وايضا فقد ثبت بالمصنوع الصحيح تحريم الكون للجنب في المساجد مطلقا وغايتها
علم استناؤه من ذلك حال التيمم بالنظر السابق في غير مسند جاز تحت العموم والافاض
الاختصاص على التيمم وفيه فاعظم الجرح وكما جاز ان يكون الامر بالتيمم مبنيا على التواضع
الفصل في المسجد بنحو ان يكون لا يقتضي العسل فيما اذا احتجاب فان مورد الجرح العلم و
هو بانه التحاشية وقد اطلق جماعة من الاصحاب تحريم ان التها في المساجد وصح بعضهم
بعموم المنع وان كانت الاشارة الكبرية بيني التنبه لا مورد **الاول** مورد التيمم كما عرفت وهو
الحكم في المسجد والحظر لكل من يجب حصوله في المسجد لعدم تعذر الفرق بينه وبين غيره وفيه نظر
فان عدم تعذر الخصوصية لا يقتضي عدمه ما في قول لامة الذي ثبت كونه في هذا الباب
معهم المواقفة ومنصور العلم وما عدا ما داخل في القياس المسمى **الثاني** في الجا
كالجنب في ذلك الوقت فيجدد حتى يخرج من عذابه عن الباقر ع حيث قال فيها بعد ان ذكره في العلم

فليقيم
فليقيم
فليقيم

الخروج وكذلك الحائض اذا صابها المني تفعل كذلك وانما في المعبر لا يجب قطع الواء
 ولا نيل بها الى الطهارة بخلاف الحب ثم حكم الاستحباب كان وجهه ما ذكره رحمه الله
 من ضعف السد ما شهرتهم من التسامح في ذلك السن وذلك يدفع ما اوردته عليه في
 الذكرى من ان اجتهاد في مقابلته في عارضه بين آخره في الاستحباب **المالك** اوصاف
 هذا اليمين فقد لما قبل كون سجدا الاظهر نعم ان لم يكن التيمم مكانا استعمال الماء حاله
 التيمم ولا يجب عليه المبادرة الى الخروج من المسجد وبجعله الصلوة فيه من هذه اليمين **الراي**
 لا يلحق في المساجد المجدبة شرعية التيمم لغيره لعدم النص وقفا للعبادة على
 التيقن وقسنا التيقن في الذكرى استحباب يمينه لما قبل من القربى الى الطهارة
 وعدم زيادة الكون لزمه المجدبة وهو ضيق دليله غريب **ابن** كفى هذا التيمم
 واحدا لما لا يشك ان الله من اجزائها في مطلق التيمم ورجع بعض المتأخرين وجوبه في غير
 الاستحباب **ابن** **ابن** والمندوب ما عدا ذلك هذا الاطلاق منافا لما سيجري به من المنة
 التيمم لكل ما يجزئها في نفسه وجوب التيمم عند وجوب الاستحباب لا يرد عليه
 جميع المتأخرين عن هذه العبارة الخا ان التيمم يجب لما يجب الطهارة فان وهو مشكل اذ
 لا يقع الدليل عليه والاطهر ان التيمم مع كل ما يحبه المايه لقوله في صحيحه ما هو في الدليل
 وفي صحيحه من ان قد فعل احد الطهورين فماتت توفقه على مطلق الطهارة من ابدان
 يجب له التيمم وما ثبت توفقه على من خاص منها كان التيمم في صوم الحب مثلا لا يلزم عدم
 وجوبه للتيمم مع تعدد اقله من اقله **ابن** هل يستحب التيمم في كل غسل
 المستحب مع تعدد من وجها ظهرها العدد وان قلنا انه رافع لعدد التيمم جزم جدي فقد
 سرت بالاستحباب على هذا التقدير وهو مشكل **ابن** وقد يجب الطهارة بحد وشبهه من
 الطهارة فيحقق بحد الامم الكلي وبهذا حد حرمنا مسئلتنا **الاولى** ان نذكر الطهارة
 والواجب فعل ما يصدق عليه اللفظ حقيقة فان قصد المعنى الشرعي في غير تيمم واجتنب
 الى يقينه وان قصد المعنى العرفي في غير ما تقدم من الخلا في وفي جعله على المانتخا
 او التراب او غيره من اوصافها ان يقول الطهارة على الاطلاق انما هو
 بطريق الاستدلال او التعليل او التاكيد او الحقيقة والحد على الاطلاق غير ذلك على التاكيد
 على الاظهر ويجعل النصرة الى الفرق في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في الاستدلال في
 الرائد وهما صنفان وعلى الرابع جعل على المايه خاصة اذا كان في الاطلاق الحقيقة **الثانية**

فيما لا يكون
 كما جعل الما طهورا في صحته
 جيل ان الله جعل التراب طهورا
 كما جعل الما طهورا في صحته

ان يرد

ان يرد لحدادها وشروطه ان يكون مشروعا في الوضوء مع غسل الجنابة وغسل الجوف
 الاربع او اليمين للصلوة مع التيمم من استعمال الماء لم ينعقد قطعا والطلاق جماعة من الصحابة
 ان الوضوء ينعقد بغيره دأبا في واضح فلا يجوز غسل الوضوء والغسل مع الاطلاق على الرابع شرعا
 وان لم يكن اتفاقا والله اعلم **فصل في الاستحباب** **الاولى** في المياه جميعها باعتبار تعدد افرادها وتعدد
 بها الامم من تحقيرها وتعدد **ابن** وفيما عدا ذلك **ابن** في الماء المطلق هو كل ما يبيح الملاقاة
 الماء عليه من غير تحقيرها وتعدد **ابن** في الماء المطلق هو كل ما يبيح الملاقاة
 والبراء للفظ المجرى للفظ معلوم فلا بد على هذا التعريف فاسد لا سيما ان على اللفظ الماء فيكون
 دوريا او فظا كل هو لا يترك في التعريف لانه العمم الافراد والتعريف انما هو للمياه ومنه استحقاق
 كالاطلاق الاسم ان ذلك الاسم موضع بزار عند عمل العرف بحيث يستفاد منه من بعد ما سطر
 وجواز تقييده ببعض افرادها كما يجوز في الاستحباب **ابن** وكل ما هو من المياه
 التيمم على الماء كذا في ان الماء المطلق طاهر بنفسه ومظهر لغيره سوا من السماء او
 تبع من الارض واذ من الثلج والبرد او كان ماء بحر او غيره جواه في المني وجعله
 قوله تعالى ونزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وفيه عز وجل وانزلنا من السماء ماء
 طهورا والطهور بوزن العربية على وجهين صفة كقولنا السماء طهورا اي طاهر واسم غير صفة
 ومعناه ما يطهر به كالوضوء والوقد فيخرج الواحد منهما الماء يتوضأ به ويوقده وارادة المعنى
 الثالث هنا اولى لان الاستحباب في غير من الايمان فعمل الوضوء فيها على التيمم لا على
 والاسبق قول وهذا الوجه مع اسكان المشافهة فيه بعد ارادة المعنى الاستحباب في الطهارة
 من حيث اللفظ لوقوع صفة الماء وابتنائه على شريطة الحقيقة الشرعية المظهر على وجهين اول
 الا من يقرأه في ما ذكره التيمم مع الله في التيمم من ان الطهور لغزوه المظهر لان فعلا
 موضوع للماء وكان الماء مما يطهر بالبرهان كما ذكره في غير موضع في الاستحباب
 ليس بعد ذلك لان الاستحباب لوجوه متعدده في موضع ثبت الوضوء بالاستحباب كالاغني عن المراد
 بالحدوث في عرف اهل الشرع المانع من الصلوة الذي توقف بقوله على التيمم وما القيد
 الاسم بغيره في الفتح والمراد به نفس النجاسة **ابن** وباعتبار وقوع النجاسة فيه يتغير الجوار
 وحقوقه وما يبرأ عما اختص هذه الاقسام بالذكر لان اختلاف الاحكام عند انشؤ
 باختلافها **ابن** وكان الاول جعل ما لا يحام فيه انما حاشا في شريطة في ما ذكره في
 فذلك يحاظره من المياه **ابن** اما الجوار في الاستحباب لا يستقبل النجاسة على ابدان واصنافه

المراد بالحارى الشايح لان الحارى لا عن مادة من اقسام الزاكرات فاما وقد استعملت هذه العبارة
على مشلتي احدهما بالمنطوق والآخرى بالمفهوم **الاول** نجاسة الماء الحارى باستيلاء النجاسة
على احواد صافه والمراد بها اللون والطعم او الرائحة لا مطلق الصفات كاشارة الى البرودة وهذا
مذهب العلماء كافر فضله في المعبر والاصل فيه الاخبار المستفصصة كقولنا صلى الله عليه وآله
خلق الله الماء طهورا لا نجاسة في الايمان غير لون او طعم او ريح وما رواه حريز بن الصبح عن ابي عبد
الله قال كل ما غلب الماء على ريح النجاسة فهو صافه واشرب فاذا تغير الماء وتغير الطعم فلا
توضا منه ولا تشرب لفساد من العبارة من حيث الاستثناء من المنفى المقتضى محرم الحكم
في المشيئة ان تغير احواد صاف الماء بالنجس او بغيره او بغيره النجاسة لا تنفي نجسته وهو كذلك وهل
يعتبر فيه التغير المحسوس او كفى التغير في مع توافيق الماء والنجاسة في الصفات قولنا طهرها
الاول لان التغير حقيقة في المحسوس صافا ليدور في اللفظ انما يوجب حقيقة وفيل الثاني
واختاره العلامة في جملة من كتب صحيح عليه في ان تغير الذي هو ساط النجاسة دائر مع
الاصناف فاذا اقدمت وجب تقديرها وهو عادة للذي واجه عليه ولذا في الشرح بان الماء
مفهومه بالنجاسة لا يترك كل المصطلح مفهومه المغير بها على تقدير النجاسة ونوعه يمكن القبض
المقدس كما تغير على تقدير النجاسة وبما يتوجه عليه منع كلبه الاولى فان النجاسة لم يعد
صيرورة الماء مفهومه مع تغيره بالنجاسة على تقدير النجاسة فكيف يكون عدم تغيره التقديرى
لازما لعدم صيرورة الماء مفهومه الا شئت هذه كلها في التسهيل النجاسة الماء والاليت
التجديد في الاوصاف لبعض المحققين وهل تغير في اوصاف الماء وساطا نظر الى شدة اختلافها
كالعدوية والملوحة والرق والفاطرة والصفاء والكثرة احتمالا ولا بعد اعتبارها لان لها اثر
مينا في قبول التغير بغيره من كماله ربح الله ويتوجه عليه ما سبق ومن الجائز اختلاف اليباه
في الانتقال بالنجاسة الواحدة لاختلاف هذه الصفات حيث ان بعضها يقبل الانتقال
الاخر لا يقبل **ف** لو خافت النجاسة الحارى في الصفات لكن منع من ظهورها مانع كما وقع
في الماء المتغير بغيره من مثله فيبقى الطعم نجاسة لتغيره حقيقة بغاية الامر استثنى
عن المحسوس وقد ثبت على ذلك الشهيد في البيان **الثانية** ان الحارى لا نجس دون ذلك واللاحق
العبارة تفصيلا عدم الفرق بين قليل وكثير واعتبر الملامد وجهه في الكثرة وحكم نجاسة
ما نقص عن الكثرة بالملافة كالحقون والعمدة الاولى لساعية وجهه من الاول **ا** اصله
الطهارة فان الاشياء كلها على الطهارة الا ما نقص الشارع على نجاسته لانهما مخلوقان لخالقهما

ولا يمتنع

ولا يمتنع النفع الا بغيره **الثانية** الاجماع فقال المصنف في المعبر وقال الشهيد في الذكرى انه لم ينفذ
ذلك على مخالف من سلف فاستمر جدي قدس سره لم يمتنع بالعلامة باعتبار الكثرة فيه وهو
غير جدي فان مراده من سلف من تقدم على العلامة وحملته لا ينقل عنه اعتبار ذلك بهذه
العبارة بغير فصل **ج** الاخبار اقول الصادق عليه السلام فيما روى عنه بطريق متعددة كرواه
طاهر حتى يعلم انه قد روى عنه عن ابي عبد الله قال كل ما غلب الماء على ريح النجاسة صاف
من الماء واشرب فاذا تغير الماء وتغير الطعم فالنجاسة لا تشرب ويصح فيه حاله انما طهر
ابا عبد الله عليه السلام بقوله في الماء يميز الرجل وهو نقي في المنة والنجاسة كان الماء قد تغير
وغيره وطهره لا يشرب في قوله يميزه وان لم يتغير بغيره ولا يشرب **و** في قوله يميزه وان لم
يتغير بغيره وطهره لا يشرب وتوضا وحسنه من يشرب قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يحب
يتمي الماء القليل في الطريق فيربطه بنفسه وليس معه ماء فأتى به دواء قد دنا قال
يفزع به ويتوضا وينسل هناك قال الله عز وجل ما جعل حكمة الدين من حرج ولا يجرى
فيما سمع من يترفع عن الرضا عليه السلام قال ما البير والاع لا يفذه شي الا ان يتغير بغيره
فيخرج حتى يغيب ريح ويحبس في مكان لمادة ولا يجرى عليه عدم فساد به دون
التغير او في طهارته بغيره والموجود في المادة والعلة المخصوصة كالتغير في الاصول ويصح الفصل
ابا عبد الله قال لا بأس ببول الرجل في الماء الحارى فذكره ان يبول في الراكن وفي الاستدلال
بهذه الرواية نظر في العالمين من جملة الادلة العامة على اعتبار الكثرة في حق النجاسة
من عار ومحمد بن مسلم اذا كان الماء فذكره في حجب الجواب ولا يمنع العموم لفقد اللفظ العام
على سبيل العموم لكن يقول عومان شارحا من وجهه في الجمع بينهما بتقدير احدهما بالانزاع والريح
في جاب الطهارة بالاصل والاجماع وقوة دلائل المنطوق على المفهوم في هنا يحس وهو ان نجاسة
الشهيد حمله قالته الذين في حكم الحارى ولا يستطفر الكثرة على الاصح نعم فيتم مداوم النجس
وكذا في تحمل امرين احدهما هو الطاهر ان يربطه بدم النجس استمراره حال ملافة النجاسة وتوجهه
الى حصول المادة مع وهو لا يربط على اعتبار اصل النجس الثاني ان يربطه بدم النجاسة في الزمان
كثير من المياه التي يخرج في دنائنا ويحتمل في القيف وقد حمل حمل من امره كماله على هذا
المعنى وهو ما يقطع بصادقه لا يخالف للشر والجماع فيجب تميز كلامه مثل هذا الشخص عند علم
ان يمتنع تغيره من الحارى شخص النجاسة دون ما قد روى عنه وما حاذاه الا ان يمتنع ما يمتنع
الكره ويسوء عليه بغيره والمماخيره ما تحت التغير لا يمتنع الا نقضه عما قد روى عنه ولو قلنا بالشرطية

مختصة في سلبها واداء ظهوره واداء السند متفاجا فثبت الاول وفي الصحيح عن ابي العباس
الفضل بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل عن فضل النبي وآله والبرقة ووعدها
حتى انتهى الى الكلب فقال رجل من غرض لا يتوضأ بفضل وصية ذلك المالك واغسله بالزبادى
مرة ثم بالماء وفي الحسن عن احمد بن محمد بن ابي نصر الرضائي قال سالت ابا الحسن عن الرجل يدخل
بيته في الاثا وهي قذرة قال اجعل الاثا وهو كذا عن النجاسة اخرج اربابا يعقل بان يتركها عن
الصادق عليه السلام ان الله طهر الارض الا ما لم يزل يورثها ويورثها ويقول البقرة وقد سئل عن
النجرة والقرية يخط فيها قارة او قرية فيكون فيها اهل يخط على قومهم الماء فارة وان لم
يعمل عليه فوضا منه واشرب والجواب عن الاول نعم العود لفقد القطر اهل عليه ولو
سلك العود فالحاصل مقدمه فاذا اهلها انما يمنع ذلك فكل الارض فان هذه الاحكام لا
يظهر فيها النجس مع ان اكثر الاصحاب على تقديم الخاص مطلقا وفيه حرج حراة في جملته
الثاني باللعن في السند فاسكانه لا يورثه الا في النجاسة لا في النجاسة من ذلك اذ لا
كل اهلها انما القليل يورثه على النجاسة بل ولا اهلها فكل ما به يعلل من النجاسات
ومن ثم ذهب المذنبين في الله عنه في جواب المسائل الناصرة الى عدم نجاسة القليل بوجهه على
النجاسة وهو متجه وقد استثنى الاصحاب من هذه الكلية امور اثنى الكلام عليها في جملتها ان
الله تعالى **قوله** وتطهرن الماء على قارانه ودفع الماء بالدفعه هنا وقوم جميع اجزاء الكثرة
يسر بيب صدق اسم الدفعه عليه عرفا لا متاعا ملافاة جميع اجزاء الكثرة الى النجس في ان واحد
واكتفى بنجاسة الشهيد في الذكرى بالفاكر عليه متعلقا لم يشرط الدفع فاعتبرت النجس النجس على
بان فيه سائحا لان حصول اول جزءه الى النجس يقتضي نقصا عن الكثرة لا يفسد ولو بعد النجس
بالدفعه ونصيب الاصحاب بما هو غير جيد فانه كذا في الطهارة بل في النجس الكثرة لا النجاسة
اذ لا يورثه بعضها بالنجاسة وان نقص بجزء ذلك مع ان مجرد الاتصال لا يقتضي نقصا كما هو
واضح وما ادعاه من ورود النجس بالدفعه متعلقا بغيره فانما لم ينفك عليه في كتاب الحديث ولا
نقلنا في ذلك استدلالا وصحيح الاصحاب ليس حجة مع ان العلامة والفرد والشيء الكثر
في تطهير الفرد القليل النجس بانصافه العذر بالبالغ كذا مقتضى تلك الاكتفاء في طهارة القليل
بالاصل الكثرة فلان ما يورث كل واحد من كونه دفعه قد صرح المحقق الشيخ على وغيره بطهارة الفرد
الماء الحار والبارد والساخن والمثلثة المشبهة على الكثرة وهو حسن الا ان اعتبارا يقتضي عدم الفرق
بين الكثرة والباردة وتحويل نجاسة اوله بانصافه النجس فاسد لان ذلك ليس اهل من طهارة

نجس

النجس

النجس بانصافه ولا ان ذلك آت بمصدر الزيادة ايضا والجمل في كلام الاصحاب في هذه المسئلة غير
شعر والنجس فيها مجال **قوله** ولا يبرأ بقلبه كذا على الاخر اختلف الاصحاب في هذه المسئلة فثبت
النجس في الخارج وان الجيد وكذا المناخر يبرأ بقا على النجاسة ونقل عن المرتضى بان ادبره
يحيى بن سعيد يقول بان الطهارة وصح بان ادبره على ما نقل عنه بعدم الفرق بين اقله والظاهر
والنجس حتى الشهيد عن بعض الاصحاب اشتراط الاثام والظاهر وبما نسب الى ابن حزم والافصح
ما اختاره المتمم رحمه الله انما الحكم في نجاسة شرا فلا يرفع هذا الحكم لا بدليل يرفع ولو ثبت
اخراج المرتضى في الله عنه بان البالغ يسهل النجاسة فيسوى ما قبلها قبل الكثرة وبما هو
بان لا الحكم بالطهارة مع البلوغ الحكم بطهارة الماء الكثرة وبما هو في نجاسة لا مكانيتها
على كثره واخرج ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل شرب من ماء
والنجس في سقاء حتى ينعيم ومن لم ينجس في سقاء حتى ينعيم من ماء حتى ينعيم من ماء حتى ينعيم
ان هذه الرواية ترجع عليها عند الخلاف والموافق للجواب عن الاول ان نسبة بينا لا من قياس
مع العارف بقوله الماء بعد البلوغ وضعة قبله وعن الثالث بان مكانا ليس لا يعارض اصله
الطهارة واجاب المتمم رحمه الله في المبر عن حجة ابن ابي عمير في دفع النجاسة الى النجس وسنده
والذي رواه مرسل المرتضى في الشيخ اوصفه واحاد من جاحده والنجس ليس لا ينجس في حديث
عن الاثمة عليهم السلام خالي عنه اصلا واما النجاسة فلم اعرف به عملا سوى ما يوجب على ابن
حز وهو في قطع المذهب وما رايته من ابي ابي اجماع الخلاف والموافق للاثرين لا
نادوا فان الرواية فاصلة انتهى واجاب المحقق الشيخ على وجه الله عن جميع ذلك بان ابن ابي عمير في اجماع
الخلاف والموافق على صحته والاجماع المتفرق بجزء واحد وهو ضعيف فاجاب اجماع ائمة ائمة ائمة
العلم المتعلق بدخول الماء في السهم في جمل افعال النجس وهذا ما قطع عنه في زمان ادبره وما
شاكله لم يداشرا الاسلام مطالعا للدارد بالاجماع معي آخر وهذا المشهور بين الاصحاب كما ذكره
بعضهم لم يكن حجة لخص الاموال في الشريعة والكثيرة السند والبركة الاصلية كقوله في جمل وقد شيا
الكلام في هذه المسئلة من **قوله** وما كان منه كذا فاصلا لا ينجس الا ان يبرأ النجاسة
احد هذه اجماع العلماء كقوله ان الماء الكثرة او النجاسة ينجس بقلادة النجاسة بل بغيره
سدا واحدا صادقا في الحكاية في المشي في الاصل في الاختيار المستفيض كقول الصادق عليه السلام
في عدة اجابته في اذ كان الماء قد لم ينجس في قوله في صحبه من كل اهل الماء على رجب
الحقيقة فتوضا من الماء واشرب فاذا اقبل الى الماء وتغير الطعم فلا توضا منه ولا شرب وغير ذلك من

سألتنا بعد الله عليه السلام عن الكرم الماء كرم فنفذ قال إذا كان الماء ثلثاً شارباً وضعا في
ثلثاً شارباً ونصفه في غصن من الأرض فذلك كرم من الماء وفي ضعفه لثنته بأحد من محمد بن يحيى فإنه
يجوز دفع من يبيع فأنه في طريقه وهو مشترك من الماء الضعيف وقد عرفت ذلك ثم
في المتروك فقال وعنه بن عيسى وأخوه رواية سألتهم ولا تصح إلا من يبيع الإجماع منها فأ
يدعى الإجماع في محل الخلاف والثلث وهو قول الثخين واختاره العلامة في الفتح وصديقه
قدس سره في الروضة ونحوها سلم الله اعتبار الابل بالثلث في الألباد الثلثه واسقاط
الضعف لصحة العمل بنابر قال سألتنا بعد الله عليه السلام عن الماء الذي لا يجرى قال كرمك
وما الكرم قال ثلث شارب في ثلثه شارب ونصفه للكم في المتروك تصورهما عن اعتبارهما حيث
ان فيها اختلاف لا يكثر بعد الثالث ولا يخفى ان ذلك وارد على الرواية الأولى أيضاً والمجواب
واحد هو شيوخ مسل هذا الاطلاق ولزاد القضية الاما بالثلث ثم يمكن المناقشة فيها
من حيث الاستدلال بالشيخ رحمه الله رواها في التهذيب بطريق عن حماد بن عمار عن عبد الله بن سنان في
الكرم يجرى سنان والاروى منهما واحد هو محمد بن خالد المديني الذي يظهر من كتاب الرجال
وتبع الاما شنان بن سنان في الواقع في طريق الرواية واحدة وهو محمد بن ذكوان بن عبد الله وهو يكره
الرواية الضعيفة لغير الشيخ في الفتح على ضعفه وأدفع ما قد عرفت عليه هذه المسئلة من الاختار
من الاستدلال بما لا يتبع في الصحيح من أصح من رواية قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الذي لا يجرى
فإنه شيء قال رواه عن محمد بن قيس عن شريك بن عبد الله عن أبيه عن الأوزاعي عن الأوزاعي عن الأوزاعي
عن محمد بن عبد بن قيس بن مذكور الرواية الأولى يظهر من ثم في المتروك الجليل إلى العمل بهذه الرواية
وهو خير من غيره في الخطبة لا أدنى من غيره مما يقتضيه هذه الرواية من ثلثه عشرة شارباً وضعا
فقد عرفت الكثير عن ابن الجنيته ما بلغ تكثير ما تشرع في دفعه على ما ذهبوا إليه في الفتح وما
استدلوا في ما بين هذين القولين فمثل من السبيل الحق بها لا الدين على ما هو لا كذا في دفع
النجاسة بكل ما أدى وكان يحمل الزيادة على الذب ولا بأس إذا صح الاستدلال به ويستوي
هذا الحكم سواء العذر ان النجاسة لا تزيل إلا بالزهر وهذا هو المتعارف على ما رواه سنان بن عبد الله
عنه أيضاً لا يكثر إلى النجاسة مطلقاً أو ذهب إلى دفع النجاسة وسلا على ما نقله في غاية النجاسة
والأولى بثلثه فإنه كان كذا لا خلاف التي هي اسمها بالاول مع ملاقاتها النجاسة وهو ضعف
شأنها لا وجهه ولذلك قال الشيخ ونعم قال في المتن أن رواه ما كثر هذه الكثرة العرفية
بالنسبة إلى الأولى وهي التي لا تفي بها إلا بذهب وهو تقصير عن الكثرة الشاربية **قوله** وما زاد من غيره

شأنها

شأنها الشهد في شرح الإرشاد بأنه جمع ما يقع من الأرض لا يتعداه إلى ما لا يجرى عن سنان
عنه قبل في الفيدانية وجب لأجل ما لا يجرى لأن الأرض الواقع لا يظهر إلى غيره هو أو غيره
على الله عليه وآله وسلم وعنه وعلى السان في رد العرفاء العلم والاعتناء به ومن الخاص مع ابن بكير
عنه غيره وهو لا يجرى في غير النجاسة فثبت في الفتح كرم البئر التي لا يجرى باسمه وطولها ظاهر
فإنه قد ثبت الاستدلال إلى الواجب على الخطاب على الحقيقة الشرعية ولا يخلو عن غيره عليهم السلام
خاصة ان علم وأن لا يعلم فعل الحقيقة لا يجرى ان ثبت والأصل في تعريف العارضة الاستدلال
وضع سابق وعدم النقل عنه ولما ثبت هذه المسئلة في من الخاص في ذلك المتقدمة وجب
الحال على الحقيقة العرفية لما سبق في غيره ما علم عدواً لاف في ذلك اللفظ عليه في عرفهم عليهم السلام ومنه
يعلم عدم نقل الأحكام بالآثار التي التامة كما في بلاد الشام والمجاز تحت الأرض كما في الهند المشرق
الروى على ما ذكره السلام وعدم تغيره في غير النجاسة **قوله** وهل يحسن الملة في غير ذلك
والاظهر التحسين أصح على الإسلام كما تقرر في كتابنا البرهان واحد وأما الثلثه النجاسة
التي لا يجرى في النجاسة الملة في قوله واحد وهو المشهور عليهم على ما نقله جماعة النجاسة
مطلقاً وأما النجاسة الملة في قوله واحد وهو المشهور عليهم على ما نقله جماعة النجاسة
وشيخه الحسين بن عبد الله القنبري في العارضة وشرح من مضى الدين بن جرير ورواه غير المتحققين
والذهب عنه سنان بن سنان في النجاسة الملة في قوله واحد وهو المشهور عليهم على ما نقله جماعة النجاسة
التي لا يجرى في النجاسة الملة في قوله واحد وهو المشهور عليهم على ما نقله جماعة النجاسة
وغسل الشارب إذا كان لا يجرى اسمها إلى الأبد يظهر وحمل كلامه على ما ذكرناه مع ما يدل عليه
أول من ابتاع على ظاهره وحمل على العقل والنجاسة وعدم وجوب إعادة كذا كذا بعد دفعه في
الربا لزنا عبد الله واحد لها الطهارة ان لم يجرى ما ذكرناه في النجاسة بوجه في النجاسة الملة في قوله
محمد بن عبد الله بن سنان في النجاسة الملة في قوله واحد وهو المشهور عليهم على ما نقله جماعة النجاسة
التي لا يجرى في النجاسة الملة في قوله واحد وهو المشهور عليهم على ما نقله جماعة النجاسة
والأولى بثلثه فإنه كان كذا لا خلاف التي هي اسمها بالاول مع ملاقاتها النجاسة وهو ضعف
شأنها لا وجهه ولذلك قال الشيخ ونعم قال في المتن أن رواه ما كثر هذه الكثرة العرفية
بالنسبة إلى الأولى وهي التي لا تفي بها إلا بذهب وهو تقصير عن الكثرة الشاربية **قوله** وما زاد من غيره

لان المداوة وقرب الاستدلال ما تقدم لم نقول ان كنهه في ذلك لا على الظاهر الكفاية
 في طهارته مع الغير ترجع ما قد عيبر به وطيب الطيب مطلقا فان سائر الجاهلين قد عيبروا في ذلك
 بل ما يجزى لرجوع الجميع ولا انظر لرجوع استبعاد المقدور مع الجميع هذا عريضة للتعلم
 واجاب عنها الشيخ في الاستسكان المعنى انه لا يبعد في احد الا يجوز الاستماع لشي
 منه الا بعد ترجع جميعه الا ما اقبله فاما الا لمرتب فان ترجع مع مقدار وقع فيه تحقيق
 مع قدر عدم التبريد في كثر من الجاهلين لهذا القابل بالتحسين كما لا يجوز الاستماع بالاعتز
 مع التبريد بمن عرفنا في القول بعدم حمله الاستماع لشي منه مع التبريد جواز مطلقا بغير
 غيرهم فالاعتز بالاعتز لا يوجب عليه ان لا يترك هذا الجاهل عدم حاجته لشي من قبله
 اللفظ بوجهه ولا سيما على حاجته بشيا مخصوصا من الجاهل من قدره وانما على الجاهل
 مستند ان الظاهر القطع بحاجته الماء مطلقا بغير لونه وقولنا ما ادعاه من وجه الادلة لظا
 على حاجته بشيا مخصوصا لوجهه عليه وعلى ذلك ان الروايات المتقدمة لا تخرج
 بالترج لرفع الاحيان المخصوصة وهو لا يلحق على الحاجة لشي من الكالات لان التبريد لا يوجب
 لذلك بل من الجاهل ان يكون طيبة الماء وادواته المتواصلة من وقوع تلك الاحيان عليه وعليه
 محل استناد الظاهر في الترجع في دار على من يدين كما ينبغي ان شاء الله واما ما ذكره من
 ان ظاهره من ان القطع بحاجته بغيره فيجب ان يجاب عنه ولا ان قبل الورد مقتضى التبريد
 ومع ثبوت ذلك من شي في الحرف وادواته لا انما في استغناء الماء بغيره بوجهه وجعل القطع خاصه
 بغيره بوجهه من الاستغناء انما لا يوجب مقتضى ادعاء الاستغناء على الجاهل بل على الجاهل انما لا يوجب
 له ادعاء الجاهل من حاجته بغيره بوجهه وطيبه كما ورد في صحيحه بل على الجاهل انما لا يوجب
 عن الصلوة عليه السلام وما تضمنه ذلك على من سأل فان لم يثبت ما ذكره من الملازمة الواكدة
 اسكن الى انفسه هذا الحكم ومع ذلك كله فبما لا امر انعام بخصوص من الماء المخصوص
 في البلية كما ثبت في الاصول الثالث صحيحه على من يصغر اخيه موسى بن جعفر قال بانه
 عن يربا وقعه في ان يزل من عدة طيرة وادواته بغيره من سرفين السبع الوضوء منها قال
 لا بأس واجاب عنها القائلون ان الجاهل انما لا يوجب له السرفين من الجاهل فلا بد انما
 العام لا يملك على الخاص فان السؤل وقع عن الزيل المشعل عليها وقوه في كثره من
 اصابتها الماء وانما المقتضى انما لا يزل خاصه بالجاهل انما لا يوجب له السرفين
 ولا ينبغي ما في هذا لا يوجب من ابد والجاهل انما لا يوجب له السرفين فافضل الاث

بالما في هذا القطر ووجهه ان
 عدم جواز الاستماع لشي

في الصحيحين
 في صحيحه
 في صحيحه

وادعاه وان كان عامه ان لا ان المرد به هذا الجاهل انما لا يوجب له السرفين
 في المرد به وصول ما في اليها وادعاه ان لا يوجب له السرفين مع شرا ما في
 من اخير البيان عن وقت الحاجة بل لا انما في المرد به كما هو ظاهر الرتبة صحه
 من عاين الله عليه السلام قال سمعته يقول لا يسئل الرب ولا الصلوة في غير اليه
 اجاب عنه في المرد به في الطريق جاز وهو مشترك بين التمتع والضعف وانما لفظ البرقع على
 الناعة والقدر يجوز ان يكون السؤل من زمانها اعتز بها واستغناها انما الاول لا يملك بان
 جازها لغيره ان يعلل الفاضل لرواية الحسين بن سباحه وبعينه عن ابن جازها السؤل
 مستند في كتاب الاما مع الترجع باذان عيسى بن جعفر في كثره من الجاهل ولما
 الثالث فلا يوجب في الثانية وهذا حمل لا يحكم كقولها واللفظ انما على الحقيقة
 لا على الجاهل في الخامسة صحه في غير جازها عن الصادق عليه السلام في القارة يقع في التبريد
 الرجل منها وبسلي وهو لا يسئل الصلوة ويقتل في قوله لا يسئل الصلوة ولا يسئل
 والجاهل انما لا يوجب في القارة كالميت كما يفسد العبد فلو لم يعلم الشارحة صحه في
 والي يوسف يعقوب بن شيم عن علي بن عبيد الله قال قال في السؤل في القارة فارج
 منها مع ذلك فلا فاما قوله صلوة ما هو معصية وما اسباب ما لا فاما الجاهل
 بالجاهل صحه في كثره من الجاهل بن زرع قال كقول السؤل انما لا يسئل الصلوة على الجاهل
 يكون في التبريد فيقطر فيها فقلت من قولنا ودم او يقطر فيها شي من عدة كالتبريد
 عوها ما الذي يظهره سأل محل الوضوء منها للصلوة فوقع في حجة كثره من الجاهل
 وهي بغيره بوجهه انما لا يوجب له السؤل في الجواب وظهرها لرجوع حجة
 قبله من انهم اجتمع الاما لا وخصيل المحاصل صحه على من يظن من كثره من الجاهل
 صحه عليها السلام قال سأل عن المرد به فيها الدعاء والحاجة والحاجة والفتنة والكليل والهمز فقال
 بغيره انما لا يوجب له السؤل فان ذلك يظهره ان سأل الله والتقرب ما تقدم وصححه عليه السلام
 بغيره بوجهه عليه السلام انما لا يوجب له السؤل فان ذلك يظهره ان سأل الله والتقرب ما تقدم وصححه عليه السلام
 بالصيد فان سأل الله بالصيد لا يقع في الشبهة لا على العزم ما هم ولا لا من
 وجه من احد ما لا يوجب له السؤل فان ذلك يظهره ان سأل الله والتقرب ما تقدم وصححه عليه السلام
 واغتسل بوجهه وبما لا يوجب له السؤل فان ذلك يظهره ان سأل الله والتقرب ما تقدم وصححه عليه السلام
 كما اعترف في الحصة في اخبار العباد وبيك الجواب عن هذه الاخبار من حيث الجاهل ومن حيث الغيب

ولا تباد الشبهة ما وقع في الجاهل
 ان يثبت بانما لا يوجب له السؤل

في الصحيحين

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

1875

مر اجاب عن ذلك بالمتع من زيادة
نخاسة فان نخاسة

[illegible]

الكتاب الكبير

حفظ

مطابق

۱۲۷

[illegible]

حفظ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or ownership mark.

2

[Faint handwritten notes in Devanagari script]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

استفيع المارة العذراء اجمع وثبت
ص

النهى عن

هو القائل بغيره فلهذا هو قوله
واسلامه ان يكون الله واصله ان
يقول الحق بغيره واصله ان يقول
انما قولنا الله واصله ان يقول
او يستلهم من غيره فلهذا
وهذا هو الادل

۱۰

24

وفقد في غلبة في الصحيحين جعفر عليه السلام قال ليس ينبغي لسان شقير يقين الثالث
 اجزاء قبل الاول واختاره العلامة الشافعي في المذهب الجعفرية وضعفه
 ظاهر القطع بان موضع الخلاف كان ظاهره الاصل وهو يعرف لما يقتضي من ملازمة
 النجاسة فصلها عن القين وهو طهرنا من النجاسة الجعفرية لا يربون به من جميع الوجوه
 بل المراد بهذه حيث منع استعمال اليد الطاهرة خاصة لو صرحوا بأداة المساواة من كل
 وجه كانت دعوى حالية من الدليل الا ان الاحتياط يقتضي الاحتياط في الشك
 الشك وكلام الاحتياط وجوبه في المذهب الجعفرية في حال هذه اذا لم يكن المكلف متمكنا من الماء الطاهر
 مطلقا وقد مضى ذلك بما اذا لم يكن الصلوة طهارة متيقنة بهم كما اذا امسك الطهارة
 باحدهما والصلوة ثم تطهر لا يحسد بها الا انما راء الوضوء والوضوء الا ان لم يكن يرو عليه
 ان هذين المأثورين قد صار يحكموا فيهما شرعا فاحد الاحتياط واستعمال النجاسة الطهارة
 مما لا يمكن التفرقة به لانه يعرفه سابقا واعلم ان المشبه بالنجاسة في المشبه بالنجاسة
 في وجوب الاحتياط وطلبا في الطهارة به للنهي عن استعمال كل منهما اما المشبه بالنجاسة
 فقد قطع الاحتياط بوجوب الطهارة بكل واحد منهما فانه منقطع عن الاحتياط بالنجاسة
 بالآخر والتمسقه الاول على الثاني وقد يقال ان الماء الذي يحسد استعماله في الطهارة ان
 كان هو ما عول عليه من مطلقا في الجواز بالقيمة وعدم وجوب الوضوء كما هو الظاهر
 ان كان هو ما عول عليه من مضافا كفي الوضوء فالجمع بين الطهارة من غير وضوء مع ذلك
 فوجوب التيمم انما هو احتمال كون المتقلب هو المطلق فلا يكون الوضوء بالآخر في هذه
 لانها في حال خفيه من تقدير التيمم وانما هو في حال خفيه في التيمم في التيمم وهو كل
 ما يحسد من جسم او من غير من جابلية الاطلاق الا ان قد يقال ان هذه التيممات
 كلها القليلة على فان اهل الفتنة وهو تدليل اسم بأسر آخره منه وان كان هم من
 موضعهم فلا بد من هذا التيمم في غير طهارة ولا متفكر لا شفاة طهارة المتصدق
 وعكسا بالدم المتصدق ملاح اسكان انما في التيمم بقوله ما بالذكاء هو ظاهر **فقد**
 وهو ظاهر لكن لا يرفع هذا الجماعا هذا هو المذهب الجعفرية والاحتياط وهو في الجواز
 فهو قد تم الحديث بما الى ولو لم يغير التيمم اذ على الاحتياط على عدم حصول الوضوء بغيره
 نسبة او انقضاء الاجماع بوجه التيمم من غير عليه وجه الحق في الثاني ان لم يغيره
 ما يقتضيه الوجه التيمم عند هذا المطلق لان الماء حقيقته والظن انما عمل على

في الصحيحين جعفر عليه السلام
 في الصحيحين جعفر عليه السلام
 في الصحيحين جعفر عليه السلام

خلاصة

في الصحيحين جعفر عليه السلام
 في الصحيحين جعفر عليه السلام
 في الصحيحين جعفر عليه السلام

خلاصة

حقيقته ولو كان العوض جازيا لغيره لم يجب التيمم وفقد في ذلك الظاهر فويل الى التيمم
 في رواية في جعفرية قدس الله روحه بالبرهان انما هو الصحيح والماء ان كان يكون غير الماء
 الصبيح مطلقا والتيمم ما يقتضيه قوله تعالى وانما امرنا انما امرنا ما احسن ولا وجه لا يستدل
 انما على حق التيمم بالماء الثاني من الماء ولا يجوز ان يغيره مطلقا اما المقدسة لا بد من
 نعم ذلك لانه معروض الاستان فلا حصلت الطهارة بغيره كان الاستان بالانتم او في غيره
 للتيمم فائدة وما الثانية فطهارة كما استدلنا في غيره فظهر ان يحصل احدا من
 التيمم بما بالذكاء ان كان المبلغ واكثر وجوبا واعتداه فانه قد قلنا ان التيمم لا يغير
 في التيمم الحكم وان الحديث هو المنع من الصلوة معنى مستفاد من الشارح في غيره
 الى ان يشهد رافع شري في التيمم في التيمم اسم الله ولا يكون رافعا للحديث هو الماء المطلق في
 بوجه الاحتياط بان يورثه ما يورثه من الماء المحسن عليه السلام في الرجل يتصل بما في الورد ونحوه
 للصلوة قال لا بأس بذلك وهو شبيهة في حال استدل على جليل في زيادة وهو عاقل في غيره من يورثه
 نقل الصدوق عن محمد بن الوليد ان لا يبعد على حديث محمد بن عيسى عن يونس عن الحكم النخعي في
 كاية الاخبار في هذه الرواية وانما السان اجعت على ترك العمل بها في غيرها من الاخبار
 ما احتار ان يكون المراد بوضو التحسين والتيمم او يكون المراد بالورد الماء الذي وقع
 في الورد ودان يكون مستعمله وما هذا شأنه من الاخر فوجه حقيقته ونقل الحكم في التيمم
 اتفاقا الناس جميعا على الاحتياط في الوضوء غير الماء من المساجات **فقد** ولا يشترط العمل بالظاهر
 خالفه ذلك في التيمم وهو في شريح الرسالة والتيمم في المساجات في غيره من المساجات
 التيمم به مطلقا والاحتياط في التيمم كما احتار التيمم في التيمم واكثر الاحتياط في التيمم في التيمم
 ويزيد الماء في عدة الاحتياط وهو حقيقته المطلق في جمل عليه ولا يملك ذلك لاطلاق الاسر
 بالفتنة في بعضها ايضا لان الحديث يحكم على المطلق كما هو مقرر في الاصول في التيمم في التيمم
 باجماع الفتنة والاطلاق في قوله ما بالذكاء فظهر عليه السلام انما فصل التيمم في التيمم
 والطهارة والتيمم في التيمم من اول ما كان بالماء وغيره فاعرض على نفسه في هذا التيمم
 من تناول الطهارة للتيمم في الماء وفي ذلك ان اطلاق اسر التيمم في التيمم في التيمم
 به في العامة ولو يقتضيه العادة التيمم في الماء واجاب عن الاول بان ظهور التيمم في التيمم
 من انما في الفتنة عنه وقد ثبت في التيمم في التيمم واحدة لان التيمم لا يغيره
 ومن التيمم في التيمم من التيمم في التيمم في التيمم في التيمم في التيمم في التيمم في التيمم

بما لا يخلو الاسم الحلقى العبارة بمتن
عن الفرق من ما اذا كان الضاف
مجانبا

ادب فاضلہ طبع اعلیٰ الفیضہ
الغور و الذہن معہ

الناس من قالوا انهم لم يظلموا نجاسة على احد او صاروه قذرا الاول احوط واختلفوا في كماله
 في الخلاف فقالوا في موضع من اذا اصاب النوب نجاسة فمضى الماء عن الحمل فاصاب النوب
 المبلت فان كان من الغسل الاول فانه نجس وجب غسله والموضع الذي يصيبه وان كان من
 الغسل الثاني لا يجب غسله الا ان كان تغير النجاسة ثم قال في موضع آخر اذا اصاب
 من الماء الذي يغسل بالاناء من دونه الكلب في بستان او جمل لا يجب غسله لو كان
 من الدفعة الاولى والثانية الاولى انما هي في السبل والحق في جواب المسائل الناصرية
 ان نقل عن الشافعي الفرق بين دونه والماء على النجاسة ووروده على ما عداها واعتبار العلية في النجاسة
 دون الاول والثاني في نفسهما على ان يقع التماس في نجاسة النجاسة في موضعها
 نجاسة الماء بوجه دخول النجاسة مطلقا سواء في ذلك ما ينزل به النجاسة وغيره في الارض في
 عن ابن ادم في القول بالظاهرة والرافع على غير ما قال ابن ابي عمير في من لا يصح من الغيبة
 فاما الماء الذي غسل النوب او يغسل به من النجاسة او نزل به النجاسة فلا نجاسة
 به والتوبة فيه من رافع الاكرام في طهرها ثم قطع الماء والعلامة النجاسة مطلقا
 واستدل عليه في المعية بما قبله لاق نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة
 القسم قال سائر عن رجل ما به قطرة من طين فيه وصرفه الى ان كان من يديه
 او قد يغسل ما اصابه واجتهد في الخوض في اياه عذابه من سنان عن عذابه
 قال الماء الذي يغسل به النوب يغسل به من النجاسة لا يجوز ان يوضأ منه واباحه
 وفي الجميع نظر انما الاول قطع كلية كراهية نجاسة في سائر الروايات فضعفت
 السند اعرف به المص في المعية فاصرا لا يظلم ما كان في الثانية اشياء الطهارة
 من حيث التسوية بين ما يغسل به النوب ويغسل به من النجاسة استدل به في موضع
 ما نقل عنه انما لو حكى نجاسة الماء اقليل الارض على النجاسة لا في ذلك انما في
 لا يظهر من نجاسة الا ان كان من الماء عليه والسلي بالاصل بالمشقة المتقية بالاصل
 فالمقدم مشروبا وان شرطه ان الملاحة للثوب ما قبله ولو نجس حال الملاحة لم
 يطهر النوب لان النجاسة لا يطهر غيره واجاب عن في الخ لا يمتنع من الملاحة قال فانما حكم
 يطهر النوب والنجاسة في الماء بعد انقضاء النجاسة وضعفه ظاهر ان ذلك يقتضي
 انفق ان القول على من ثبته انما هو وجوده ووجهه هو معلوم التجلان نعم يمكن ان
 يقال انما ساقاه من الحكم بطهارة النوب الغسل وبما قبل من اقليل النجاسة للغسل

خاصة

خاصة اذا انقضت الاذن لكان في الكلام في انما في ذلك اصح الشيخ في الخلاف على نجاسة
 الغسل الاول بانما قبل لاق نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة
 وانما الدليل على النجاسة والروايات المتقدمة لطهارة ما لا اسيح او على طهارة ما لا
 الا انما مطلقا بان الحكم بغيرها يحتاج الى دليل وليس التمسك بما لا يثبت عليه وبما لا يثبت عليه
 نجاسة الماء لظهوره في الاصل ان كان يلزم نجاسة البقية بعد انقضاء ثم نجس الماء الثاني نجاسة
 البقية وكما ما بعده ولا يخفى ما في هذه الروايات من الدافع والاشارة الى طهارة ما لا
 السامع ايجل المعارضة فان الروايات المتقدمة نجاسة ما قبله بالملاقاة لايتاول ذلك نجاسة
 ولا ظاهرا ولا يخرج الروايات الدالة على طهارة ما لا اسيح اشياء وانما يظهر من الحديث في ذلك
 الميل الى ذلك فانما اعرف به لا دليل على نجاسة سوى الاحتياط وبره على ان الاحتياط
 ليس دليل شرعي لان النص لا يرد عليه وينبغي التنبيه لا سيما في ذكر ما عدا من الاحتياط
 قال طهارة الغسل اعرف بها وورد الماء على النجاسة وهو الذي يشرح به المرفوعة جواب
 المسائل الناصرية ولا بأس لان النص ما يشهد من الروايات اتصال القليل بورد النجاسة
 عليه فيكون غيره باقيا حكم الاصل ويظهر من كلامه الشريف رحمه الله في الذكرى عدم
 اعتبار ذلك فانما في الطهارة مطلقا واسترحم عدد الروايات المتقدمة وهو مشكوك فيه
 الماء بورد النجاسة عليه لظهوره لان يقول انما في الروايات انما انقضت المص من استعمال القليل
 بعد دونه نجاسة عليه وذلك لا يفي في الحكم بطهارة النجاسة في الغسل فيه لصدق العمل مع
 الورد وعدمه وسحق تمام الكلام في هذه المسئلة ان شاء الله اختلف الفقهاء في عدم
 نجاسة الفسالة في ان ذلك هل هو على سبيل العقوبة في الطهارة دون الطهارة او يكون نجاسة
 على ما كانت عليه من الطهارة او يكون حكمها حكم رافع الحد لا كبر فقال كمال البرهان
 يقطع بعدم نجاستها للاحكام عليه كانه رافع الحد في المص حكمه نجاسة في نفسه ما
 يسا له كذا نعم احكاما نجاسة الفسالة مطلقا وانما الغسل على العدة الواجب
 هو اقل نجاسته لاصول المذهب لانما في القليل به ونهاية المص والعلامة وهو حقا
 فان المسئلة كلها مفرضة نجاسته بالنجاسة وهو لا يصدق على الماء الغسل
 بعد الحكم بطهارة **فصل** في عدا ما لا اسيح اذ ظاهرا من التمسك بالنجاسة او لا نجاسة من
 خارج اشياء لا اسيح من عدا النجاسة ما لا اسيح من المحدثين في حكم ابيهم نجاسته لاق
 ايجل بالحق من من المص والعصر المصنفين لا يردوا في المص من المص في المص

في
 المص
 في

۱۰۰

هــ

سید محمد علی حسینی

الحسن الفخري والكبير والعزيز
وكانت في عهد هذا الخادم

الحسين بن علي

احضار

اخيارا المرتضى في المصاحف والشيخ في الخلاف وانه ذهب عامة المسلمين واعلم ان المرتضى حله
المستخرج على الطهارة من قوله لا يصير عارا فذهب عن قول اهل الخلاف على ما ذكره في قوله لا يصير عارا
فلم يزل يعمل به اجمالا في قول الوجود الذي لا جمل عليه ولا في الوجود الذي لا جمل عليه ولا في الوجود الذي لا جمل عليه
القريب لا يزل كذلك في العقل من اهل مجازة لا تقع بقوله وهذا المعنى موجود
فان لا يصحح الوجود في قوله لا يصير عارا كما قالوا هذا كانه حله ولا يصحح نظيره الا في قوله
نعم كون المقتضى العلوية في اللغة ما ذكره فان لا تقع في ذكره متقرة في ما اورد ايضا
فان على الوجود ان يخرج كما ذكره في موضع من كتابه والقرآن ان كانت محتملة لها فاحتملها
لم يزل في قوله لا يصير عارا وانما ثانيا فلا يذكرك من مع العقل ولا ذلك من اهل مجازة
الشيخ غير مستقيم في العقل لا يصحح الجدة وكان اللام من فلان ما اهل به مسلما وهو سلما
البيان وما انا فلان ما ذكر من على الوجود كما سلف لم يرد في الوجود ما ذكر
ايمان اقراوى وما الجواب عن احتجاج الشيخ عدم اشتراط ذلك بان الشيعة علمت رواية
في مقال والطاهر بن خنيزار لم يزل في الان لم يزل في الشيعة علمت اجابا هو كما في الجمل
فكلام المرتضى رحمه الله في هذا المقام لا يخرج من خلافه في تحقيق المستوضع امره في حق
انبيه له وهو ان شئنا الاجابة للشيخ في الباب عن مؤلفه وغيره من اهل الساجد
يخرج زوال العين لانها لا كما ذكره عن الحاشية خصوصاً في قوله فان العلم عليه في الحاشية
محقق ما ذكره في قوله لا يزل كذلك من صرف اللفظ الظاهر الى القرينة ان لا يزل في
عن ذلك الحاجة وانه مع عقله ذلك من الشيخ في المصنف والعلامة في الذكر في المصنف فانها
قال لا لا في قوله لا يزل كذلك من شرب من الماء القليل لم يخرج بذلك سواء ما اورد في قوله
العلامة من جهة اللغوية في الية في الحاشية الماء في قوله لا يزل كذلك من العين واحصل والوجه في قوله
كثير الوجود لم يخرج لان الامة لم تعلم الطهارة ولا في الحاشية في ذلك وهو شكل وقد فلع
رجع عن الماء من طهارة المصنف من غير الذي في قوله لا يزل كذلك وهو حسن في قوله لا يزل
بمعنى التمسك بقوله في الحاشية في الية في قوله لا يزل كذلك قطعاً اما لا في قوله لا يزل في قوله لا يزل
بطهارته بحيث يمسك بها كما في قوله لا يزل كذلك وهو شكل وهو شكل في قوله لا يزل في قوله لا يزل
بذلك اللفظ في الحاشية في طهارة عنده على تردد في ذلك ايضا والله اعلم في قوله
والحاشية التي لا تؤمن ان لا تؤمن من عدم التمسك من الحاشية واطلق المرتضى في المصاحف والشيخ
في البسطة كما ذكره من الحاشية وجمع في كتابه الحديث بين الاخبار اثاره بالمعنى من الرضا بن يوسف

خارج كما يتحقق مع انشاء العلم واحد الامر ومعها بحسب السائل من جواز استمالها فان
يوجد بها جنابا للقطع بوقوع الحياصة في الاشارة في قوله اوفي خارجها في الاشارة للشهيد
بمقتضى ان قلنا ان قوله ان لم يكن في السنين في الماء اعني من عدم في نفسه ووجوده مع
عدم ظهوره في حياصة الماء على تقدير من علمه وبقوله ان يظهر الشخص في الماء لم يكن
في السنين في وقوع الحياصة في الماء وكان مقتضى حصول عدم مرجح فليكن الحكم الظاهري على
عدم استبانته فيه فانه لما علم بذلك فالأول هذا الاطلاق في تعاريفه والاولى ان يقول
لما كان وقوع الامر في الآلة بجميع العلوم فوعدت الماء وواجبه والشئ من الامر كان كذا في
البار مع عدم استبانته فيه فليكن على تساوي الاحتمال من لزوم ما بين اليقين في وقت
الحاجة فيترجح ما بين الظهارة لان القول في الحياصة احوط **فصل** في الاشارة الاحتمالية المرجحة
للاوصاف وهي من الحديث بقوله لا تسترك الغلط على الامور التي ترتب عليها الظهارة وعلى
الاحتمال من ذلك ما هو الاول هو ان اردنا هذه الامور فبما لا سبب في وجوبه
الاحتمال في عبارة عن العرفان وقد تقرر بها الموجبات نظر الى ترتيبها على ما هو في
العابرة وقد تقرر بها ان لا تقتصر بقسطها على الظهارة والظواهر بها فترد في غير الشهادة
لا على طرده ولكن في شئنا الشهيد رحمه الله في جوابها انما عدل في قوله طلقا وان كان الامر في غير
وجوبه فبما هو في شئنا المعاصر ان بان الحياصة في حقها وليست سببا له وكذا وجودها
بالنسبة الى انهم فلا يكون بين التام في السبب عموم مطلق بل من وجوبه وجوب ان اكلها
هو في اسباب الظهارة وموجبها ما هو في حقها كما هو المعروف في القواعد العقلية
غير جديك في سببية الظهارة ويمكن التزم ذلك بوجودها ايضا لان معروف موجبها
ويرد عليها ان مقتضى الامر من عاجز من سقيم فان الجواب ان ذكرنا في اسباب الرضوخ ونحو
وموجبها في قوله ان كان في الاحتمال في قوله لا اكلها في قوله **فصل** في وجوب الرضوخ
والغالب ان من الرضوخ المتعارف المراد به الرضوخ الذي اعيد كذا في مصرقا
للضمان المعلوم وهو الرجوع الطبيعي بقدره في سبب في كل واحد من وجوبه **فصل** في
الامر الثالث اجابني بين المسكون والاحتمال في شئنا في قوله **فصل** في وجوب الرضوخ
الرضاخ على السلم قال فما يقتض الرضوخ في شئنا في قوله الغالب الرجوع في وجهه في وجهه
قال قال ابو عبد الله ان الشيطان يفتن في براهين الانسان حتى يجعل اليده شئ من
يخرج فلا يقتض وضوءه اياهم في سببها او يجردها في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

بوجه وضوءه الا غلب اذ اولا وضوءه في وجهه او في وجهه في وجهه او في وجهه في وجهه
ايضا يكون انما ابلغ اوسع من الجوارف فوايد من الرضوخ الغناء على الرجوع
المعينة كل من الاحتمال في وجهه فلا يقتض في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
الاحتمال في وجهه وهو اختيار العلامة في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
المرأة لان له مقتضى في الجوف وهو ضيق في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
الخارج بنفسه متصلا عن حد الباطن لا في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
الرجوع على وجهه **فصل** في وجوب الغالب من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
المرأة لان الانسان يترك الكثرة في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
الغنى الخارج من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
سقطا ولا يتركه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
انما يتصرف في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
السلم ما يقتض الرضوخ في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
لله الفضل من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
الله بهما عليهما **فصل** في وجوب الرضوخ في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
الاحتمال في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
من وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
وقبالة على العادة في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
السلم والاحتمال في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
بطريق اول كما ذكره جمع من الاحتمال في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
يتم جميع الحالات سواء كان النائم قاعدا او قائما او كان مستقرا او مسترخيا او كان نائما او كان مستقرا او كان مسترخيا او كان نائما او كان مستقرا او كان مسترخيا
في وجهه
او كان قاعدا او كان مستقرا او كان مسترخيا او كان نائما او كان مستقرا او كان مسترخيا او كان نائما او كان مستقرا او كان مسترخيا او كان نائما او كان مستقرا او كان مسترخيا
وهو قاعد فقال لا وضوء عليه ما دام قاعدا المسترخ في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
منه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

والمراد بالوجه
الوجه الذي هو الوجه
الوجه الذي هو الوجه

هذا الوجه الذي هو الوجه
الوجه الذي هو الوجه

عن الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله لم يزل يستقبل الرجل النضر والعريضين
 يقول وفي الطريق ضعفت والفرادى لا تستقبل هذا استقبال النضر والعريضين وهذا الخبر
 بالخيار كما يطلع عليه قوله في رواية اخرى ان النبي صلى الله عليه وآله لم يزل يستقبل
 بالوقوف والظاهر عدم كراهية استقبالها اذا لم يقص على ذلك او لم يجرى عليه من غيره
 عبد الحميد بن زيد العلوي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما جعلنا بطريقنا لا نستقبل
 القبل ولا نستقبل من وراءنا من غير الكراهية في النضر والعريضين والى استقباله والى استقبال
قوله وايضا في الحديث لا يجوز للرجل ان يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين
 ففقد ذلك رواه ابن كثر في مسنده ما رواه عبد الله بن مسكان عن الحسن بن علي بن عبد الله
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا نزل الناس فوجيا للبليل كان اذا اراد ان يول يهمل
 مكان يرتفع من الارض فانه كان من لا يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين
قوله وفي قوله لا يجوز للرجل ان يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين
 عنه فيمن لا يخاف ولا يوسخ من جوارحه لم يمشي في استقبال النضر والعريضين ان يمشي في استقباله
 في طريقه انما سئل في ما سمعت الحسن بن علي بن عبد الله بن مسكان في حديثه في استقبال النضر والعريضين
 سعد بن عباد ورواه سمع من فلم يحفظ قوله **قوله** وفي قوله جازاها كما لو روي عن
 عنه وعلمت المكاره في بعض الاخبار بان لا اهل البيت المكاره في استقبال النضر والعريضين
 في تلك المكاره في بعض الاخبار بان لا اهل البيت المكاره في استقبال النضر والعريضين
 من البلاء الا بكثرة الماء وهو من كل الاطعم التي وكيف كان في بعض النظم بانها
 مع النضر وكما وقع في بعض النظم في قوله **قوله** والاكل والشرب قال النبي صلى الله عليه وآله
 والنضر من النضر من الاستقبال في النضر على ما نرى في بعض النظم في قوله **قوله** والنضر من النضر
 رواه ابن ابي عمير قال دخل ابو جعفر عليه السلام في بعض النظم في قوله **قوله** والنضر من النضر
 وهو ان يملك معه فقال يكون معك لا يملك الا ما احبب فاما من قال لا يملك الا ما احبب
 النبي قال النبي صلى الله عليه وآله فقال ما استغفرت من غير احد الا من استغفرت من غير احد الا من
 فان استغفرت من غير احد الا من استغفرت من غير احد الا من استغفرت من غير احد الا من
 النبي صلى الله عليه وآله في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 هذا الحديث فوايد من قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 ان قال السائل على الجاهل والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر

هذا الخبر بالخيار كما يطلع عليه قوله في رواية اخرى ان النبي صلى الله عليه وآله لم يزل يستقبل بالوقوف والظاهر عدم كراهية استقبالها اذا لم يقص على ذلك او لم يجرى عليه من غيره

الحاوية

قال في النجاة الاستحباب الجني وروى اصابع بن جعفر عليه السلام ان قال اذا بال الرجل فأكبر
 ذكره **قوله** والبيان فيها ان النبي صلى الله عليه وآله لم يزل يستقبل بالوقوف والظاهر عدم كراهية استقبالها اذا لم يقص على ذلك او لم يجرى عليه من غيره
 قال لا يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين
 عليه ولا يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين
قوله والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 رواه الشيخ عن صفوان بن يحيى عن الحسن بن صالح قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 الرجل منكم من لم يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين
 من ذلك النضر والعريضين في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 كل حال وانما يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين
 في النضر والعريضين في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 من النضر والعريضين في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 ان قال من لم يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين
 انه يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين
 بالنضر والعريضين في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 السلام كما يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين
 الله تعالى عليه في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 وهو من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 مما ثبت بالليل العظمى في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 ما في النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 نحو مما انما يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين
 الى هذه النسخة والظاهر ان ما رواه الحسن بن صالح في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 الواجبات المتقدمة من النضر والعريضين في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 جديا كما يمشي في طريقه في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين ولا يمشي في استقبال النضر والعريضين
 وعنه في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر
 في النضر والعريضين في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر في قوله **قوله** والنضر من النضر

هذا الخبر بالخيار كما يطلع عليه قوله في رواية اخرى ان النبي صلى الله عليه وآله لم يزل يستقبل بالوقوف والظاهر عدم كراهية استقبالها اذا لم يقص على ذلك او لم يجرى عليه من غيره

الظاهر على هذا ان النبي صلى الله عليه وآله لم يزل يستقبل بالوقوف والظاهر عدم كراهية استقبالها اذا لم يقص على ذلك او لم يجرى عليه من غيره

هذا الخبر بالخيار كما يطلع عليه قوله في رواية اخرى ان النبي صلى الله عليه وآله لم يزل يستقبل بالوقوف والظاهر عدم كراهية استقبالها اذا لم يقص على ذلك او لم يجرى عليه من غيره

الكائن الذي قطعته ونحوه روى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله خلق الانسان
 اعراسه له ونقل عليه المشي الاجماع وفي نسخة على رجب الخارفة في سطح الارض ليعرف
 ان يمشي ما بقي من خلقه وظهر ان الجنيد لا يمتنع ما فانه قال ان كان قطع من غيره
 غسل ما بقي من جسده ولو جعل له المشي في المشي ما لم يمتنع من هذه الرواية ما فانه
 للجماع ثم جعلها على الاستحباب وهو حسن وفي نسخة غسل ما بقي من جسده ما لم يمتنع
 غسل المرفق وعلى القول بان وجوب غسل المرفق من قطع عضله وهو خبر العلامة
 المشي وقول المصنف فان قلت من المرفق قطع عضله يرد قطع المرفق باسره بان يمتنع
 معه قطع ما من العضلة لان يديه بعد تقصير غسل المرفق اصله في المشي لا يمتنع
 لو قطعت وفي المرفق وجوب غسله ولو كان له راعان دون المرفق لاصاب ما يراه
 نحو ما تبين غسل الجميع ولو كان فوق المرفق لم يوجب غسله لا يمتنع وجوب غسل ما دون
 كذا لا يمتنع من اليد سواء كان باها ولا يمتنع ما في غير المشكك في عدم وجوب غسله
 نحو وجوب غسل العضل **قوله** ولو كان له راعان وجوب غسلها الخ لا يمتنع
 عدم الفرق في ذلك بين ان يكون اليد تحت المرفق او فوقه ولا بين ان يكون يديه من
 الامثلة او يديه من ظاهر العضلة في المشي ان وجوب غسلها في المشي لا يمتنع
 جمع عليه بين ان يمتنع ما في المشي او يمتنع ما في المشي في المشي لا يمتنع
 القصم والاصح لا يمتنع ما في المشي او يمتنع ما في المشي في المشي لا يمتنع
 لو يوجب غسلها قطع **قوله** انما يوجب غسل المرفق والاصح ما في المشي
 مقدار راسه لاصابعه وضما ما اختاره المصنف من ان الواجب غسله مساهة المشي والاصح
 وقال الشيخ رحمه الله في انما يوجب غسل المرفق والاصح ما في المشي لا يمتنع
 فان خاف له من كسر المرفق اجزاءه مقدار اصبع واحدة وقال ابو بصير في كسر
 مرفق الانسان من كسر اصبع من مرفق الانسان من كسر اصبع من مرفق الانسان
 الصحيح قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان يمتنع من يوجب غسل المرفق من كسر
 بعض الاصابع فقلت ان يمتنع من يوجب غسل المرفق من كسر اصبع من مرفق الانسان
 الله لا يمتنع من يوجب غسل المرفق من كسر اصبع من مرفق الانسان
 انما يوجب غسل المرفق من كسر اصبع من مرفق الانسان من كسر اصبع من مرفق الانسان
 انما يوجب غسل المرفق من كسر اصبع من مرفق الانسان من كسر اصبع من مرفق الانسان

اصالة

الكعبين

الى الكعبين فعرسوا عليهما والراس ان المسح على بعضهما وما رواه هو واخوه كبرية
 الصحيح ايضا عن ابي جعفر عليه السلام قال انما مسح يميني من راسك وشميتي من قدميك
 ما بين كعبيك الى طرفي الاصابع فعدا جزاك وما رواه حماد بن عيسى في الصحيحين
 اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرجل يوحى وعابله لعمري قال نعم الحمد لله
 ما يدخل اصبعه فممسح على مقدم راسه انما يوجب غسله في الخ للقولين لا يمتنع
 بصحة احمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن الرضا عليه السلام قال ان المسح على القدمين
 كيف هو موضع كعبك على الاصابع فمسح الى الكعبين الى ظاهر القدم فقلت جئت فان كان
 رجلا قال يا حسين من اصابعه فقال لا لا يمتنع في ذلك لعل على المرفق من كسر
 ان يمتنع للشيخ رحمه الله عليه في نسخة قال قال ابو جعفر المرفق من كسر راس
 ان يمتنع مقدما فقلت اصابعه لا يمتنع عنها فممسح راسه واخبر القائل انما يمتنع
 وهذا يمتنع من كسر راسه في المشي في المشي على راسه موضع كعبك اصابعه
 الرجل والممسح بين راسه لا يمتنع ما يمتنع ما يمتنع ما يمتنع ما يمتنع ما يمتنع
 على الاستحباب والمقدما الثلثة القوة كذا لعل انما يمتنع ما يمتنع ما يمتنع
 المقتضى الاصل والعموم اعلم ان السالكين بالاكف بالاقول انما يمتنع ما يمتنع
 عليه مع حصوله على سبيل التدريج هل يوجب بالاصابع والاصابع والاصابع
 ان قصد الامتثال بالاقول ولو قصد شيئا لا يوجب الاقل على هذا الوجه فخرج عن
 وجه الكثرة عما يتوجه الاشكال مع قصد الامتثال بالاصابع ووجهه نادرا **قوله** ويقتضيه
 المسح بمقدم الراس هذا مذهبنا في اصابعه واجزاءه يستغنى عنه من مسحه
 الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال مسح الراس على مقدمه وروى محمد بن مسلم في الحسن
 لابي عبد الله عليه السلام انما يوجب مسح راسك وامسح على قدمي من راسك
 الاخير والاصابع المتقدمة لوصف وصو صلى الله عليه وآله ناطقه بذلك وما يروى
 نحو ما رواه ابي عبد الله عليه السلام في المشي من راسك الى الاصابع **قوله** ويوجب
 بدعا والوصف في مشي راسك على مقدمه هذا ما استعمله في مشي راسك على مقدمه
 بعد ما يوجب مسح راسك على مقدمه في مشي راسك على مقدمه في مشي راسك على مقدمه
 كذا في مشي راسك على مقدمه في مشي راسك على مقدمه في مشي راسك على مقدمه
 صحة راسك على مقدمه في مشي راسك على مقدمه في مشي راسك على مقدمه

نحو

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

وبذلك عليه روايات كثيرة كغيره محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال سمع ابا عبد الله عليه السلام
 وهو سائل الشعر والبشر وسنة من ابا عبد الله عليه السلام حيث قال في ما وقع بينه وبين ابي
 ناصبك وهي صادقة على الشعر والبشر ايضا والبراد بالخص المصنف في كتابه الذي
 لا يخرج منه عن حقه **في** الفرج الخامس من الرجلين وجوب مسح الرجلين في الوضوء
 ثابت في الكتاب والسنن والاجماع قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
 وجوهكم وايديكم الى المرافق واسجدوا ركوعا كما علمنا على فؤادنا في المصنف على رؤوس
 عطف اليد على الرجلين لا سيما في العسل فيكون عطف الرجلين على الارض كنكث
 على عطف العطف فان قيل لا يتم ان يغسل الا رجلين في العطف على الارض فلهذا لا يجوز ان يكون
 بالمجاورة وان كان معطوفا على الايدي كما في بعض كتبنا الا ان العرب بالمجاورة نازلا
 يقاس عليه في قولنا لا يغسل في كلام النحاة كما عرفت بهما عنهم في الحق للناس في
 تفسيره حيث قال ولا يمكن ان يقال انه كسر على المجاورة في بعض كتب العرب لان ذلك لم يجر
 في كلام النحاة في السعة وايضا المجاورة لا يكون في عطف على الايدي واما القراءة بما
 فيكون العطف على رجلين فيكون بالمجاورة كما علمنا من هذا على البيت عليهم السلام
 ضرورة فالجواب في بعض من عرفت في هذا المصنف **في** وجوب مسح القدمين ما
 ذكره لهم في قبله من انهما اقتضا القدمين هو المعروف من معناه في بعض النسخ
 المرفوعة في الاخبار والشيخ في الخلاص الاجماع وقال في الخبر ان من ذهب فيها اهل البيت
 عليهم السلام واجتمع عليه من طريقنا لاجاب بما رواه زرارة وكبر ابا عبد الله عليه السلام
 جعفر بن محمد قال لا يصلح الله في ان الكهان قال ههنا عني المصنف دون عطف الساق
 وهذه الرواية لا تدل على ما ذكره من كونها ظاهرة من قول الله انما اجمع بها على اهل البيت
 السليمان من ان الكعبين هما القدمان اللتان اسفل الساقين فلهذا لا بد من ان لا
 عليه من اهل الاجماع ومن اهل القدم رواه الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن محمد بن
 الحسن الرضا عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام في موضع كذا في السماع فيهما
 المالك بن ابي بكر القدم وفي الحسن بن عيسى عن ابي جعفر عن ابي الحسن عن ابي عبد الله
 الكعبين في القدم وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في موضع كذا في السماع فيهما
 وتوهمه الاخبار الواردة بالمسح على القدمين من دون استيطان الشرايين كغيره من رواة عن ابي
 عليه السلام ان عليا مسح على القدمين ولم يستطع الشرايين قال الشيخ رحمه الله في كتابنا

هذا هو الكعب وادما يده
 اوسم القدمين قال ان سمح

عربين لا يبالون الايمان وصولا الى الرجل بقدر ما يجب عليه وهو ما علمنا من رواية
 الشيخ في الكعبين هو الفصل من الساقين فلهذا قال في عبارة علمنا ان شاء الله تعالى
 فان الشيخ واكثر اصحابنا قالوا ان الكعبين هما التابان فيظهر القدم وعند بعضنا انهما
 الاصابع هما عند الشرايين قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
 وجوهكم وايديكم الى المرافق واسجدوا ركوعا كما علمنا على فؤادنا في المصنف على رؤوس
 عطف اليد على الرجلين لا سيما في العسل فيكون عطف الرجلين على الارض كنكث
 على عطف العطف فان قيل لا يتم ان يغسل الا رجلين في العطف على الارض فلهذا لا يجوز ان يكون
 بالمجاورة وان كان معطوفا على الايدي كما في بعض كتبنا الا ان العرب بالمجاورة نازلا
 يقاس عليه في قولنا لا يغسل في كلام النحاة كما عرفت بهما عنهم في الحق للناس في
 تفسيره حيث قال ولا يمكن ان يقال انه كسر على المجاورة في بعض كتب العرب لان ذلك لم يجر
 في كلام النحاة في السعة وايضا المجاورة لا يكون في عطف على الايدي واما القراءة بما
 فيكون العطف على رجلين فيكون بالمجاورة كما علمنا من هذا على البيت عليهم السلام
 ضرورة فالجواب في بعض من عرفت في هذا المصنف **في** وجوب مسح القدمين ما
 ذكره لهم في قبله من انهما اقتضا القدمين هو المعروف من معناه في بعض النسخ
 المرفوعة في الاخبار والشيخ في الخلاص الاجماع وقال في الخبر ان من ذهب فيها اهل البيت
 عليهم السلام واجتمع عليه من طريقنا لاجاب بما رواه زرارة وكبر ابا عبد الله عليه السلام
 جعفر بن محمد قال لا يصلح الله في ان الكهان قال ههنا عني المصنف دون عطف الساق
 وهذه الرواية لا تدل على ما ذكره من كونها ظاهرة من قول الله انما اجمع بها على اهل البيت
 السليمان من ان الكعبين هما القدمان اللتان اسفل الساقين فلهذا لا بد من ان لا
 عليه من اهل الاجماع ومن اهل القدم رواه الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن محمد بن
 الحسن الرضا عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام في موضع كذا في السماع فيهما
 المالك بن ابي بكر القدم وفي الحسن بن عيسى عن ابي جعفر عن ابي الحسن عن ابي عبد الله
 الكعبين في القدم وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في موضع كذا في السماع فيهما
 وتوهمه الاخبار الواردة بالمسح على القدمين من دون استيطان الشرايين كغيره من رواة عن ابي
 عليه السلام ان عليا مسح على القدمين ولم يستطع الشرايين قال الشيخ رحمه الله في كتابنا

في وسط القدم قال الشيخ في كتابه
 وقال السيد الكجاني في كتابه
 في حديث الذين لما قالوا في بعض النسخ
 وقال في حديث الكجاني

وان يبار الرجل بمثل ظاهره في العشر وفي الثانية بالحنو المارة بالعكس واختاره المصنف رحمه الله
 من الفرق بين العمل الاول والثاني له لفرق له على مستند وصحفي كذا اكثر انما هو الاول الثاني
 كالاول وهو حجة المتنب عليه العمل بها بغير حجة من الرضا عليه السلام قال في حق
 النساء في الوضوء ان يتكأن بالطن اذ يمين وفي الرجل بظاهر الركبة اذ يمين وفي السند عن
 من ابراهيم بن هانئ في حديثه **قوله** وان يكن في الوضوء بمقد هذا قول علي بن ابي حمزة
 اهل العلية قال في الذكر في قوله عليه روایات منها صحیح محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي بياض من يمينه ويقرأ بيمينه ما وجب له من ركعة
 عن ابي جعفر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي بياض من يمينه ويقرأ بيمينه ما وجب له من ركعة
 الصاع سد اوطال والظاهر ان افراد الوضوء لا يروى بل هو على السليم في الوضوء
 عليه السلام من انما نرى اوطال بالبعدي قال في الحديث عن الله في الذكر في الركعة
 لعدة الوضوء فيمكن ان يدخل فيه ما لا ينبغي ان يفتن به رواه ابن كثير عن ابي بكر بن عمار
 وهو حسن وربما كان في صحيحه في عديد النسخة انما في ذلك الوضوء في الركعة
 مجمع وقد قال في قوله ما في صحيحه ثم نصبت عليه كفاصل وجه الحديث وهو في قوله
 ما لا ينبغي ان يفتن به ما في صحيحه ما في قوله ما لا ينبغي ان يفتن به
 المراد بالاستسائة هنا غلب الاشارة وقيل كما صرح به جمع من اصحابنا ودوا عليهم في العمل
 وعنفوا لا يفتن به لما في الحديث في قوله لا يفتن به على العوض فان قوله في قوله
 يخص بغير احضار الماء وتجنه حيث يحتاج اليه فيه وجهان الظاهر في ذلك الحكم كراهة
 الاستسائة هو ان يفتن من الوجه بغيره في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 ومن يدرين ان يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 فقلت انما يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 قال ما حدثني الله يقول من كان من جوارحه في فعله على الصالح ولا يفتن به في قوله لا يفتن به
 وهذا انما اقرض الصلوة وهي الصلوة فاكره ان يفتن بها احد وما رواه ابن ابي عمير
 ان ابا بكر بن محمد بن عبد السلام كان لا يدرهم يصون الماء عليه ويقول لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 احاد وعندي هذا في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 ابراهيم بن ابي الاثر في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 مستثنى صحيح في عديد النسخة انما في ذلك الوضوء في الركعة

على القدرة او على ان العزم بين الحول الا ان ذلك موقوف على صحة المعاري **قوله** وان
 يجمع على الوضوء عن اعضانه هذا قول الشيخ رحمه الله في ذكره وجمع من اصحابنا في التفسير
 ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام انما قال من وضوءه فذلك كسبلة حنطة ومن وضوءه فذلك
 حتى يحرق وضوءه كسبلة ثلثون حنة ونقل عن ظاهر الحديث في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 عدم ذكره في الحديث وهو واحد قول الشيخ رحمه الله استعفاء الدليل انما هو في قوله لا يفتن به
 محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن مسح بالمدنيل قبل ان تحف قال لا بأس به ودون
 منصرف من حارة قال رايت ابا عبد الله عليه السلام قد وضوء وهو يقرأ الحمد ولا يفتن به وجهه
 وهل يقرأ المسح عطف على المدنيل اذا راى الشمس قبل ان يمسح بها في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 حتى يمسح وضوءه ذلك في الاقتصار على مدلوله فقط وهو في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 بالمسح بالمدنيل كما هو منطوق قوله **قوله** من يتقن الحديث وشك في الشهادة المروية في الحديث
 ما بين عليه الشهادة انما يقتضي السك بالاحكام الحاصلة من ذلك ويتحقق حصول هذا القدر لا يتحقق
 الثالث في وضع الشهادة بعده والحدود في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 والثالث في وضع الشهادة بعده والحدود في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 فقلت انما يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 قال ما حدثني الله يقول من كان من جوارحه في فعله على الصالح ولا يفتن به في قوله لا يفتن به
 وهذا انما اقرض الصلوة وهي الصلوة فاكره ان يفتن بها احد وما رواه ابن ابي عمير
 ان ابا بكر بن محمد بن عبد السلام كان لا يدرهم يصون الماء عليه ويقول لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 احاد وعندي هذا في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 ابراهيم بن ابي الاثر في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 مستثنى صحيح في عديد النسخة انما في ذلك الوضوء في الركعة

يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 انما يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 انما يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به

في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 انما يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به
 انما يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به في قوله لا يفتن به

من باب الشك الى اليقين فأمرنا بذكر كلامه
وعنه فلا في أصل المسئلة صم

[illegible]

انما اعطيتك من مخرج القابل فتمنع
فيه الى اعادة العارة وكذا تستند
في اعادة الموضع
حتى يوفقا وفاء العارة فقال حصل ذلك
صلى و ذكرنا ان كل عضو من اعضاء
الطريقين فان انقصنا على حية



الرفع **اللائحة** ان يكونا مدورين والثناء غير عود كما لو توضع قبل دخول الوقت ثم قبل
عنه وقام بغيره قبل دخول وقتها وحكمها كالاول **اللائحة** ان يكونا مدورين و
الثناء يرد وقد قبل الصلوة ايضا على اعتبار الوجه وهو انما زاد اكل الوضوء
الثناء واقفا حال البراءة من الواجب لا على ما ذكرناه من الاحتمال **اللائحة** ان يكون في
مدة اياها واجبا مجردا بالندد والحكم في كل الثانية **اللائحة** الصورة بطلان
والثناء غير عود كما لو توضع قبل وقتها وفيما للفرقة بعد دخول الوقت وحكمها
كالاول **اللائحة** ان يكون الاول واجبا والثناء مندوب لمجرد الوضوء وحكمها كالاول **اللائحة** الصورة
بطلان الاول والثناء غير عود في حاله المذخور عن الوضوء الواجب انما هو بغيره قبل دخول
وقتها وحكمها كالاول **اللائحة** ولو صلى بكل واحدة منها صلاة اعاد الاول بنا على الاول
اذا عارضا صلاة الاول خاصة بنا على القول الاول وهو الاكتفاء بالقرينة لا بالكل
من الطهارة الاول فيفسد الصلاة الاول ودون الثاني يعقبها بالطهارة صحيح وعلى الثاني
وهو شرط الاستباحة بعد الصلوتين معا يجوز ان يكون الحلال من الاول والثاني غير نفسه
اللائحة ولو لم يصب عقب طهارة منهما ولو لم يعلم بايهما اعاد الصلوتين وان اختلفت اعدوا
والا فصلوة واحدة سوى ما ما في وقتها ما كان كذلك لان الطهارة من مخرجين الصلاة
بنا على الاكتفاء بالقرينة لكن محل الحديث بعد احدهما وترتيب عليه ابتداء صلته بغير
اعادتها مع اتمام الاختلاف عند التحصيل لا بعد المدة والاختلاف العود على القول الثاني
بعد عامما كما في صورة الاختلال والفرق بين المصلتين ان الحديث على تقدير وقوعه في
الثانية يقتضي بطلان الطهارة من معا جلا في الاختلال فانه لما قبل الطهارة التي وقع بها
خاصة فيلزم الترتيب والحكم بجواز الاطلاق مع اتمامها فالصلوتين بعد القول بفساد الطهارة
لصدق الاشكال بالردود الصالحة للبراءة من الزايد لا سيما على منعه كونه مفقودا لواجب
ولورودها في جواز الاطلاق لمن سبى من وجه صحيح ولكن الحسن العكس للحيث واحدة وفي هذا
نقد وقال ابو الصلاح وابن دهر في بعد الصلوتين انهما مختلفان لعدم جواز الترتيب في الترتيب
الخروج وفيه منع واعلم ان سبوق كلا الوضوء به احسين وسدور في الفرقة وقبل وبشكل
منه صفة المذخور كما انما توضع اربع المذخور من شرطه ثم صلى في وقتها ثم تاهب
للترتيب قبل وقتها ولو صلى ثم ذكر الاختلال في صورة التذويب بعد الواجب بغير الوضوء لا
في وقت اشتغال المذخور من شرطه بل بعدم الخبر براءة ان التذويب في المذخور بغير وضوء في وقت

لما قوضا في الجواز ان يكون الخلال
الاول ففسد صلاته وقصر في الصلاة
ص

أن شرعية الجدة إنما هو لا تدر أن ما وقع في الأول من الخلل وبشده أيضاً ما واه الصدق
منه من لا ينجو والغيب مع اعتقاده حتى يصغر من اجزاء عمل الجدة عن عمل الجارية مع سائر
وما جمع عليه لا يجاب من اجزاء صوره وهو الثالث فبما أن الذنب عن الواجب وما ورد من استحباب
الفضل وهو الأول من غير رمضان الخ إلى ما انفصل عما لا خلاف إلا الواجب ونحو ذلك من
هذا مع ما ذكره العلامة في فتح من الجواب عن الشيخ جابر عزة الله الاستبانة وهو وجوب إعادة
الصلوة هنا إذا تغير ذلك فعلى إذا أقرض المكلف وضوءاً لغيره لم يرضه أو تفرغ من وضوءه
وضوءاً آخر غير الدنيا والوجوب ثم ذكر الاختلاف بين من وجد الطهارة من مكان آخر أم لا يفرق
لو تجب عليه إعادة الطهارة فلا الصلوة لأن إحدى الطهارتين صحيحة لا حاجة لثانيها فقل رفع
الجود وان فترجى الوجه مع ذلك لم يحصل إعادة الطهارة لكان الوجه المحل للستر على تقدير إعادة
الطهارة الأولى كما توافع الجدة المتدنية وقت لا يوجب فيه الطهارة والواجب عليه إعادة الطهارة الأولى
أن يكون الاختلاف من الأول والثاني لا مع عدم استلحاق الوجه مع احتمال التمسك بطلان
استلحاق اليد على الوجه في الخلوة ذكرنا المكلف ما واه أفعال الطهارة فعلى ذلك الوجه في الطاهر
إذا فترجى الرفع والاستبانة وظن أنه قد رفع الجدة وجب إعادة ما لا شك أن يكون الاختلاف
من الأول والثاني غير مجرد وقوعه في الخلوة من الله في الشيء عدم الانفصال عن هذا الثالث مطلقاً
لأنه خارج عن الثالث الوضوء بعد الفرج ونقل الشبهة في البيان عن البدن إلى الذين يركبوا
رحله استوجبهم ويمكن الفرق بين صورتين فإن الأولى هي التي حصل الزكوة وانما حصل الثالث
فهي صورة مختلقة الثالث بعد الفرج والى ما يقتضي فيه وجوب التمسك بدفع الجارية المتقدمة لعدم
الانفصال إلى الثالث الوضوء بعد الفرج عن الوضوء المختل الذي حصل الثالث غير بعد
الفرج فمائل ولا يفتي أن الطهارة المفروضة ثانياً يمكن رخصتها بغير التمسك به وهو صحيح أيضاً
على جميع الأدلة المعتبرة في الشك كما يتفق مع أنه هو من الطهارة السابقة والثالثة الطهارة
مع تنقيل الحدس والتحقق وهو ما يدل عليها ثانياً وهو ما يقتضي مع عدم إعادة الوضوء أو
الطهارة من سقوطه شرط الصحة للجمع والتفصيل في المسئلة أن يقال الوضوء أو ما واه
الوضوء أن ما لا يفرق في أن يكون الثالث عبثاً أو غيراً فاشترطنا **الأول** أن يكون واجباً
والثاني غيراً جدياً أو وضوءاً المفروض بعد دخوله وضوءاً آخر هل عنه وضوءاً وضوءاً أو ما واه
رخصة عدم وجوب إعادة الجمع حصول الامتثال بكل من الطهارة **والثانية** أن يكون
واجباً والثالث هو ما استدعيه على الطهارة أصح أن يكتبها في آخرها وجوب الطهارة وأما

مع الاستفهام حيفا لا اعتبار بسند الخبر فيه ولا سيما في الدلالة على الحكمين وطابعتهما اللذان
 الدالة على اعتبار الاستفهام وانما هما الزعمان الله صرح بعد ذلك بان ما تراه المرقم في المتن في
 العشرة يحكم بكونه حيفا او لا خبره بل هو الزعمان الله يعلم انه القرح او عذبة وتعل عليه الاجماع وهو
 مناجلة ذكرها من التوقف في هذه المسئلة والمفرض فيها الشفاء العلم بكون الدم العذبة
 على الشفاء الفنى قلت باعتبار الشفاء عقلا بل وذكر الشارح قدس سره في الشرح ان طريق معرفة
 الطريق وعدمه ان تصنع فطنة بعد ان تتلقى على خبرها وترفع رجلها ثم تصير فيه ثم تخرج
 انوارها فيقا وقال في رواية اخرى ان من استند هذا الحكم روايات عن اهل البيت عليهم السلام لكن
 في بعضها الاثر استند على الفطنة من غير قيد بالاستفهام وفي بعضها الاثر استند على
 الاستفهام وطريق الجمع حمل المطلق على المقيد والخبرين الاجماع والركن الثاني ان الركعة
 الظرفية لا تارة وما ذكره رحمه الله لا يقتضي في حق من لا يصول ولا تفكر في قول لا تارة استند الى
 في المتن وفقت عليه في هذه المسئلة واما زيادون وسوقه وظن فيهما المتقيدان وهما انما
 عن قول الاستفهام او خال الاجماع فالأظهر لاكتفاء بقضية الرواية الثانية من وضع الفطنة
 والقصر ههنا ثم اخبرنا برفق في الرواية مع الفتن بينا وسمنا الا في الفصل الخامس فاذن
 يسمع كلاما حقا ثم يمدح فيقال لا يخلط شره الله فلا يجرى ولا يتولى هذا الحق
 اصول دين الله بل ارضا بما رضى الله من فعله فقلت هذا الكلام واراد على سبيل الجواز والى
 انه رضى لهم الاختيار الموصول الى الفعل لا الشك في ذلك وكل ما تراه الصبي قبل ان يهاشما
 فليس يحضر المراد سماع السمع كالمالك الصريح بل كالمصاحب ومطقت في الخبرين الحكم بانفس الخبرين
 عما تراه الصبي قبل ان يهاشما كالمصاحب كالمصاحب في المشي وبذلك عليه روايتونها
 صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله عليه السلام في خبره عن علي بن ابي طالب وعنه
 منها في الخبرين فقلت وما حذاها قال اذا قالها الفقيه من سبع سنين و
 شدة رواية اخرى لمعه عن قال اذا قالها الفقيه من سبع سنين اسكن جنتها وهذا سؤال ثم روي في
 النص وغيره ذكره ان الخبرين في دليل على الجواز فكيف يجمع ذلك من حكمه هذا بان ما تراه
 قبل السمع فليس يحضر هذا الدم الذي يعلمه الباقين واجيب عنه بحملها على علم
 سنها فانها لا تكون الدم السابق على اكمال السمع حيفا او حملها على ما في حق من جهل سنها
 فزوج الدم الجاهل لا يضاف للخبر فان حكمه بكونه حيفا او مسلم به السلوة كما ذكره في الاجماع
 في الاجماع **و** وكما قبل مما خرج من الجانب الايمن اي وكما قبل فيما خرج من الجانب الايمن انه

ليس يحضر ان يجري الخبر هو الايمر والقبول ذلك هو المصدق رحمه الله في من لا يحضره الفقيه والشيخ
 في رواية اخرى وعكس ابو علي بن الحنيد رحمه الله فقال دم الجحش اسود عيط معلوم حرة يخرج من
 الجحش لا يمين وتعمل لثمة يخرج ودم الاستفهام بل هو دقيق يخرج من الجحش لا يمين وتختلف
 كلاما الشهيد رحمه الله في هذه المسئلة فاقني في البيان بالادلة في الذكرى والدور في التا
 ومنها هذا الاختلاف في اختلاف من رواه في رواية شيخنا الجليل محمد بن محبوب في الكافي عن محمد
 بن يحيى بن فضال عن ابن قال قلت لابي عبد الله ع في رواية عن جده ابو امامة عن سالم بن ابي
 من دم الجحش من دم الفرجة فقال ربهما فقلت في الخبرين رفع رجلها ثم رفع رجلها ثم رفع رجلها
 الوسطى فان خرج الدم من الجانب الايمن فهو من الجحش وان خرج من الجانب الايسر فهو من الفرجة
 ونقل الشيخ رحمه الله في التهذيب في رواية فيها اساق الحديث الى ان قال فان خرج من الجانب
 الايسر فهو من الجحش وان خرج من الجانب الايمن فهو من الفرجة قل وعكس في رواية اخرى
 بانما الشيخ اعرف بوجه الحديث واضبط خصوص ما مع فتواه بحقيته في النهاية والبيان في
 فيهما معا فظهر من معرفة من يصدق على الخصال الشيخ ووجه فتواه نعم يمكن ترجيحها اياها
 الصدوق في كتابه فيمن يسمع ان ما تراه في فعل متونا لا خيار ويمكن ترجيح رواية الكافي في
 وحسن خطه كما علم من كتابه الذي لا يوجد مثله وان الشهيد رحمه الله ذكره في الذكرى في
 وحديث الرواية في ذكر من نزع التهنيد في الكافي وقاها كذا في رواية اخرى وان نزع التهنيد
 القدر يمكنها ما قد تراه ايضا وكيف كان فالجواب طريح هذه الرواية كما ذكره المصنف في الاعتبار
 لضعفها وارسالها واضطرارها ومخالفتها للاخبار لان الفرجة تجري كرها من الجانبين والاول
 الرجوع الى حكم الفصل واعتبار الاوصاف التي هي في رواية اخرى وهو ان روايتهم تسليم العمل بها التا
 على الرجوع الى الجانب مع اشتباه الدم بالفرجة وظاهر كلام المصنف هنا وصريحه في وجه اعتبار
 الجانب مطلقا وهو غير بعيد فان الجانبين كان لهما دخل في حقيقة الخبرين في نظر هذه الاذلة
و وادخل الخبرين في الرواية وكذا في الخبرين وكذا في الخبرين وكذا في الخبرين وكذا في الخبرين
 المصنف في استيفضة خبره في رواية اخرى عن محمد بن يعقوب عن ابي الحسن ع قال ادخل الخبرين
 واقصاه عشرة وروي عن ابن ابي عمير عن ابي الحسن ع قال ادخل الخبرين وكذا في الخبرين
 من الخبرين فقال انه اذ عشرة وادخل عشرة وروي عن محمد بن مسلم في الخبرين عن ابي جعفر ع قال ادخل
 في الدم قبل عشرة ايام في يوم من الحصة الاولى وان كان بعد اربعة في يوم من الحصة الثانية
و وهل يخطئ التوابع ام لا في رواية اخرى في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين

في الخبرين

الى عشرة امام فان رأت في
الحل العشرة امام من يوم رأت
الدم يوم

الحكم بان ايام القضا ظهروا
 كرجاء واستعاضة

داعية

وقد

12

لمن لم ينقطع فمرات يوم العاشر وما دون ذلك من أيامها من النسيان كذا قدم الجاري
فاستدل عليه بما رواه محمد بن مسلم في الحسن بن علي بن جعفر عليه السلام قال اذا رأت المرأة القدر
عشرة ايام فمضت الحيضة الاولى وان كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلة **مسألة** ولو
تأخر بعد عشرة ايام ثم رأت كان الاول حيضا متوقفا الى ان يمكن ان يكون حيضا متوقفا
انما كان كذلك لمضي اقل الظهور بينهما فان ثبتا الكلية للدعوى في كل منهما بحيث يرد في الايجاب
سواء الصفات على ما تقدم من التفسير **مسألة** الثالث اذا انقطع الدم بعد العشرة فعليها
الاستبراء بالقطعة فان رجعت نقيته اغتسلت وان كانت تلطخت بغيره لم يغتسل حتى تنقي او يمسح
اياها وذلك العادة فقتل بعد يومين او يومين من عادتها فان استمر الى العشرة انقطع فقتل
من حرم وان تجاوز كان ما انت به من الحيضة هذه المصلحة يقع في مواضع **الاول** الحيض
انقطع وبها يظهر ان العشرة وجب عليها الاستبراء وهو طهر لانها من دم بارد لا يدم
القطنة والصبر فيمنع اخراج العلم لفساد اوعده والظاهر صحتها في اجابة النفي لا خلاف قولهم في
محمد بن مسلم الا ان الحيض انما ينقطع فقتل فقتل فان خرج منها شيء من الدم فقتل وان لم يخرج
شيئا فليغتسل ولا يولي ان يمتد به طهرها البشري على ما يرويه وتدل على انفسها البهني
لما تروى عن الصادق عليه السلام قال قلت كيف تعرف الطهارة قال لا تعرف طهرها الا بالبرق على
الحائط وتدخل الكبريت فيها البهني فان كان مثل ذلك لم يبرح حتى يخرج عن الكبريت
انما هي من النسيان وجب عليها الغسل وهو اجماعي متصور ولو اعتدلت النسيان في اثناء العدة
ثم بتر الدم بعد العدة فالظاهر عدده وجوب الغسل معه لا طهره واستلزام وجوب الطهر والضرر في تركه
الغسل مع تكرار النسيان ويجوز ان يكون من الحيض او من غير الحيض **مسألة** ان النسيان يجب عليها
الصبر حتى تستمر الى النسيان او حتى عشرة وهو اجماع واجب عليها التبريد في الكبريت مع
رجوعها الى العادة فلا الاستظهار يوم لقوله في رواية محمد بن مسلم وزيارة عبد الله بن الحسن
نظر بعض شيوخنا في قرائنها فتركتهم على ذلك يوم في الاستقصاء **مسألة** اجمع علماء
على بطلان الاستظهار اذا كانت العادة مع استمرار الدم اذا كانت عادتها دون العشرة فانما العشرة
وانما بالاستظهار طهرها الى ان يكون من الدم حيضا او طهرها بترك العادة بعد العدة في
او اكثر ثم الغسل بعد ما وقع الخلاف هناك في موضعين احدهما ان هذا الاستظهار هو
على سبيل الوجوب والاحتياط ظاهر كلام الشيخ في النهاية والجل والفرق في الصباح والوجه
وقيل لا الاحتياط والبرق في عينها لما تروى في رواية محمد بن مسلم في رواية محمد بن مسلم

وهو حقيقته في الوجوب فهو ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن جعفر بن محمد
في الحائض اذا رأت دما بعد ايامها التي كانت ترى الدم فيها فليغتسل من العدة يوم او يومين
ثم تستحب طهارة فان صنع القطنة لم لا ينقطع فليغتسل من كل ما رأت من الدم وفي الصحيح عن احمد بن
محمد بن حنبل عن محمد بن عمرو بن سعيد عن الرضا عليه السلام قال ان ترى الحائض قطنة في اليوم او يومين
او ثلثه في الصحيح عن محمد بن عمرو بن سعيد عن الرضا عليه السلام قال ان رأت الحائض كبريتا لم يبرح
فقال قطنة عدة ما كانت تحض فتركتها في اليوم او يومين مستحاضة واجاب الخادم وسأل
عنه عن هذا الرواية ما بالحل على الاستبراء بها يومين او يومين حتى ياتيها ايام اولها وقوله
في صحيحه معوز في حال استحاضه قطنة بايامها فليغتسل فيهما ولا يغتسل فيهما الا اذا جازت
ايامها وروى في كتاب الكبريت اغتسل في العدة وفي رواية محمد بن مسلم في المستحاضة اذا كانت
ايامها اقلها اغتسلت ويمكن الجمع بينهما ايضا على اخبار الاستظهار على ما اذا كانت الدم حصة دم
الحيض الا ان المتفق له لعدم على ما اذا لم يكن كذلك واعتبر المتفق له في كبريت كمال الاستظهار
اولا ثم انما لا الاحتياط وانما احتلت العادة في وقتها انما هو في طهر من حيث جاز
تركها الا في الاول ولا شيء من الاجاب كمالها لان طهر وجوبها بعد الحيضة الاغتسال في
ما فيه وما يمتد في قدر زمان الاستظهار فقال الشيخ في النهاية ينظر بعد العدة في يوم او يومين
وهو قول ابن ابي عمير والنفق في ذلك الحمل ان خرجت من الدم في يومين حتى يبرق في ذلك
المرتب في النسيان المصباح ينظر عند استمرار الدم الى عشرة ايام فان استمرت بعد النسيان
والعقد جازا ينظر لها يومين او ثلثه في الصحيح عن الرضا عليه السلام عن محمد بن عمرو بن سعيد عن الرضا
وذلك في التبريد المذكور المرتب في رواية محمد بن مسلم عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
الدم فقال ان كان قروها دون العشرة استظهرت العشرة ورواية محمد بن مسلم عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
شعرا في رواية محمد بن مسلم في الوقت قال ينظر عدتها التي كانت تحض في ينظر عشرة ايام فان
دما صبيبا فليغتسل في وقت كل صلاة قال الشيخ رحمه الله حتى قوله عشرة ايام العشرة ايام
وحروف الصفات يقوم بغيرها ماله في هو حسن لكن ينظر في الاولى صفعة او اربعة
يوسف بن يعقوب كل يوم في كل المخرج بها من مقتضى الادلة العادة على لزوم العادة ولا
رجحان الاقتصار على الثلثة **مسألة** ذكر المتفق رحمه الله في رواية محمد بن مسلم عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
بين كون الجمع حاضيا في عدها يوم العشرة فضا يوم العشرة وان كانت قد صارت بعد
انقضاء العادة بغير حاضيه دون العشرة فانما ينظر العشرة في انما زاد عن العادة ظهر كل

يصح عليها قضاء ما اختلف من العبادات في ذلك الزمان وفيها ما انت من الصلوة والقيام
 لتبين كونهما طاهرا وعذوق في جميع هذه الامور ثم قل بعد الطهارة ما يدل عليها من الصلوة
 والمستحاض من الاجازات ما بعد الايام لا يستظهر استباحته وانه لا يفسد قضاء ما اختلف في
 الايام لا يستظهر مطلقا والله اعلم **قوله** الواحدة في الطهارة جاززا وهو هذا قبل الفصل على كل واحد
 ما اختاره المصنف رحمه الله من سواد في الحائض اذا طهرت قبل الفصل على كل واحد هو المصنف رحمه الله
 ونقل عن الصدوق رحمه الله قوله في فصل الفصل وكلاهما في كتابه من لا يضره الغيب لا يضره
 ذلك فان قال قائل يجوز جملة المرأة في جنبها لان الله عز وجل لم يذكر في ذلك فقال لا يضره
 حتى يظهر له معنى فقلت الفصل من الحيض فان كان الرجل يشاهد في المرأة ما يوجب له
 مجامعها قبل الفصل امرها ان تعزل زوجها او يحبسها هذا كله من جهة الله وهو صحيح وان
 قبل الفصل اذا كان الزوج شيئا وعلقت فيه فلا يلزم استظهاره اليه مطلقا ولا يفسد الاكل
 في الاصل الا بالاحراز وقوله لا يضره حتى يظهر في الحقيقة في قول السيد في قوله حتى يظهر
 بقوله المصنف رحمه الله اذا قطع جنبها قبل سحابة وتعالى غيرة التورق انقطع الدم قبل الفصل جدي
 على جهنم النارية لان الحيض من جنس الدم لا يفسد الاكل من جنس اللحم ولا ياتي في ذلك
 الشبهة اما اذا كان فصل فليس هو كالمصنف رحمه الله في فصل الحيض من جنس اللحم بل هو من جنس
 قبل من هذا الباب المشركه اسم الله تعالى الكبر والكرامات طهرت هذه الحجة على هذا المعنى
 كان الحمل عليه ولو صحت للفرق بين عوا لنشأة وامانها فان كان حمل الحيض وهذه المرأة على
 الكراهة ففريقا بين الفرقتين ويكون المعنى عند المباشرة بعد انقطاع الدم ليس العلم بغير حاله
 الحيض من تصددا كغيره حتى يولد من عاقر لولا النساء في الحيض والى هذا الشارحة المبررة في الفقه
 قبل قد في الضعيف في طهرت في كل واحد ان عمل على الاستحباب فوقيما بين الفرقتين ودفعنا
 للشك فيهما ولا يضر من فهمهم فلهذا ما اظهرنا فاقه من حيث شرط في اجرة الوحي المتطهر في ذلك
 هو الفصل لا انقول من هذه الغفلة انما هي من جنس الدم لا من جنس اللحم ولا يفسد الاكل من جنس اللحم
 على ثوبه وضعت له شرعا وهو لم يلحق به على الطهارة ولا يفسد الاكل من جنس اللحم ولا يفسد الاكل من جنس اللحم
 المحقق فصل الفرج خلاصة سئل ان المرأة لا تطهر الفصل اكن قوله هو بان فسادها وان لم يخرج
 افراما فافطوا حتى حكم الاصل سالها من الفرج ويدل على الجواز ايضا ما رواه الشيخ في الصحيح
 عن محمد بن مسلم عن جعفر بن محمد عن امرأة خطعت عنها دم الحيض واخر ايامها قال لا بأس بها
 شق فليامر بفصل فربما ذهبها ان شاق قبل ان تحصل في الوقت عن علي بن فضال عن علي

في قوله حتى يظهر
 في قوله حتى يظهر
 في قوله حتى يظهر

في قوله حتى يظهر
 في قوله حتى يظهر
 في قوله حتى يظهر

الحسن عليه السلام قال سالت عن الحائض في الحيض ففصح عليها زوجها قبل ان يفصل قال لا بأس
 بعد الفصل جاززا الى اخره القائلان من الحيض يوجب الطهارة ولا يفسد الاكل من جنس اللحم ولا يفسد الاكل من جنس اللحم
 رواه الشيخ رحمه الله بغير غيره قد الله تعالى ما رواه عن امرأة كانت طاهرة فافطرت فافطرت عليها
 ففصلها قبل ان يفصل قال لا بأس به وعن عبد الرحمن قال سالت ابا جده عليه السلام عن
 امرأة طهرت ثم طهرت من سفوفها بالماء او من افطرت قبل ان يفصل قال لا بأس به
 ان يقع عليها حتى يفصل وعن عبد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال فافطرت المرأة ففصلها
 ثم طهرت ففصلها من غير ان يفصل من زوجها ان ياتها قبل ان يفصل قال لا بأس به
 عن لا يضره ما تقدم وعن الرواية الثانية ولا يفسد الاكل من جنس اللحم ولا يفسد الاكل من جنس اللحم
 ومن هذا قيل ان ما ذكره جدي قد مر في بعض النسخ من فقرة ما ذهب اليه الصدوق رحمه الله
 لولا انما هو لا يضره ورواه الامام المصنف رحمه الله في حاشيته بان عاقرها ما لا بأس به
 الخامسة افاضت وقت الصلوة فافطرت وقتها في مقدار الطهارة والصلوة وجب عليها القضاء
 هذا من جهة الاحكام واجتوب عليه بوقتة لو لم يكن من غير غيره عليه السلام قال لا بأس
 وصل وقت الصلوة وهي طاهرة فافطرت الصلوة حتى جاشت فافطرت في وقتها من غير غيرها
 وانما هو قال سالت عن امرأة طهرت بعد ان طهرت ولم تصل التيمم هل عليها قضاء تلك
 الصلوة قال نعم وفي سائر الروايات ضعف لا يضره ما رواه عن محمد بن علي وجوب قضاء تلك
 وروى ابو الورود قال سالت ابا جعفر عن امرأة التي تكون في صلوة الطهارة وقد صلت ركعتين ثم نزل
 الدم قال تقول من سجدها ولا يفسد الركعتين قال وان رأت الدم وهي في صلوة المغرب قد
 صلت ركعتين فلقم من سجدها فاذا طهرت فلقم الركعة التي فاتتها من المغرب وبقيت هذه
 الرواية في الصدوق رحمه الله في من لا يضره الفقيه وهي ضعيفة جدا لا يروى ولا يعتمد عليها
 الاحكام **قوله** ولو كان قبل ذلك لم يجب هذا قول معظم اصحابنا من غير ان يفسد الاكل
 السالكون المعارض واستدلوا عليه في المشي بان وجوب الاكل اذا ساقط الاستحباب في الحيض لا يضره
 وجوب القضاء لوجوب الاكل اذا هو استدلوا بضعف ما اذا كان من جنس اللحم وجوب قضاء الصلوة
 على الساقط والايام وقضا الصلوة على الحائض مع سقوط الاكل انما هو في الجميع واما انما يفسد اللحم
 ان القضاء لا يجب بالمرجعية في حيدس الوجوب من غير ان يفسد الاكل ولا يفسد الاكل من جنس اللحم
 نقل عن طهارة الفقه وان يوجب الاكل في وجوب القضاء في اول الوقت من غير مقدار
 كرك الصلوة ولم يفسد الاكل من جنس اللحم على ما رواه **قوله** وان طهرت قبل اخر الوقت عفا

كما في نسخة اخرى

الطهارة وانما ركعتي وجوب عليها الآداء وسع الامتثال لهذا الحكم باجماعنا بل قال
المشايخ ان خلاصه خبرنا على العلم والاشرف على المحصر في الاداء المتساوية يومها
كلما وسع تحقيق السنة الوقتان شاء الله وروى الشيخ رحمه الله في الصحيح عن محمد بن يحيى قال
سالت ابا جعفر عليه السلام عن الحائض يطهر عند العصر على الاداء قال لا انما اصل الذي يطهر
ويمكن جعلها على ما اذا لم يدرك من آخر الوقت الا بعد اربع ركعات فاما انما يحصل البصر كما
سبحان الله ان شاء الله **رس** واما ما يتعلق بها فاشياء الاول عبادة على كل ما يشترط فيه
الطهارة كالصلوة والطواف ومس كذا القرآن ما فيه من الصلوة والطواف فيسوغ في كل من
الصلوات ما فيه من الطهارة لاكثر من ذلك في الجماع وقال ابن الجوزي انه مكره ولعله يكرهه
لغيره والكل في كماله الجيب **رس** ويجوز حمل الحصى وليس هناك من يروى عنه في
رواية ابيه من عبد الحميد وبلوغ من كلام المرتضى يعني الله عز وجل **رس**
ولا يظن ان لم يرفع عنها هذا الحكم يجمع عليه من الاحبار كراهة في المني واستدل عليه بان
الطهارة عند المحصر لا تخفى مع وجوده وبقرائه في حقه ان سلم وقد اوردوا في الخبر
بوجه الجمع وذكر كراهة اما الطهر فلا يكون متروكا وقت كل صلوة للحديث وسأله جده الله بن
يحيى الكاهلي في الحسن بن الصادق قال سالت عن امرأة يحبسها زوجها في البيت في غسل
الانفس هل قال قد جاءها ما بعد الصلوة فلا تغسل قال بعض المحققين وفي هذا الخبر كراهة
وجوب غسل الجنابة لغيره والامر ان لا يغسل مع غيره فطهران في المني من غسل ما
الموضع في وقت معين لا يخرج من كراهية وبلوغ من كلام الشيخ رحمه الله في كتابه الحديث
الاغتسال والحال هذا لم يرد في عهده عدا الله ما سأل عن المرأة واقهرها جميعا ثم يغفر
فقد انفس قال ان شاء الله انفس فقلت وان تغسل فليس عليها شي فانما طهرت
غسل احد البصر والجنابة **رس** الثالثة لا يصح منها الصوم هنا ما لا خلاف فيه من
العلماء والصوم من الطريق مستحب وفي وقت صومها على غسل ما كان ثوبا
ذلك لرواية ابي بصير عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يطهر ثوبا من جيبه ثم يركبها
فيسئل ثم يركبها حتى يصح عليها فاصار ذلك اليوم وفي الطريق على من غسل ثوبا
وهو فطهران ومن ثم رددت ذلك المص في العشرة جزء العلامة في انها بعد الوجوب
لا من قوة قال المشايخ قدس سره وانما يغسل ثوبا بعد ابعاده وحكم في الصلوة بالخرم وفي
الصوم بعد الصلوة السبب على اختلاف هذه الغايات بالنسبة الى الحائض فان غاب عن يوم

هذا الخبر لا يثبت فيه كراهة
في وقت الصلوة ولا في وقت
الصوم ولا في وقت الغسل
ولا في وقت الجنابة
ولا في وقت الاغتسال
ولا في وقت التيمم
ولا في وقت السجدة
ولا في وقت الركعة
ولا في وقت القراءة
ولا في وقت الدعاء
ولا في وقت الاستعاذة
ولا في وقت التهليل
ولا في وقت التكبير
ولا في وقت السبحان
ولا في وقت الحمد
ولا في وقت الشهادتين
ولا في وقت التسليم

فلذا

الصلوة والطهارة وكذا ما اشبهها من الطهارة ومس كذا القرآن ودخول المساجد وقراءة القرآن
وتأخير المطلق انقطاع الدم وان لم يغسل واختلفت في غير الصوم فبطل ما يشترط في
قبل غايته الثانية فلو كانا بينهما وبين المناقشة في ذلك لا ان لا يرضيه **رس**
انما لا يرضيها الحائض في المسجد هذا الحكم يجمع عليه من الاحبار بل قال الشيخ رحمه الله
عامه اهل العلم وتخصيص الصلوة بمرحله التحريم بالجواب بوزن الجواز في الركعة جواب
المجوز وهو كذلك والحكم يجمع على الاختيار في كل من شرط في ذلك خوف من السوء في
الحال فلو كان دون عمل الا في وقت الاصل وظاهر قوله عليه السلام رواه ابن سبط المظهر
فلا في الحب وبما ان مقتضى الشك فيهما وبما ان مقتضى الشك فيهما وبما ان مقتضى الشك فيهما
انما الطهر جازا لثبته الى ان يقتصر عليه وفي جواز التيمم لغيره اختيارا في كل من شرط في ذلك
لا يرضي التيمم بغيره بغيره كلفه في كل من شرط في ذلك ولا يعلم ما اخذ ولم يذكر المرحوم رحمه الله في هذا
الكتاب بغيره في كل من شرط في ذلك ولا يعلم ما اخذ ولم يذكر المرحوم رحمه الله في هذا
ابن سنان الواردة بالنسبة من ذلك في كل من شرط في ذلك ولا يعلم ما اخذ ولم يذكر المرحوم رحمه الله في هذا
كيف حلت الحائض في كل من شرط في ذلك ولا يعلم ما اخذ ولم يذكر المرحوم رحمه الله في هذا
ولا يستطيع ان ياتى ما قبل الامانة وكذا الجواز في هذا قوله الشيخ رحمه الله في الظاهر وانما
قال في المني لم ينفذ فيه على جهة احتمال كونها كراهية اما جعل المسجد طهرا اما لا
الخاصة باليد وعلى الاول لا لا وجوبه في كل من شرط في ذلك ولا يعلم ما اخذ ولم يذكر المرحوم رحمه الله في هذا
ذلك بغيره في كل من شرط في ذلك ولا يعلم ما اخذ ولم يذكر المرحوم رحمه الله في هذا
انهم اذ لا الاختيار لم ينعجوا في كراهية وهو حسن هذا كما يبعد المني بامامنا هذا
قطع الاحبار بغيرهم الدخول اليها سلفا لقوله في رواية ابن مسلم ولا يرضي المسجد بغيرهم
ويظهر من المص رحمه الله في المني الوقت في ذلك حيث قال واما خبر المني من احبارنا اخذ
جزي في كلام الله واما علم ولعله رواية حرمها على غيرهما من المساجد وذهبها للحائض
بالحجب فليس حلالا ينفذ من حاله وهو في **رس** الرابع لا يجوز لها قراءة شيء من القرآن
ويكره لها ما عدا ذلك من الكلام وهذا من الحكمين لا ينفذ في الحجب ويستفاد من العبارة كراهية
السبع المستقلة في نسخ النسخ لا شأنا التمسك بالتحقيق وهو غير جدي في العبارة
كراهة قراءة ما عدا القرآن بالنسبة اليها سلفا لانها ما يول على الكراهية بطريق اللامحذور
اذا التيمم حتى يحتاج استئنا السبع الى شخص ورواية ما اخذ في الاصل في كراهة ما

لا تصح فيه

والغرض في غسل اليدين بعد العمد عدم مظهر ولا لغيره بل لانه في الاذابة فيه فيكون له
 وبوكه الغسل المتكامل من قدام الى وصى ظهر من الغسل فان ظاهره في العمد ان الغسل
 الغسل الجانبي في هذا الوصف لا يشترط في غسل الاضراس وهذا الغسل يمتد في غسل
 الجبهة من سلة جازين فمن غسليها الله في الغسل يغسل الجبهة او في ذلك الجنب من الوضوء
 فقال عليه السلام واي وضوء ظهر من الغسل وفي الصحيح عن حكيم بن حكيم قال ما لنا بعد الله
 غسل اليدين في الوضوء قال الغسل ان الناس يقولون توجها وضوء الضلوع يغسل الغسل وضوء
 وقال اي وضوء اتقى من الغسل والمغ والحق في الاستدلال ما ذكرناه وروى الشيخ في هذه الاخبار
 ان الوضوء بعد الغسل بغير وضوء في الموضع من الماء السالم قال سئل ابو عبد الله ع
 عن الرجل اذا اغتسل من حائضه او في يوم جمعة او يوم عرس هل عليه وضوء قبل ذلك او بعد
 فقال لا ليس عليه قبل ولا بعد ولا جزء الغسل والمراة مثل ذلك اذا اغتسلت من حائض
 او عرس ذلك يغسل عليها الوضوء لا قبل ولا بعد فجزاها الغسل وحملها الشيخ رحمه الله على
 ما اذا اجتمعت هذه الاحوال مع غسل الجانبي فانه سقط الوضوء قال اذا افرغ من وضوء
 الاضراس او حتى تمت غسل الجانبي فان الوضوء واجب فلهذا هو ما روينا من حديث جابر بن عبد الله
 بن سفيان وبشيد هذا القول انهم قرأوه في صحيحهم نعم الصحاح فان سقط الدم عليه اقبل ذلك
 فلتغسل وتصل وفي رواية اخرى يغسل ويغسل وتصل وفي صحيحه زيادة فان جاز الدم
 الكرم فغسلت وغسلت ثم صلت وفي صحيحه ان سأل عن السجدة فغسل غسله
 الظهر وتصل الظهر والعصر ثم تغسل عند المغرب وتصل المغرب والعشاء فتغسل عند الصبح
 وتصل الظهر والجمعة وليس في الاخبار الواردة في الاضراس المصلاة ولا في الوضوء وجوب الوضوء
 معها او جبرج انها اوردت في مقام البيان ومن ذلك انما يظهر من انما هي في بعض النسخ ان
 المصير الى ما عليه اكثر الاضراس حوط حوط الجنب وغيره من الاضراس الموصية
 للوضوء والغسل عند الغسل به هل هو حدث واحدا كغيره لا يقع الا بالوضوء والغسل واحدا
 اصغر وكبر ثم ان قلنا ان الوضوء يغسل الوضوء يغسل الى الاضراس والغسل الى الاضراس هما معا
 برفع اليد عن غسل سبيل الاستدلال احكاما في ذلك والبرهان في النصوص لا يخلو عن ذلك
 وقضاة النصوص دون المصلاة هذا الحكم الجلي في خصوصه في عدة اخبار وانما هو في بعض
 وفي بعض الاخبار يصح بعدم الغسل وبطلان قياسه في الظاهر عدم الفرق بين المصلاة والبرهان
 وعندها واستثنى من ذلك ان لا يكون في العمد في الاستثناء نظير يظهر من الغسل

الامتن من ان توجها في غسل كل صلاة وتجعل بعد اداء ما كان عليه من الصلاة
 ذلك حنة زج الحام قال الحسن با عبد الله عليه السلام يقول ينبغي للحائض ان توجها عند ذلك
 صلوته ثم تستقبل القبلة فتذكر الله عز وجل بقدر ما كانت صلى ولطف ينبغي لها في الاستحاضة
 ونقل عن ابن بابويه رحمه الله انك بالرجوع بحسنة زجاة عند جمعة منهم قال اذا كانت المرأة طائفا
 فلا تحل لها الصلاة وعليها ان توجها وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة فترتفع في موضع
 طاهر فتذكر الله عز وجل وتحتوي على وجهك وتلك كقدر ما صلتها ثم اترجع لحايتها وهو مع عدم
 صلاتها في الوضوء على الاستحاضة بجمع بين الادلة ولو لم يكن من الوضوء على مشروعية
 التيمم لكان يظهر عدمه وكبر هذا الغضب لورده في غير هذه الاخبار وعطلت
 الكراهية في ابرز الوضوء نحو الشيطان على الحائض اما الاول فدم الاستحاضة
 في الاضراس في ريق يخرج بغير الاستحاضة في الاضراس استفعال من الجنب في الاضراس
 على ذلك استفعال في الجنب في استفعال في الاستحاضة في الاستحاضة في الدم بعد ما ياتي
 مستحاضة كذا ذكره المحمدي ومقتضاها عدم سماع المارة في غير الجنب في استفعال في الاضراس
 في دم فاسد يخرج من عرقه في الاضراس في الاستحاضة في الدم في الاضراس في الاستحاضة في الدم
 وهي مستفادة من الاخبار اما الصغرة والبرودة في حنة حصة في الجنب في الاضراس في الدم
 السالم قال ودم الاستحاضة اصفر ابرو اما الفرق في قوله في جبرج في حطين في السلو
 ما رأت ترى الدم العيط فاذا رقت كانت صفرة اغتسلت وما خرج بغيره في حطين في حطين في حطين
 فلم اقبل على مستند قال الدم في العبرة انما في الاضراس في الاضراس في الاضراس في الاضراس
 رارة في العادة وهو غير جيد والاولى ان يقال ان فائدة الشبهة على ان دم الاستحاضة
 قد يكون سودا واحمر كالموجود بعد ذلك الحين والظاهر في حكمه استحاضة وان كان صفرا
 الحين ينبغي ان يعلم انما يثبت ان دم الاستحاضة هو ما كان جامعا للاضراس المذكورة ويجب
 الاختيار في الحائض باعادة على مورد النص خاصة وكلام الاضراس في هذه المسئلة في شرح
 وقد يتفق مثل هذا الوصف خصوصا اذا الصغرة والكثرة في ايام الحين في الحكم على الدم
 الواقع فيها بالمرحى سوا كانت ايام العادة او غيرها فتدخل في المنة ومن تغيب عادت بها
 بعد ذلك الظاهر في ما يمكن في حيا ودرها في ايام العادة هذا كلامه رحمه الله ونقل
 ان هذا التفسير وما اذا الظاهر باعتبار الاضراس في العادة مطلقا كايها وكل
 دم في المارة اقل من المارة كدم في حيا ولا يخرج فهو استحاضة هذه الكلية انما انتم اذا استثنى

والكلام في كذا في الجنب

حيض في الايام الظاهر في كذا في الجنب
 المارة ما يام الحين

وفي الصحيحين صفوان قال سألت
ابا الحسن صاوات الله عليه
عن الحلبي قال دم

فَقَارِ

التخييل لثمة ما يلقى في العود الاول لادراكها على الخيول الحرة بعد الفلانة كما
 ذكره الشيخ دايم قال الحق في التخييل بعد ان يحكم بضعف الروايات الواردة في هذا الباب
 والوجه عندنا ان يخفى كل واحدة منهما لثمة الامكانه التيقن في الحق وتصل وتصل
 بقية الشهر استظهارا وجلا بالاصل في لزوم العادة هناك لا مدحه الله ولا يخفى في
 رواية الروايات المستدشات والاشباح فان الخلاص لما وقع في ان ابراهيم عليه السلام
 ان يفتي من سائر يورث المتقدمة فحينئذ ان الله والسنة وفي قطع في الخبر وقوف
 العلامة في انما به وجوب العمل بما يورد عايتها واما اليه لئلا يلزم في الخبر السابع في
 وجوب الصلوة وعدده وموقوفه باليوم الاستسلام وقال في الخبر الثامن ان
 ذلك قد يقع في الخبر الرابع كما يحتمل المسافر في الامتثال والتقصير بعض المواضع وفي
 اخذت عددا كان لها وضعت حيث شاءت من الشهر ولا يثبت اولها وان كان اولها
 وتشتت خبرها بين خبر اخر لثمة بعد العشرة في اعتدالها من السنة والعشر في ايامها ولا
 وسائر اول فان اجتمع لها مع العادة تمسك قبل العمل على العادة وقبل على التمسك
 وقبل الخبر الاول لا يظهر اذا اجتمعت العادة والتخير فان توافقا في الوقت وتوفي
 منهما اقل الظاهر في حيث وان اختلفا ولم يمكن الجمع بينهما كما اذا ارات في العدة صفره و
 قبلها وبها بصفة الخيول وتجاوز الحجج العشرة او لم تغفل بينهما اقل الظاهر في الخبر
 في الجمل والمصطفي جمع الى العادة وهو مذهب الحنفية المرفوعة وانما هم وقال في الخبر التاسع
 الى التخييل وحكي الحكم هنا فلا يفتي في تركه في التخييل ولا يفتي من الاحكام المعقولة
 لنا الاخبار الكثيرة انما على اعتبار العادة مطلقا من غير تقييد بانحاء التخييل قوله عليه السلام
 في صحيح الحسين انما في الصلوة عددا ياما وفي صحيح محمد بن عمرو بن حبيب
 عندها كانت تفيض ثم تستظهر تلك الاثر هي متخاضة اخبر الشيخ رحمه الله على رجوع الى
 التخييل قوله في حصة خضرتا في خبر قوله في الخبر العاشر في حصة خضرتا في الخبر
 المتفق لبيان الاوصاف والمجربان من هذا المذهب اعتبارها مع العادة لا العادة
 اقرب في ذلك لما روي عن محمد بن سفيان في الصحيح قال لما قال الله تعالى في سورة النور
 والذكرية قال لا تصلح حتى يتبين لها ما كان رأت نصفه في خبر ابيه اقربا وصلة
 رجح الحق الشيخ على رحمه الله في العادة المستفادة من الاختلاف لا مطلقا دون المتفقا
 من التخييل من لزم من زيادة التخييل على الصلوة وهو ضعيف الاول اذا كان عا

مسألة

مستقره بعد اذ قد اقررت ذلك العود فمثل ما على فلانة الوقت او ما اخره عرفت
 واختار الوقت لان العادة تارة فيهم وتارة فيهم ولا يفتي فيهم المحض او المحرك الى العادة
 فتبقى بعد وجوب الاحتياط الى التخييل في ذات العادة مطلقا وبما قبل يجوز على من تقدم
 دوما العادة الى ان تمضي لثمة او تحفل الوقت وهو ضعيف وقد تقدم الكلام في ذلك
 والمصطفي العادة ترجع الى التخييل فعمل عليه فان صدرت التخييل فتمت مسائل
 لثمة الاولى ذكرنا العود فثبت الوقت من قول المحقق رحمه الله فان فقدت التخييل ان
 المصطفي هو التي اضطرب عليها الدم وبنت عايتها وصرح في الخبر في هذا المذهب
 من لم يفتي بها عادة ولا يظهر وجوبها فيها الى التخييل لعموم الاول والى العادة على ذلك قال بعض
 المحققين قد تقدم ان المصطفي من سنت عايتها اما عددا او وقتا او بعدا ووقتا او فكم
 وجوبها الى التخييل مطلقا لا يستعمل لان ذكر العدة الثانية للوقت لعماد في خبرها في
 ايام العادة لم يرجع الى التخييل بل الى ترجيح العادة على التخييل وكذا القول في ذكره لوقت في
 العود على الاحتياط بعد ان اقررت وجوبها الى التخييل في الاطراف يفتيها العادة بليل بالذكر
 ترجيح العادة على التخييل هذا كلامه رحمه الله ولا يخفى انه على هذا الاحتياط لا يظهر لاعتبار التخييل
 فائدة يمكن ان يقال باعتبار التخييل المرفوعة المضي وتخصيص المصطفي بالنسبة للوقت العدة
 والعمل هذا الحق ولا يترك هذه الصلوة لاجد من ذلك التخييل بعد الى المصطفي العمل
 لا فائدها في ذلك والحكم بوجوب الاحتياط عليها انما في ما سبق الوقت اما ذكره في الخبر
 بوجه انهم قطعوا وقد تقدم ان لا يظهر من خبرهم بوجه انهم اذا كان صفة الخيول
 ذكرنا العود وثبت الوقت قبل العمل به الزمان كما لا يخفى المتخاضة وتغفل الخيول في كل وقت
 يتمثل انقطاع الدم به ويقضي صوم عايتها انما قبل ذلك هو التخييل بحمد الله في الميسر ولا يخفى
 فثبت لا وجوب عليها انما اجتنب ما يجنبه المباح في الاحتياط مع الاحتياط وذهب كثير الى انها
 غيرية وضع عدها في وقت شاءت من الشهر وموضع الخلاف ما اذا لم يحفل بما رقت معلوم
 في الجمل ان شئنا ان يرد في وقت يرضى عن ذلك احد او نيبا وبما اذا لم يعد على خبر
 الزمان الذي تدل على الاختلاف فانتم من ذكرنا الزمانه صغيرة جدا يفتي في وجب فلا يخفى في
 الجمع على المتخاضة ما لا الاول اذا اختلفت حصة دار في مرة فان لا يخفى لها حصة في
 العدد لثمة الزمان وقضاؤه وما لا لثمة ما اذا اختلفت في العدة فانها في الحاصل
 والسادس حيز من كانا جما بغيره من التخييل واخره ونفسه من العلم الحكم

في يوم صفة الوقت
 كذا في خبره

ان من شأن ان ياما انفسا مثل يام الحيز ولا يوقف على هذه الرواية الكبر منها ما يراى
 الامر انفسا ثمانية عشر يوما كبحر محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كذا فقد انفسا
 حتى ينزل قال ثمان عشرة سبع عشرة ثم تغسل وتغتسل او تغسل ويحتمل ان يام انفسا على بعد
 قال سالته عن انفسا كذا فقد قال ان ساءت عيسى امرها رسول الله صلى الله عليه وآله ان
 يغسل ثمان عشرة ولا يام ان يغسل يومين ويحتمل ان يام انفسا على بعد الله عليه السلام
 يقول فقد انفسا سبع عشرة ليلا فان رأت دنا ضمت كما تضع المسحوقه واما ان يغسل
 عن هذه الروايات وما في معناها بانها لا تغسل المعادة من الاحياء المتينة للرجوع والعادة فلا
 اكثر الكبر كما رآه ارجان ولا العمل بها لحفظ العبادة واشبهه بغسل التراب وهو حسن وجواب
 عنها الشيخ في كذا الاخبار وهو قوله في الخبر هذه المسحوقه مع كل الجمع منها ان يغسل على اختيار الرواية
 بالثمانية عشر على المتراكة كاختاره في الخبر من ان يغسل بعد انفسا المعادة والعبادة انفسا
 الثمانية عشر كيف كان يغني القطع من رجوع المعادة الى المعادة وانما يغسل التراب في المعادة
 من الروايات الواردة بالثمانية عشر من ان يغسل من رجوع المعادة الى المعادة كذا القاضيا
 من المعنى فيكون انفسا عشرة وطريق الاحتياط بالنسب اليها واضح وقوة في المسئلة روايات
 آخرها على اعتبار ما روي ذلك كبحر محمد بن مسلم على عبد الله عليه السلام قال فقد انفسا اذا غسل
 عنها الدم لم يمس يدك يوما الى حين يومنا ويحتمل ان يغسل على من يغسل قال سالته بالفسل الماتية
 عن انفسا وكما يجب عليها انفسا الصلوة قال نعم الصلوة ما رأت من غسل الدم على الميت الى ثلثين يوما
 فاذا رقت وكانت صفة فاعتكفت وصلات ان شاء الله واما ان يغسل في ثيابها لا يغسل ولا يام
 بايديها على الفقيه وهو حسن وقال ان اجبر فحين لا يحضره الفقيه لا يغسل ولا يام
 فمعه رواه ابن عيينة يومنا وما زاد الى ان تظهر مملوكها او من الفقيه لا يغسل بها الا اهل
 الخلاف وربما كان في الخبر انفسا الى الجيرة الثالثة من وجوب الجمع فتأمل
 ولو كانت حاملة لابنتين وقامت ولادة احداهما كان انفسا ثمانية ايام الاولى ومعهما
 من وضع الاجرة الطاهر ان سائر الامثلة من الدم بعد ولادة كل منهما يحكم في بقاها مستحالة
 بعد انفسا على كل غار من غير الدم من وضعه ويمكن غسل الفقيه بها اذا كانت ولادة
 الثالثة بعد حتى اكثر انفسا من وضع الاول وان كان ميتا ولو لم يولد ما رأت
 في العائش ان ذلك انفسا هذا التبرع يجب على ما ذهب اليه الحسن من اعتبار الفقيه مطلقا
 والنجس فربما على اختياره فبها اذا كانت عاة تامة او لو انها تقطع على العائشة

كذا يكون انفسا من
 وضع الاول مع ذلك
 دلت النافى على ذلك

وهو يعلم ان هذا الوجه يقطع في كلام الاحباب وهو محل الشك لعدم العلم بانفسا هذا
 القول الاول انه وعدم ثبوت الاضافة اليها عا ووجه على انفسا ما يحرم على الناجس
 الى هذا منفسا الاحباب بل قاله القائل انفسا اهل العلم كذا ولعله النجس وذكر من انفسا
 ان انفسا كذا منفسا جميع الاحكام واستثنى من ذلك ما روي الاخر اجابا الاكثر انفسا
 اكثر انفسا عطفها مشهور بجلال الحيز ان يغسل قد يولد على البلوغ بجلال الحيز ان
 انفسا العدة بالنجس دون انفسا بالنجس من زنا واداءت فتر من زمان الحبل انفسا
 فوافقه انفسا العدة في الاستبراء في القاضين من قبل الحيز في الزمان بجلال الحيز
 ان انفسا لا يخرج الى العادة من انفسا لا يولد له سبيلها بجلال الحيز وغسلها
 كالحائض من انفسا العدة كذا في قوله العدة بالنجس من زنا واداءت فتر من زمان الحبل انفسا
 انفسا بالنجس من زنا واداءت فتر من زمان الحبل انفسا العدة بالنجس من زنا واداءت فتر من زمان الحبل انفسا
 الاموات وهي خمسة الاول الاحتضار الاحتضار هو اتقوا عاتنا الله عليه وثباتا على الصلوات
 ادرى به اما الحضر المذكرة عنده والحضر اهلها ما رآه والحضر المذكرة عنده لا يمسح به ولا
 عقل اذ ذلك كادرة الحديث ويجب فيه رقيه الميت الى القبيلان باقى طاهر ويجعل
 وجهه الى القبلة من انفسا هذا هو المشهور من الاحباب على يدى قدس سره ومستند من
 الاخبار السليمة ستاوستا ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي بصير عن
 هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال قال محمد بن ابي عبد الله عليه السلام انفسا ميتا يحتمل
 قبالة القبلة وكذلك اذا غسل بموضع لم يغسل بماء انفسا فيكون مستقبل القبلة
 قدسية ووجهه الى القبلة اما غيره من الاخبار التي استدلت بها على الوجوب فلا يخرج من ثبوتها
 في المندوا والاداءة كذا مرر الله ويمكن المناقشة في صحة الرواية من حيث الاستدلال
 من حيث الحديث فربما على اولا على ثبوتها وان رآها وهو سلبى بقاها الموت فربما
 ومن حيث الحديث بان انفسا ميتا ان النجس بقاها القبلة فيكون بعد الموت لا قبل ومن غيره
 جمع من الاحباب منهم في الميت في القبلة لا استحباب استنفاذ الاول الوضوء وهو صحيح وكيفية
 التوجه ما ذكره النجاشي رحمه الله من ان يغسل على ظهره ويجعل وجهه واطن قدسية الى القبلة بحيث
 لو جلس لكان مستقبله وقد قدس الله واداءت كبره منها ما روي سليمان بن خالد المتقدم وما
 رواه الشيخ عن ابراهيم بن الحارث عن جابر بن عبد الله عليه السلام في توجيه الميت قال يغسل
 القبلة ويجعل قدسية على القبلة ويغسل الاستقبال مع استنفاذ القدم اسكان الجهر

هنا

بالاولى في الميراث كذا نصيب فيلزم صديق على الاكثر نصيباً انما اول الميراث الاصل
هذه المسئلة وانه حياشون ابراهيم نازي عن جعفر بن ابي عن علي بن ابي السكوني عن
اول الناس برهني مع ضعف سندها في الرجل ان المراد بالاولى في الميراث والابعد
ان يراد بالاولى باليت هذا الشان اسرعه لا المتبادر والمسئلة محل فرقت
واذا كان الاول رجل او امرأة فالرجل او المرأة في الجارية يفتني عدم الفرق في هذا الحكم من
كون الميت رجلاً او امرأة وبهذا التفسير يزيل الشك في ذلك وان كان الميت امرأة فيمكن ان يكون
الذكر باسرها نصيبها ان لم ير لها فرع فعلم بدون ذلك وصل ان ذلك منصوص في الرجل انما
النساء انما اولي بمالهن ودهن جدي قدس سره لعدم ثبوت سند وقرينة ان الروايات في
الرجل الاصل في هذا الحكم انما يتناول من يمكن وقوع الفسول منه وفي استكمالها لم يلحق العور
وجعل الرجوع في غير ما نصته الى افسل في العمومات والرجوع الى المرأة من كل امر في
كلها المستند في ذلك ما رواه الشيخ في التوفيق عن الحسن بن عمار بن عبد الله بن ابي اسحق قال في الرجوع
احق بالمرأة حتى يصنع ما في غيرها قال في المعتبر ومحققنا انما يشترط عليه قلت ان كان المصلحة
احم احق فلا يجب والا يمكن المناقشة فيها الضعف المستند ولا سيما ما رواه الشيخ في التوفيق عن
جعفر بن محمد عن علي بن ابي عمير في المرأة توفت ومعه اخوها وزوجها ابنتها يعلو عليها فقال
اخوها اتى بالصلوة عليها واجاب الشيخ رحمه الله هذه الرواية بالحل على التبع وهو غايته
مع انكاف في البتة كالاخي واختلاف الاصحاب في جواز نصيب كل من الزوجين الاخر في مال
الاختار فقال السيد المرتضى حوا الله عن من زاد في شرح الزايد في الشيخ في الخلاف والرجوع الى الجدي
يوزن لكل منهما ان يفصل الاخر بوسع وجود الحام وعدمه وقال في التبع في الميراث انما لا يخلو انما لا
يعتبر في كونه من وراثة اب او قال في كونه الاخير ان ذلك يقتضي ان لا يفسد في الاصل او دون الاختيار
والاخر جواز نصيب كل منهما الاخر مجرد وان كان الافضل كزين وراثة السابك في طلق
النسب انما رواه الشيخ في التوفيق عن جعفر بن محمد بن شاذان قال سالت ابا عبد الله عمن الرجل يعلو
لما نظر الى امراتين توفيتا وبعثت لهما ابن لهما من كل واحدة منهن ومعه امرأتان هل يخلو
سلك ذلك من جهة ما من توفيتا فقال لا لا بل انما يعمل ذلك في هذه المرة كذا من يخلو
زوجها ال ثمن بكمه وفي التوفيق عن منصور قال سالت ابا عبد الله عمن الرجل يعلو
السفر ومعه امرأة فعليه ان لا يعلو واسرها حتى ياتي على عورتها مرة وفي السفر عن
محمد بن مسلم قال سالت عن الرجل يعلو امرأته قال نعم انما يمنها اهلها انصبا وراثة على ان

الافضل

الافضل كزين وراثة اب او قال في كونه الاخير كذا نصيب فيلزم صديق على الاكثر نصيباً انما اول الميراث الاصل
هذه المسئلة وانه حياشون ابراهيم نازي عن جعفر بن ابي عن علي بن ابي السكوني عن
اول الناس برهني مع ضعف سندها في الرجل ان المراد بالاولى في الميراث والابعد
ان يراد بالاولى باليت هذا الشان اسرعه لا المتبادر والمسئلة محل فرقت
واذا كان الاول رجل او امرأة فالرجل او المرأة في الجارية يفتني عدم الفرق في هذا الحكم من
كون الميت رجلاً او امرأة وبهذا التفسير يزيل الشك في ذلك وان كان الميت امرأة فيمكن ان يكون
الذكر باسرها نصيبها ان لم ير لها فرع فعلم بدون ذلك وصل ان ذلك منصوص في الرجل انما
النساء انما اولي بمالهن ودهن جدي قدس سره لعدم ثبوت سند وقرينة ان الروايات في
الرجل الاصل في هذا الحكم انما يتناول من يمكن وقوع الفسول منه وفي استكمالها لم يلحق العور
وجعل الرجوع في غير ما نصته الى افسل في العمومات والرجوع الى المرأة من كل امر في
كلها المستند في ذلك ما رواه الشيخ في التوفيق عن الحسن بن عمار بن عبد الله بن ابي اسحق قال في الرجوع
احق بالمرأة حتى يصنع ما في غيرها قال في المعتبر ومحققنا انما يشترط عليه قلت ان كان المصلحة
احم احق فلا يجب والا يمكن المناقشة فيها الضعف المستند ولا سيما ما رواه الشيخ في التوفيق عن
جعفر بن محمد عن علي بن ابي عمير في المرأة توفت ومعه اخوها وزوجها ابنتها يعلو عليها فقال
اخوها اتى بالصلوة عليها واجاب الشيخ رحمه الله هذه الرواية بالحل على التبع وهو غايته
مع انكاف في البتة كالاخي واختلاف الاصحاب في جواز نصيب كل من الزوجين الاخر في مال
الاختار فقال السيد المرتضى حوا الله عن من زاد في شرح الزايد في الشيخ في الخلاف والرجوع الى الجدي
يوزن لكل منهما ان يفصل الاخر بوسع وجود الحام وعدمه وقال في التبع في الميراث انما لا يخلو انما لا
يعتبر في كونه من وراثة اب او قال في كونه الاخير ان ذلك يقتضي ان لا يفسد في الاصل او دون الاختيار
والاخر جواز نصيب كل منهما الاخر مجرد وان كان الافضل كزين وراثة السابك في طلق
النسب انما رواه الشيخ في التوفيق عن جعفر بن محمد بن شاذان قال سالت ابا عبد الله عمن الرجل يعلو
لما نظر الى امراتين توفيتا وبعثت لهما ابن لهما من كل واحدة منهن ومعه امرأتان هل يخلو
سلك ذلك من جهة ما من توفيتا فقال لا لا بل انما يعمل ذلك في هذه المرة كذا من يخلو
زوجها ال ثمن بكمه وفي التوفيق عن منصور قال سالت ابا عبد الله عمن الرجل يعلو
السفر ومعه امرأة فعليه ان لا يعلو واسرها حتى ياتي على عورتها مرة وفي السفر عن
محمد بن مسلم قال سالت عن الرجل يعلو امرأته قال نعم انما يمنها اهلها انصبا وراثة على ان

المعروف عليه انما يقتل الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثياب ولا يغسل الا ان يردك المسلمون
بجنتهم فموت بعد قاتل يغسل ويكفن ويحطون رسول الله عليه وآله كفن حرة في ثيابه ولم
يغسله ولكن صلى عليه وفي الحسن بن سعيد بن عمار رواه عن علي بن حنيفة قال قتلته كقتله الشاهد
يدفن بثمانين قال ثم في ثيابه وما لا يخط ولا يغسل ويدفن كما هو في هاتين الروايتين في الدنيا
ذكره الله في هذا الكتاب وهو من الاخير من وجهين احدهما انها شاة ولان نكل يقتل في
سبيل الله يغسل من قتل من في الدنيا لم يرد من قتل في سبيل المسلمين اذا هو حي في الدنيا
على سبيل الامانة واسطر والى هذا قوله في بعض الروايات من قتل في الدنيا لا يرد في الدنيا
التم في العترة قال بعد ان يقرأ شهادته في الدنيا لا يغسل في الدنيا الا في سبيل الجهاد والى
قد يجر الجهاد وان لم يكن الا ما عليه الاستمرار في الدنيا قال استمر ما ذكره الشيخ ان زيادة في العلم
من انما في الدنيا ان علمه العباد الاول ان وجوب غسله في سبيل الله في سبيل المسلمين بالادب
رسق وان من لم يرد ذلك لا يغسل وان لم يرد في المعركة وهو خائف ما ذكره الاجماع
من المحدثين في المعركة وعدمه اعلم ان خلافا في النسخ كلام الاجماع في بعض عدم الفرق
في هذا الحكم من الاجماع في النسخ في الاجماع في النسخ في الاجماع في النسخ في الاجماع في النسخ
وغيره وفي الفرق بين الجنب وغيره قولان الظاهر ان عدم الاطلاق في النسخ وقيل عن الرضا في بعض النسخ
انما وجب غسل الجنب وهو ضيق وذكر ذلك من وجوب غسله في ثيابه في النسخ في النسخ في النسخ
فعله لا يغسل بعد ذلك انما امره بان يغسل غسل الاموات في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
المحرم كما خرج في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
كله رواه يسمع كذا من عن ابي عبد الله قال المرحوم في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
قبل ذلك ثم رجحان وجوب غسله في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
على وجه صحيح في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
لا يجوز بخلها واما عدم وجوب غسله من هذا شاة بعد ذلك فظاهر لعدم شاة في النسخ
وفي وجوب غسله بغيره بعد الموت وادق العدم لان القتل انما يجب بغير الميت قبل القتل
وهذا قد قتل وانما وجوب غسله في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
وصلى عليه وفي هذا الحكم ذكره الشيخ رحمه الله ومع من الاجماع في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
من كذا من الميت كالميت في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
عبد الله في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ

الصلوة عليه ورسوله احمد بن محمد بن عيسى رحمه الله قال لا يغسل الا في ثياب ولا يغسل الا في ثياب
الذي في القبر واما ان الروايات مع ضعف سندها انما لا يغسل الا في ثياب ولا يغسل الا في ثياب
والذين في القبر الذي في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
انما لا يغسل في حكم الاجماع على من في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
جوز في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
ينسخ به قال يغسل ويكفن ويصل عليه ويدفن فاذا كان الميت نصيب من في النسخ في النسخ في النسخ
والاخرون رواها احمد بن محمد بن سلم في الحسن بن علي بن حنيفة في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
بلا حمله في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
الميت انما في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
يجب غسلها على الجاهل في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
الميت في جميع النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
الغسل خاصة والجاهل في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
الامر بالصلوة عليه في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
غسله في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
الفرق في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
الاجماع من النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
عدة مواضع من النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
مرارا قال في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
الناسفة وهو من جملتها من وجوب غسلها على النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
لعمري ان لا تسلك اليها على ما ذكره الشيخان في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
العبارة ان الحكم يقتضي على الميت في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
بغير غسل محيا انما من جملته لا يغسل ولا يصل عليها واستمر في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
لنفس الميت والجانب عن حجة الميت في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
وجوابه عن النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
المعروف ولقد ذكرنا في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
مخيطه ابيه والسنة في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ

بعض الميتة الى آخرة واحدة فكل واحد من هؤلاء من مسلم غير ملزم بالسؤال في غسل
مثل غسل الميت وهو ضعيف السند فالخروج بها عن مقتضى الاخبار المتقدمة في كيفية
الغسل بشكل صحيح فلهذا الغسل الميت كغيره من الاعمال عند ذكر الاصحاب وقيل ان
المرتضى خالفه عند التصرع بعدم الوجوب لان هذا الغسل يظهر لثبوت نجاسة الميت كان
كغسل الثوب من دونه وفيه في الميت وهو في محل وكيف كان فينبغي القطع بالاكفائية واحدة
للمتأهل لثبوتها في الحقيقة فعمل واحد كغيرها او غيرية الميت وقوله من الغسل في
الصائب للمأثر الغسل حقيقة ولا يشترط جماعة غسله وان ترتب بان غسل كل واحد من
الجزءين ليس من كل واحد عدل فلهذا لا يشترط ان يغسل كل واحد على نية كذا وان اجتمعوا
في الغسل فانما ظاهر اعتبار النية من الجميع لان الغسل يستلزم جميعهم ولا اذ لم يكن
بعضهم يغسل الماء العذب قبل اغتراب نيل الصائب وكفى الذكر في نيل القلب وهو سبيل
واقبل بالمقتضى انما من السند ما يتبع عليه لا من قبل مقتضى وبقائه المشهور
الاصحاب لا يكتفي من الخليل لغير السند الكافي وسماه وقترا للميت رحمه الله تعالى
البراج وطل وصفه واعتبره منهم سبع وقاتل الاصحاب ما يصدق عليه اسم على ما يقتض
مع كون ذلك الماء سديا ما كافي فلو كان السند دقعا لم يكن كافيا ومن لم يفرق
وكذا لو كان خليا لغير وجوبه ليدفع على الماء الذي قد وضع في الاسل المذكور ولو خرج الماء بالخلط
عن كونه مطلقا فحق جازا في غسله وان كان داخل في الاخبار وانما لا يصح على شربة السند كما
نقلناه المذكور فيقتضيان الجواز المراد انما لم ينعقد المطلق واعتبره منهم خلقه من السند
والكافور وان بقى الخلاق ويرى قبل باسرها لخلطه من كل شيء حتى الزراب ولا وجهه
وفي وصف الميت فلهذا لا يجب هذا هو المشهور من الاصحاب وقيل عليه عتقا الى
الاصحاب الغسل المستفيض من اهل البيت عليهم السلام في كيفية الغسل وانما المذهب من نيل الصاب
وغسل الميت في راسه وجسده ومن غسله في كفيه من يفرقه في الوضوء لا يفرقه في موضع
مقتضى كالصريح في ذلك فانما قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت في وضوء
الاصحاب الغسل الميت بعد ان يفرقه في غسل الجرح ثم غسل وجهه وراسه بالسند المذكور
ثم غسل الذي غسله به قائل ان كفته الى النكبين ثم اذا كفته اغسل غسله عن ظاهره في
الصالح القول بان وجوب غسل الميت على من يفرقه عن بعض اصحابه عن يديه فلهذا قال في كل غسل وضوء
لا غسل الجنايا واجب عنها التمس في التمس بدم الصالح في الوجوب فانما كونه كذا محتمل

المشهور بين الاصحاب انه

قد يفرق فيه ثم كيف

الاستحباب

الاستحباب لا يقتضي ان هذا الجواب سائر استدلنا له في الرواية على وجوبه من الغسل
في غيره ووضع كلابه والاولى الطعن فيها من حيث استدلنا بالاداس وان كان من الجواب ان يلا
غيره فديننا ذلك كله فيما سبق فممكن ان يستدل في الصالح بغيره في الجواب او بعد
قال الميت بما يفرقه ثم يوضو وضوء المحدث فان الجملة لغيره بما يقتضي الامر وهو حقيقة
الوجوب وجواب الجملة على الاستحباب مما لا دلالة ولو عدم الكافور وان در غسل الميت
وقل لا سقط الغسل وضوء ما يطرح فيها وفيه زود غشاء الترة ومن قد لا يلوذ به على نفسه
بما لا يتدبر ما الكافور المقتضى ليعطى التكليف من راسه بالسند المذكور على هذا وهو كون
الاولى بما السند الثاني بما الكافور والثالث والغرض فيكون مطلق السند واجبا لضرورة
استلام وجوب التركيب وجوب اجزائه ويتبع على هذا ان التحقيق في وضوء الميت حصصه المطلق
مغوبه لرا لا يقتضي ما يقتضي كاهو ظاهره من هذا يقتضي في القول بالاكفائية واحدة كما جاز
به في المبتدئين في الخليل قبل الدفن في وجوب عادة الغسل وجها واحدا فلهذا لا يقتضي
العدم تحقيق الاستحباب المقتضى الاجزاء ولو خفف من تيسيرها لم يلزم كالحق في الحديث
هذا من ذهب الاصحاب قال الشيخ في التمهيد في راسه قال جميع الفقهاء الا الاذني في السند بما
عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان قوما قرأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا يا رسول الله مات صاحبنا وهو جريح فاذن غسله تسليحا فقال صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف
السند اشتماله على جازمنا لزيد فان كانت التسليح الجارية على وجه لا يجوز في الفرس فلا جرح ولا
امكن الترفيع في ذلك لان اجاب التمس زيادة تكليف والاصل عدمه خصوصا ان قلنا ان الغسل
ازالته في كونه المقتضى في حق الله عز وجل يظهر من بعض الروايات عدم الوجوب في كونه عبد الرحمن
والجناح عليه الحسن في الحب والحدوث واللبث في حق الصلوة وغيره من الامور الاجرة
ما يقتضي عدمه قال في غسل الميت ويدفن الميت فيتم الذي هو عليه من صلاته الغسل من الجنازة فيتم
وغسل الميت سنة التيمم للخرج من موضع ذلك على العمل على المشهور في حق القطع بالاكفائية
واحد احتمال المقدور بعد الاعمال بعدة وسنن الغسل ان يوضع على ساحة
الاج خبث بعض من الماء بالاساج وهذا مطلق الوجه وانما استحق ذلك لما في راسه الميت
عن اللطيف في كونه على راسه وان يكون مكان الوضوء خاضعا من اجزاء الماء عنه
مستقبل قبله هذا في الاستحباب وذكر الاصحاب في حالة الميزان اتفاق اهل العلم في عدة
روايات وانما جاز على الذبح جبايته من ماله ما يفرقه بين جديدين في الصحيح قال سالت الحسن

سها حنفه فادع قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا فرغت من الغيرة فاعترف بضعك وانك عدا
وتعني بذلك بعد التفتيح وحسنه حاد من عشر عشرة عبد الله عليه السلام قال انك اذا فرغت من الغيرة
يا بني اقبل ما سار من غير من اهل المدينة حتى اسندهم قال فادخل علي ما سار منهم فقال
يا جعفر اذا انما تفتحن في كفتي وارفع قروا مع اصابع ورسد ما اكل من سحر اكلات
ايه لو اسرى فيهما فصفت ولم تمان اوصل عليك قوما اسندهم فقال يا بني ادرت ان
لا تخرج ورواه ابو بصير عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل
قال فقال في علمه لعناب سادام الذي في الزاب وتفتحن هذه الروايات اخبر الشيخ كيف
اتفقوا لكن الاول في كفتيه ما رواه موسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله
تدثر لئلا على القرآن تستقبل القتل وتدثر عندك لئلا على الرجل تدثر على القبر
من الجاهل لا تخرج من رزقه وسطا في رزقك ولا تخرج من رزقك في رزقك ولا تخرج من رزقك في رزقك
ويضع اليد على القبر في رزقك على الميت يد على القبر في رزقك على الميت يد على القبر في رزقك
من مسلم قال كنت مع جعفر بن محمد في جنازة رجل من الصالحين اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم
فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
رواه جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
ولمقتضى الروايات انما اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
المعبر واستحيا من عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
ولذلك اخبرنا عنه انها ما رواه جابر بن زيد عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه
عليه وانصرف عن قبره ان يخلف عند قبره ثم يغربس بالان في خلافتي على العبد الذي
جهدنا لك من مهادنا في الآخرة فان عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
ايه لو اسرى فيهما فصفت ولم تمان اوصل عليك قوما اسندهم فقال يا بني ادرت ان
لا تخرج ورواه ابو بصير عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل
قال فقال في علمه لعناب سادام الذي في الزاب وتفتحن هذه الروايات اخبر الشيخ كيف
اتفقوا لكن الاول في كفتيه ما رواه موسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله
تدثر لئلا على القرآن تستقبل القتل وتدثر عندك لئلا على الرجل تدثر على القبر
من الجاهل لا تخرج من رزقه وسطا في رزقك ولا تخرج من رزقك في رزقك ولا تخرج من رزقك في رزقك
ويضع اليد على القبر في رزقك على الميت يد على القبر في رزقك على الميت يد على القبر في رزقك

لنت واقلها ان لا يراه صاحب المدينة وقد اجمع العلماء على ان لا يراها ورواه جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
انما قال رسول الله صلى الله عليه وآله من فرغ من الغيرة فاعترف بضعك وانك عدا
عن جابر بن عبد الله بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
من قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
الصحيح قال مات موسى بن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
التم فاكره اصحابه ما رواه ابن ابي عمير عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
بعد ما يدفن وفيه الشيخ في الحديث في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
او كما اخبرنا جابر بن عبد الله بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
وهو حسن الا ان يتحقق ذلك في الخارج والكره اخرج الشافعية في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
من الشيخ فيكون من وجوه ما رواه ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
على ان لا يلبس الحسن عليه السلام انما ما رواه ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
او بطريق عليه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
فيه نعم ورواه جابر بن عبد الله بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
بشده الذي بين ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
عليه وآله في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
قال في البصرة وعليه في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
لي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
انما لكم ان تطرحوا الزبيل بعد دعاءكم فان ذلك من قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
وبه وتجيب عن المغيرة هذا الحديث بان اجماعنا في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
وبه عليه ما رواه جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
بصلي فقال لا يصح ان يلقى القبر ولا يلمس ولا يجسسه ولا يخطب وطريق اخر في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره
اهل اصحابه في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
لا يارس ان يجسسه انما هو الكفر ما رواه جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره
سواء يجسسه في رزقه ما رواه جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله اقبل ادفنوه فادعهم الى قبره فادعهم الى قبره

القصة

وقال ابو جعفر صلوات الله عليه
كان جاسما جاسما جاسما
فقال يا رب ما ملكت يدي
قالا خلة في قوله لا اقبل الا الى
ذلك ورواه جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
القبيل الساج الا عبد الله عليه السلام

الشيخ
المسلم

الدفع

بالدفن واما حراز القتل المأثرا فقد اشرف على تجهيزه فقال اني مضى على ما مضى وقال عليه
على اصحابه من ذم لا ينفك الا من وهو مشهور به ثم لا يذكروا ولا يقدروا ولا ينفكوا عنه
اهل بيته النجاة وهو حسن اخا وصلة الغريب لاني انا اتصل بالفرق بالامارة او
وهو جيد لثقا المعارض في اية الذكرى ولو كان هذا المقبرة بها فرس لم يكون او
شهداء استجاب القتل اليها ايضا لما ذكرتهم ولا امر وان يستدلوا بغير ما
عليه هذه هي اصحاب الغلو وبما قالوا في الشيخ فطاحل ان قولنا على اجمع
استدل به عليه السلام لان جمل من عدل عليه فلو لم يات به فقل اننا في غير اصحابه من
ان يجلس على قبره يقول الكافر ولا يصح لنا على القبر ولا الجور ومن جعل على القبر
الرواية انما اعطى بالجور خاصة فبقى فضل كراهه على من ان ابا به وروى كتابه رسالة
عن الكلو طوم ان قال الا دخلت المقابر فظلم الضريح من كان ومن كان معافا
وجدا لم يمسسه الشهيد في الذكرى على ان هذا من عجم يجب ان يوصل الى قولنا لا ينفك
اكثر وهو يتوقف على المعارض الخامسة والاربع وحيسب ان ارجح الاول لا يجوز
بشيء القبر لا ينفك من النجاسة مثل ما ثبت وهذا لما اتته القبر وهو غير مشر
الجمع السليم لا ينفك من كراهه وبقاها لا يجوز ولا ينفك في القبر بالرفع فانما يجوز فيه
لا ينفك صانعا لما اعلمنا ان هذا من عجم يجب ان يوصل الى قولنا لا ينفك من كراهه
فيما اننا وكذا ذكره في الواسع المحبوب انما اشرفه في قوله فيقول قال الشافعي في غسل
وصلى عليه اذا لم يشر ضاهه في نفسه وقال الشيخ في المارقي لا ينفك وهو وجوب ان ينفك
ثلاثة فلا يستدل بك غسل المثلث الاربعة لو دفن ولو دفن على وجهه او جملته
لان الصلوة لا بد ان يكون على قبره والدفن في قبوه الدفن لم يحصل السرور هذا كما
رجح الله والذين ينفكوا من هذا اليه الشافعي من وجوبه بشي لا يستدل ان القبر
والكفين انما لم ينفك هذا انما لم ينفك من الجور على المذبح عدم خوف العباد وروى
كما ساقط لذلك ولا يقل النوع حدة فمن هذا قولنا لا ينفك من كراهه
الشيخ رحمه الله وقد ورد رواية بجواز نقل الموضع من اعدا لانه مماها ما ذكره والاول
ما ذكرناه وقال ابن ادريس لا يجوز نقل وهو بدعة شرعية الاسلام وما كان القبر الى
شهداء دفن وجعل ابن حزم كراهة نقل الموضع لا يجوز نقل الموضع من الاثر المختص
عليها ولا صلاح براد ان ينفك من دفن الموضع من نقله مستند في قوله على النثر

[Faint handwritten notes, likely bleed-through from the reverse side.]

وقد اورد يوم السبت خلافا في العبارة فيصنفه يوم الغفر من كون الفواش عمارا واما العزود فمرد
ظاهر استيلاء الشيخ في نهايتها وقال ان ضعف معناه في كبر من في الغل او في اخره فليقتل بعد
العصر او يوم السبت فخطب العبد الانصار سلطان بن ابي عمير عن علي بن عبد الله عن قيس بن ابي رزبل
لا يقتل يوم الجمعة اذ لا اله الا الله من انما اله الا الله فان لم يجر فليقتله يوم السبت
وفي معناه رواه ابو عبد الله بن بكير عن علي بن عبد الله عليه السلام ومقتضى ان روايا صحيحا يقتضيه
شدة قوت الادلة ان اخر السبت ولا يجوز لاجل الخلط في ذلك فذكرنا المأثرة في هذا الحكم
بضعف سندوه وانهما قد يماروا في التخييل عن سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين
عن حمزة بن حكيم عن عبد الله بن الحنفية عن زرعة عن علي بن عبد الله عن ابي رزبل هل يقتل في الجمعة
قال لا يقتلها وعنه مشروقة القضاء سطفا وهو او صحيح سند من الخبرين السابقين لا ان
علي او صحيحا عليهما وسند في شهر رمضان او في ليلة من ايامه واما ما رواه حمزة بن ابي عمير
قال وقتل اول من حضر من شهر رمضان يقتل وليلة القضاء استحبابا لليلة
هذه ليلة من ايامهم ولو اختلف في ذلك يقتل في ليلة القدر وليلة من تلك الليلة
فاقتل بها القهر حسرا وقتل استحبابا في ليلة من ايام شهر رمضان مطلقا وسبع
عشرة وثلث وعشرة وواحد وعشرين وثلاث وعشرين المستند في ذلك روايات كثيرة منها صحيح
محمد بن مسلم عن احمد بن عمار قال ان ليلة من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان
في ليلة القدر الحرام وليلة من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان
وهي ليلة القدر الحرام فيها اوصيا الايام ومنها رفع عيسى بن مريم ومقر يومه وليلة من
وعشرين يوم في ليلة القدر وعنه يوم العید من الحديث وروى محمد بن مسلم ايضا في صحيحه
عليها السلام قال ان يقتل في ليلة من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان
وعشرين وقال ان يقتل اول ليلة وهو عروكة وعددها ثمانية وخمسة والاربعين عن علي بن حمزة
قال ان يقتل في شهر رمضان عند حبل الخنق في شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان
الحسن بن ابي عمير قال ان يقتل في شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان
فاقتل واذا سبقت القصة وكانت خارجة عن ذلك وقتل في شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان
استحبابا في ليلة من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان
صحيحه بن علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن عن من يقتل في ليلة القدر والاربعين من شهر رمضان من شهر رمضان
والاربعين من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان
تعليل

الجمعة إلى الصلاة إلى أن لا يغيب وقت صلاة العبد وهو ظاهر الاحتجاب
 احتجاب الغسل في يوم عرفة عن غير من الاحتجاب وهو في عدة أخبار من ذلك ما رواه
 عبد الله بن سنان عن الصحيح عن علي بن النعمان قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الغسل يوم النحر يوم عرفة عندنا من التمس وليلة النصف من شعب ورواه الساج
 والعشرين منه ذكرها الشيخ في المجال والمصباح قال قال الله عز وجل وكان الشرف لرفيق
 الغسل حتى يطفئوا نيران المصباح في ليلة النصف من شعبان ما رواه الشيخ
 عن حماد بن موسى بن عيسى بن عمار عن علي بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 النصف من شعبان في سنة هذه الرواية أحمد بن هلال وهو ضعيف جداً ويوم العتير
 هذا من جهة الاحتجاب ونقل في الشيخ رحمه الله في تهذيب جامع العتير وفي رواية علي بن الحسين
 العتير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من غفل في يوم عرفة من غسل في يوم عرفة
 زول بمصباح من مصباح المصباح في يوم عرفة ما رواه الله عز وجل من حوائج الدنيا والآخرة
 فثبت لك ما كنت تريد ورواه المصباح عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 ويدل على استحباب الغسل فيه رواه حماد بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار
 أكمل الاحتجاب وسعة الغسل وهو غسل الأجزاء هذا في غفلة من غفلة
 الشيخ في تهذيبه ما رواه غيره عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار
 لنا الصلة البراءة مما لو كنت وجوب ما رواه حماد بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار
 قال إذا أتيت إلى الصلوة من قبل العتير أو من وقت من هذه المواقف وأنت في الأجزاء
 شأنا الله فاستأذنيك وقلم العتير أو من وقت من هذه المواقف وأنت في الأجزاء
 قد ملك والقاهرة إن لم يغسل للاحتجاب كما يعرف من الأجزاء عليه فأنها لا تدبر
 خلاف ذلك ما رواه حماد بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار
 عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار
 شياء الغسل للأجزاء ومحمد بن عيسى بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار
 بأبيه من أن يغسل فقط الاحتجاب وغسل الأجزاء التي لا تراه عليه السلام
 لقوله في صحيح حماد بن مسلم الواردة في صلاة الأجزاء ورواه حماد بن عمار عن علي بن عمار
 عبد الله عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار
 في صلاة الكسوف مع غزاف العتير إذا أراد قضاها على ظهر اختلاف الاحتجاب على غفلة

الكسوف فقال الشيخ في المجال باحتجاب الأجزاء العتير كما ذكرنا الصلاة سعة أو غفلة العتير
 العتير والمصباح على الترتيب بعد ذلك استيعاب الاحتجاب في صلاة الكسوف
 الغسل والحال هذه والذي دقت عليه هذه المسئلة من الأخبار ما رواه حماد بن عمار عن
 حماد بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار
 لغسل الصلاة وإن لم يغسله أو لم يغسله أو لم يغسله أو لم يغسله أو لم يغسله أو لم يغسله
 حماد بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار
 كل واحد من الغسل وليس هذه الرواية أشعار يكون الغسل القضاة بل السجدة من غفلة الاحتجاب
 للأجزاء هو مطلق موضع النزاع والرواية الأولى قاصرة من حيث السجدة وقيل لا يستلزم
 لكن ينبغي أن يشاهد أن القضاة إنما تمت من ذلك الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب
 والقضاة مع عدم لزوم الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب
 الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب
 المستند في ذلك ما رواه الشيخ في تهذيبه من سماعه الصادق عليه السلام قال من ذكرنا من الغسل
 من جوارحه غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة
 من سجد وهي صلاة الصورة فغفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة
 خير فيكون رواه لا يقال يغسل الزنب والحرج من دنسه وصلوة الحاجة ولا
 للبر الذي صلوة أو قضاة المكمل لا لغيره بل صلوات مخصوصة وذلك أن احتجاب الغسل
 قبلها هو ما عطفان في كتابها وحسن المكان وهي غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة أو غفلة
 الكعبة والمدينة وسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على السجدة الصادق عليه السلام في صحيح حماد بن عمار
 الحماد بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار عن علي بن عمار
 صلى الله عليه وآله وسلم ما سجد الغسل أو تكلم أو قدم عليه ما سجد الغسل أو تكلم أو قدم عليه
 ودخلوا في البيت فكانوا في سجد الغسل أو تكلم أو قدم عليه ما سجد الغسل أو تكلم أو قدم عليه
 يستحب الغسل على وجهه الغسل أو تكلم أو قدم عليه ما سجد الغسل أو تكلم أو قدم عليه
 على وجه الاحتجاب ولا يستلزم من الغسل ما سجد الغسل أو تكلم أو قدم عليه ما سجد الغسل أو تكلم أو قدم عليه
 للزنا احتجاباً فيه احتجاباً عن الغسل أو تكلم أو قدم عليه ما سجد الغسل أو تكلم أو قدم عليه
 الترتيب وغسل السجدة أو تكلم أو قدم عليه ما سجد الغسل أو تكلم أو قدم عليه ما سجد الغسل أو تكلم أو قدم عليه
 ناهية عنه وهو غير صحيح لأن الظاهر أن الغسل في صلاة الكسوف الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب

كلفاً
 الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب الاحتجاب

الخامسة

القائمة ولو قلب على غير ذلك لم يفسد طهره وإن ذكر وقال بعض المذاهب جيب الطلعة إن جيبه قد
وهو خط لأن الطلب مع يقين بعدم الإجابة في كل أربع الأسبوعين أربع لوسيقع في
المازلة السبابة ما دأب الوقت ما قبله ولكن خاصه لو كان قد بدأ يومه بعد وسوا
استلزم التساقط فوات مطلوبه إذ لو كان حصل تحالفا لا المقدره على أن لا وقتا في السبوع
مفروضه من بعده كالحال في الحاشي أوصى في الصلوة ولا ما كان أسكر العود وما في مطلوبه
علاوة فيتم أو غيره وإن وقعت الأوقات مطلوبه في التيمم بقائه في الصلاة وفيما لم يكن
لوقته على نفسه أو ما لو فات وقتها وجب عليه الطلب وهو الحجج المأذون من وجوبه في
وقته عليه وأما إذا دأب الوقت وهو يقرب من سائر المقدمات وفي غير محله الطلوع إنما هو
عن أنجل في الزيادة وليس معه ولو قال ليس عليه أن يصل الكبر لأن قبله ما هو بغيره
فلتيمم قاله المصنف قبل الطلب قبل الوقت لم ينفذ وجوبه عادة لا يطلب قبل الحاجة
بالتيمم فلهذا سقطت عن عرفه وإن ذلك إنما هو إذا أسكر تحالفا في موضع القدر لا في وجب
عليه الطلوع إنما هو بعد ما نكح أن الغلب إنما هو في الغلوات كما هو رواية الكوفي في
وأما زيادة جيب الطلب ما على الإجابة في الوقت سواء كان قبله على الوقت أم لا
ولو أحل الطلب حتى يتأق الوقت خطأ مع تحية وصلواته على الظهر هذا هو المشهور في
الأصحاب الوجه فيه أن الطلب يسقط مع عيش الوقت غير وجب على المكث التيمم لا في الزيادة
في الكراهة في صلاة الصلوة تلك الطهارة وقد استلزم الأمر في الفرض إلا في وقت الزيادة
الشيخ في المبسوط والخلاف داخل الطلب الحجج تيممه ولم يعل على قوله في التيمم وحلى أن يعيد
في قطع التيمم في الدروس والبيان واستكمل التيمم في الوقت أربع حتى لو سقط الطلب
وتيمم التيمم في غير ما وإن أحل الطلب وقت السعة لا فيكون مودا في صلاة طهارة صححه
صلوة ما لم يداو أو مرض ويمكن أن يحمل كلام الشيخ رحمه الله على ما إذا داخل الغلب فيتم السعة
فان تيممه لا يصح قطعا وإن كان الشيء لو كان بقدر المكث ما يمكن من سائر الأوقات حتى إذا
الوقت فصار وقت من الزيادة الوقت فأن تيمم في الكراهة وجهان أحدهما أن جيب الوجوه
عليه ما سبق **باب** إذا داخل الطلب قضاء وقت تيممه وحلى أنه وجب له أن يصل الطلب
قاله في التيمم ما ذكرناه من الدليل وقيل بوجوبه ما لا عارة هنا استوفى على ما لا يوافق
سائر من جعله كان من سفر وكان معه ما فليس تيمم وحلى أنه ذكر أن سعة قبل أن يخرج الوقت
قاله على أن يؤخذ ما بعد الصلوة وهي حصة سعة ما عرفت على ما لا يوافق وجهه

كل خلقه

232

ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن النعمان عن رجل احبته سرقه عنه امرأة
 بخضار ولا ثياب ولا مولا فوجده وقد اخلى به الشيخ في الموضع الذي عليه السلم وكان ضل
 البصر واسبغ الفم من البيرة وقال المصنف رحمه الله في الحديث وكذا النضر بعض اصحابنا
 ثم ما رواه في الصحيح وكذا النضر بعض اصحابنا في قوله عليه السلام لا ترفع يداك الى الله
 شيئا من ذلك وهو جازي الا ان النضر لم يركب من شأنه ان يركب الا ارتفاع ارفع يديه
 فيقول لا اريد ان اعزده ولا يتبع في الجيرة فلهذا يوجب بعض خاص كما يراه
 الوصل انه في من عدم الفس فهو كمن عدم المال او كما ان وجهه من غيرته في الحال لما رواه
 ومنه في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 لا يرفع اليك يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 حصول المال عليه فظاهر ان من هذا شأنه لا يكون سائلا بل يكون واجبا الى الله تعالى في قوله
 فرفع يديه الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى
 الاحتياط في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 الترفع وانما اساء في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 ابا عبد الله من اجل ان يكون موعدا ولا من بين الطريق وسار في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى
 قال لا اثم وان يعزبني فغيره ان يرفع يديه الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 عليك في الدين من حرج وقوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 وان لم يكن سائلا في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 بين الاحتياط وقوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 لما رواه احمد بن محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن النعمان
 ولما رواه احمد بن محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن النعمان
 كما يفيد على ذلك في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 نوحا او نوحا الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 كنهه في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 له من واهب معه ففعل في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 العشران في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك
 فلهذا اذا رفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك الى الله تعالى في قوله لا ترفع يداك

في هذا لما التفتهم على اليك
 او سبها او يخاف من مال هذا الحكم جميع عليه من الاحباب على ما نقله جليله في قوله
 الشئ في الاصل في خلافه من هذا الموضع وقد وردت روايات كثيرة منها روايات بعضها من عالم
 وداود واثرة المتقدمان وجميعهم على ما سألنا اعد الله من الرجل غير الكبري وجميعهم
 قال ليس عليه من اكله لان ربه لما هو بالارض فليتم والحلاف لا يمسك ولا يمسك
 يقتضي ان لا فرق في الخوف بين ان يكون على النفس او المال او النفع ولا في الخوف بين ان
 يكون لسياسة او لغيره لان المال الذي يخاف منه من الغنى والفقير والضعيف والضعيف
 به من النفع قد مره قال فافارق جنودك ولا يمسك المال الا كذا لئلا يمسك الا كذا
 الحاصل في هذا الاصل هو انما يمسك لغيره عداوة او خيانة او في الشاة العرق وهو منقطع
 لان اول المال للصر وغيره طلبة الاراء داخل في موجب الشاة يمسك وكذا اشار
 بالنفس لحد في يقترب من المودة والقرابة التي هي على حد التيمم من الخوف من النفس لان
 الوجه الخوف من فساد المال اكثر من خوفه من النقص لان الشاة ما الوضو وان كان
 بالقدوم مع التمكن من سد الواسين الاولين ضعف في كافتها من سدادها
 وهو ما دل على رفع الخوف والعسر ولا يمان في خوف النفس في المال الصغر حرجا عليها وما
 النفس بخلاف ذلك لما لا اختيارا فاما لا يخاف من على اهل المودة ويورث ذلك هو
 الفارق بين الموصفين وكذا الخوف من المرض الذي هو الشاة واستعمال المال في التيمم
 خوفه من المرض استعمال المال في التيمم خوفه من المرض استعمال المال في التيمم
 او يمانه او يطير ويوشك ما كان عامما لجميع الذين اختلفوا في عضو ويعد على جواز التيمم
 باقاعا واما في التيمم استعمال الماء في قوله وان كنتم مرضى او اصابكم جوارحكم وان كنتم
 مرضا فاقربوه من استعمال الماء وليس عليه كراهة استعماله ويؤيده ما رواه الشيخ في
 الصحيح عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن رجل يحب كونه في الخوف قال لا بأس ان
 يغسل ثم يمسك الماء من خوفه من المرض لا يستدبر استعمال الماء فيل عليه جرم فوالله
 ما حصل عليه كرامة الدين من جرمه فوالله لا يغسل الا في كراهة الله وكراهة الله
 من يلبس عن اهل الجسد الرضا على استعمال الرجل في التيمم الخفاء وهو قروح او جرح او يكون
 يخاف على نفسه في الغلبة قال لا يغسل ثم ويصلي وروى عن رجل من عباد الله في ارضه فيه
 الخفاء يورث جرحا وقرح او يخاف على نفسه من ارضه في الغلبة لا يغسل ثم يمسك ولا في المرض يسير

انفس
 في هذا لما التفتهم على اليك
 او سبها او يخاف من مال هذا الحكم جميع عليه من الاحباب على ما نقله جليله في قوله
 الشئ في الاصل في خلافه من هذا الموضع وقد وردت روايات كثيرة منها روايات بعضها من عالم
 وداود واثرة المتقدمان وجميعهم على ما سألنا اعد الله من الرجل غير الكبري وجميعهم
 قال ليس عليه من اكله لان ربه لما هو بالارض فليتم والحلاف لا يمسك ولا يمسك

انفس

كجح الاراس والصر من فهو من سجع التيمم عند الميم والاعانة لا تخاف من مرضه واستنطق الشاة
 العكف بالامر والرجوع وقوله النبي صلى الله عليه وآله لا يخرج واما كان الحلاف يرتفع في الغنى فانه
 مع الضرورة والمقتضى لشدده وجوه التيمم في جميع لان المرض في الحال هذه لا يكون له يسير مع اشارة
 المتقدمة به في المرض السابق التيمم على جميع ايمه لطلان الضر وكلام اكثر الاحبار يقتضي ان لا
 فرق في هذا الحكم بين سبها الخفاء وبقية وتؤيد ان الخفاء على هذا التقدير غير مهم جماعا كما
 نقلته المتقدمة على ما نقله في رواية اخرى وان كان التيمم بالضرع غير واجب وقال الشيخ ان ان يجب
 نفعه بخلافه في التيمم وان خافا الشاة والزيادة في المرض استدلت عليه الحلاف في صحة
 عبد الله بن سليمان عن علي بن عماره في رجل يخوف ان يغسل فيصيب عيبه قال يغسل وان اصابه
 ما اصابه وصححه محمد بن مسلم عن علي بن عماره في رجل يغسل في الشاة المودة الباردة قال
 اغسل على ما كان فالا يدين الغسل واجاب عنه في العسر بعد ان اصرح في ذلك لان الغسل
 المستحب وليس كل مستحب فاذلان قوله على ما كان ليس بضرورة موضع السراخ وان دل الحلاف
 فرفع الضرر المظنون واجب عقلا لا يرتفع باطلاق رواية ولا يفتي بها عموم في المخرج قلت
 وينبغي عليها ايضا بهما من وكذا الظاهر في التيمم بها بعد الجاء فلا في المصير بها
 على الاطلاق ثم روى الكليني عن محمد بن ابراهيم رضى عنه قال انما يجب فيه فيبطلت في غسلها
 كان فيه وانما حلت في غير ذلك من احد رضى عنه في غسلها هم قال سالت عن رجل يورث جرحا
 قال ان كان غيبه فليغسل وان كان حلقه فليتم وصحت من عاب عنه من التيمم بهما من
 بالبرية في معرفة استعمال الماء الى الحق الحاصل من التيمم او جوارح العارفين وان كان فاسقا
 او عابرا ما يستغفر من الاية ولا جوارح العارفين الذين يفتي في حصولها في وجوب التيمم هاهنا السن
 فيقول انما يمانه على البقرة من الخوف من الشاة في التيمم استعمال الماء في المرد
 الشاة يمانه في التيمم شقن الحلق وجرح الدم وقد قطع الاحباب بجواز التيمم مع ذلك واما
 للصلاة للزمن وجوب استعمال الماء معه واعتبر في الصلاة الشاة في التيمم استعمال الماء معه
 وكذا لو كان سدا للشرب وخاف العطش ان استعماله في التيمم او المال هذا من غير
 اعلا كجح تارة المتبر والمسته في رداءه في التيمم استعمال الماء في التيمم استعمال الماء في التيمم
 انما في التيمم استعمال الماء في التيمم استعمال الماء في التيمم استعمال الماء في التيمم
 قال ان خاف عطشا فلا يمسك قطرة ويقيم الصبغ فان الصبغ لا يمسك في صحيح محمد
 الشاة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني كنت في الماء القليل فاورثه اغسل فاجاز الغسل في غسل

كج

له او تم ذكره ذلك اذا اراد الوصف في هذه المصير لو حشي العطش في ريقه او ذوقه في
 وجميع لان حرمة الخبز المسكوبة وان حرمة السلم كحرمة الصلاة والخوف على الله
 خفف على الماء معه بخلافه فيتم هذا كله وهو جليل النظر الى الفرق بين المسلم
 لان سقط المسلم راح في خطيئته من الصلاة ما لا ينهاه قطع الخطيئة الانسان المسلم
 الفرق والفرق فان ضاقت وقتها لما في نظر الماء في باب فكل لان طلق هذا في الميزان
 مسبوغ للتم ولهذا وجب وضاع في الكثرة الذي لا يضر في شرب الماء ومنه الادب وقد
 الشرا عليه فيكون القول بوجوب شرب الماء والاحتياط واستعمال الماء واجد في
 مضطرا لغيره فلا يوسع في التيمم لو كان معه ماء ان طهر ويخرج حتى العطش يذهب
 في يمينه الطاهر في التيمم لا يرد على شرب الماء فلا يبيح في شرب في وجوده في غيره
 وهو جليل ان يشترط شرب الماء في التيمم مطلقا الطهر في الماء في التيمم وهو جليل
 ما يقع عليه اسم الارض اختلفت عبارات الاصحاب فيما يجوز التيمم فقالوا في التيمم الميسر
 يجوز التيمم لا ما يقع عليه اسم الارض اطلاقا سواء كان عليه ترابا وكان حجر او حصى او غيره
 ذلك وبعبارة قال في الجمل والمختار في قوله لا يضر في المصباح وقوله في شرح الرسالة
 يجوز التيمم لا التراب الخالص او انصاف من غير الطين لا يقع عليه اسم الارض كما في
 والارض وانواع المعادن ونحوها في الحقيقة والابواب الصالحة ونقل من رتبته في
 ان جواز التيمم بالارض وكل ما كان من جنسها كالحل في الارض واستحقاقه في التيمم والاحتياط
 ما يقع عليه اسم الارض لما في التيمم من صفة الطين والاحتياط في جواز الارض على غير
 التحليل والارض ونقله عن ابن الاعراب في قوله في التيمم في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 ارضا على ان يخالطها التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 التيمم حقا على جميع الارض واحدة في جواز التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 المستقيمة كقولنا انصاف في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 فيخرج من الارض ما جليل في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 فان كان الماء لم يخالط الارض في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 المرفوض على ما نقله عنه بقوله في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 المذبح كما ان رتبته في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 الارض طهر وان لم يكن ترابا كان ذكره لغوا واجب عن غيره الميسر بالارض من تيمم

عليها

التراب صعبا ان لا يبيح الارض بل صلاحتي الارض او لا يبيح في التيمم حقيقة
 القدر المشترك بينهما وهذا الارض دفعا للتميز في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم
 ايضا لا باعتبار كونه ترابا وعن رواية ان التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 في مخرج النقص اجماعا وحكي الشهيد في الذكر فان الرواية موجودة في نسخة ترمذي وكيف
 كان فهدى الرواية الضعيفة لا تقاوم اختيار المستقيمة الصحيحة المستقيمة
 التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 البراءة فقال في التيمم في الميسر والاحتياط في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم
 بالارض والاحتياط في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 فان قال وان كان في الارض من غير التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 كما ذكرنا في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 اعتبارا في الجمل لا انما في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 ولا يبيح من التيمم ولا ما جليل من معنى الارض المخلوطة بالطين والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 به اعتبارا لا يزار من اجماع الحكماء في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 ساء ولست ازال اذ لم يعمل جواز التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 الا على ما في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 وعدمه لا استحقاق كذا في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 فلا يربان التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم
 بين الاخير وتقليد العامة في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 كان من جنسها كالحل في الارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 انصافا لما يخرج من الارض في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 هذا الحكم ثابت باجماع الحكماء في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 وغيره لا لا يبيح ايضا واستمر بالمعاري في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 قاله الا ان التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم
 به وهو ما في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم في قوله في التيمم
 هذا في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم بالارض والاحتياط في قوله في التيمم
 ولا يبيح مطلقا

في التيمم بالارض والاحتياط

قول

يبدون ثم خضعوا مرة للوجود مرة لغيره في جميع احوالهم والتمسوا بالوجود مرة
للكف من دلائل في ذلك ما ساعد في بعض الاشياء المتقدمة لوصف غير الذي صلى الله عليه وآله
الاهوى يديه الى الارض فوضعا على الصبي لان افضل الميت لا يقوم له كالحق في حقه
ولا يشك في ذلك المقدم لوجوب حمل على الحارس جابر الاول والاشياء الشبه به حمل في الذكر
بمضى الوضع وان لم يحمل ما علم ان محجبا بان الغرض قصد الصبي وهو حمل بالوضع
خضع ظاهره فالتمس حصول العوض بالوضع مع قيام الدليل على الضرب ونفي الضرب كذا
الكف من لانه العوض من الضرب والوضع وكذا على ما يجوز التمس به فلا ينبغي ذكره
على الاقل لان في ذلك ان الزاب على وذا وملكه من صبي على لانه لو كان على وجهه
نرا صالح للضرب فغير عليه في الاثر انزوه في العلم لوقوع العبارة على الفاعل فيكون
خلافه لا ينطبق على من الزاب على وملكه من صبي على لانه لو كان على وجهه
لا يصح على ما على استحقاقه لغيره بعد الضرب وبعده لانه لا يصح ولو كان في ذلك
مقابل المراسل في بعض ما كان في وجهه لانه لو كان في ان الصبي وجلا لانه لا ينبغي
الغير جلا لانه لو كان في واحدة كذا في مطلقا على ما ينبغي وكونه صالح بالزاب من لانه
حصل لانه كذا ما اذا نفي البعد من قبله ان الضرب في واحدة للذين ونقل عن الظاهر ان
الحديث وجوبه صالح بالتمسك على الذين واجبه لانه صالح بقوله ثم واسمى ان وجهه وملكه من
ان الزاب والجواب صالح من بعد الصبي للصبي بالمرور في جميع زيادة عن لانه حينئذ لم
ان بعد الى التمس فانه على ان وضع الصبي من بعد الماء انما هو على الصبي لانه لو كان
بوجوده في موضعها وملكه من لانه في التمس لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في موضعها
من ذلك الصبي بعض الكف ولا ينفك بعضه **الوجه الرابع** مسحه الجبه من قبله من
الامر لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
الاصحاب واولئك قد عرفوا في من لا يخبره الحقيقة مع الحجة بين والمجاهدين
باجسادهم ووجه مسحه الجبه والحجج من خلاصة انهم فاسمى ان وجهه وملكه من
منه واليا للتيقن في التمس الجبه عليه من لانه جعفر الباقر ثم صاروا ان يابروا في
عن زيارته قال قال ابو جعفر عفا الله سر ذات يوم لعمارة سفر ابا عارفتا انك
اجبت كيف صنعت قال فرغت يا رسول الله في الزاب قال فقال له كذا لنتج في الجمل فلا
صنعت كما هم اهوى يديه الى الارض فوضعا على الصبي لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك

بالاهوى ثم لم يقد ذلك ولبه لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
يبدون في الارض فوضعا على الصبي لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
عن لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
سره واحدة وفي مقابل هذه الاخبار لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
كحجج داود بن النعمان قال لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
فتملك كما يحتمل لما يترجح لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
يتملك لما يترجح لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
قلا وصحيفة زيارته قال سمعت ابا جعفر يقول ذكر النعمان ما صنع عار فوضع ابو جعفر
كعبه في الارض فوضع وجهه وكفيه في مسحه النعمان في وجهه الكاهن قال لانه لو كان في ذلك
التيقن في الضرب بديه على المساحة في وجهه لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
بهذه اروايات اخذ على ان يابروا الله ويكن الجواب عنها بالتمسك على الاستحقاق على
ان افراد مسحه الوجه بعضه قال في المسحة والجواب عن العمل بالخبرين فيكون غير صحيح
الوجه وبعضه لكن لا يقتصر على اقل من الجبهة وهو حرق ما مسحه الحجة بين بعضهما
فلما نقل على مسحه من هذا يظهر ان المراد بقطرها لانه لا على الاقل انما هو
بذلك مسحه الجبهة ومسحه الحجة بين مسحه الوجه فلا بد ان لا ينفك بعضه من
بقوا البقاء في مسحه الجبهة والوجه لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
بما للتيقن في مسحه ما ظاهره واعتبر كذا لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
عن ان الجبهة لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
بما هو في الاول مسحه الجبه من التمس على جميع الاخبار **الوجه الخامس** مسحه ظهره
ان زيارته لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
الجبه من لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
الوجه من لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
نعم فاسمى ان وجهه وملكه من لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
في لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك
تقطع من فوق الراس وماذا ان لا اقدم تاو لا ليدل حقيقة وبعده لانه لو كان في ذلك
التيقن في كونه لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك لانه لو كان في ذلك

الرضا والسرور في جميع ما يعبد الله تعالى من غير تميز للرب وخصه بالكفر وقوله الصادق عليه السلام
لا يحسن ما دون الحق في وجهه ووجهه فرق الكفر قبله لا يدخل الاستغفار في المحرم من المصلحة
بإسناد المحرم من حق الكفر قبله وفيهم المصلحة في حق من هذا التميز وجوبه كما لا يخفى وقد
بان لا يرد قوله قبله لا ان لا يحسن ما لا يصلح لجمع الصلوات ان يمسها به بالمعنى او كان
الاراد في الامام عليه السلام ما هو اصل الكفر في حق المحرم من بعض المذاهب وهو كلف مستغنى
عن هذا الروايات واما ما ذكره في هذا الموضع من ان المحرم من التميز في ذكره انما هو في
ما لا يشرع فيه فوضع به على الارض في جميع ما يوجبه ونداهية الى التميز في قوله لا يشرع في
له عبد الله في حق التميز في التميز كلفه على الارض من غير ان يشرع في جميع ما يوجبه
وصحبه محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن التميز في جميع ما يوجبه
فمنهيب بشي لا يشرع في جميع ما يوجبه في المصالح ونداهية على غيرها من غير تميز
ثورا هذا التميز على ما كان في الفصل في الوضوء والبدن الى التميز في حق ما كان على الارض
والغير من خارج كذا في التميز واجاب الشيخ رحمه الله في التميز في هذه الاخبار بان المصالح الى
الفرق في كذا الفصل لانه اذا لم يشرع في كذا في الفصل في الوضوء في الفصل في التميز في
مكة في الوضوء في الفصل في التميز في كذا في الفصل في التميز في كذا في الفصل في التميز في
التي هي في الفصل في التميز في كذا في الفصل في التميز في كذا في الفصل في التميز في
سبحان الله الذين لا يوجبه المصالح في كذا في الفصل في التميز في كذا في الفصل في التميز في
محرم لا يشرع في التميز في كذا في الفصل في التميز في كذا في الفصل في التميز في
قال في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
لما وضع الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
مما يشرع في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
الشهود من لا يشرع في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
القائلين بعدم وجوب الاستيعاب في المصالح في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
سبحان الله الذين لا يوجبه المصالح في كذا في الفصل في التميز في كذا في الفصل في التميز في
على وجه الاستيعاب في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
الاصح لسان الله الوضوء في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في

الذكر لا يشرع في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
المع كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
اجزاء المصالح في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
الولاية في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
السؤال في التميز في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
عن علي بن ابي طالب في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
وايدى كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
ولا سيما في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
الى ما يوجبه في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
التميز في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
الاجابات المسئلة في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
طلب الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
فيقول دليل على كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
الاجابات المسئلة في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
لادة القيام في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
هو غير جيد في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
ولست دليل على كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
فوجبه في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
من الجائز ان يكون المسئلة في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
التي هي في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
على الابد في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
التحريم في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
عليه في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
المائة ولا يحق في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
الاستيعاب في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في
ذكره ولو لم يذكر في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في كذا في الفصل في

من

الصلاة المكتوبة قال سألته من اجل اني سار في ليلة باردة فها قد بقيت الصلاة فقلت
 قال نعم فاذا اتيت الى البيت اغسل واعد الصلوة مع ضعف سندها الى ان لا يكون على ما
 اعتد من القيد اي كون الخمار وقتها او غير ذلك ان تبدل الموضع باردا وان يكون في
 الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال سأل ابا عبد الله عن الرجل يقبض الخمار في الليلة الباردة
 ويغسل غسله في الماء ان اغسل فقال نعم واصل في الصلاة اغسل واعد الصلوة
 هو لا يغسل على ما اعتد من الخمار واصل في الصلاة الى ان لا يكون على ما اعتد من الخمار واصل
 من الخمار فان كان الغسل في الماء في وقت قريب من عود الخمار مطلقا او قد عود الخمار
 يجوز الجمع لعدم وجوب الطهارة في الموضع ولو كان بعد ما كان في الموضع يمكن ان يغسل في
 الوقت ما بعده من العادة المشي في الموضع لا يجوز في وجوب الصلوة بالماء ولو كان في
 مفتحي العودات جلت في الصلوة الى ان الوقت ما بعده من العادة المشي في الموضع لا يجوز
 عودا واجب وهو الصلوة بالماء وبشكل ان مقتضى العودات جلت في الصلوة الى ان
 الوقت وسى جازا لتأخره في وجوب الصلوة بالماء في الاصح ان يكون في جميع الوقت
 وفي من تعدد عام الجماعة من الخروج مثل ذلك القول الشيخ رحمه الله في النهاية المبسوطة
 الجديد وما يكون مستنده رواية السكوني عن جعفر بن ابي انيس عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
 الزمان في وجوب الجماعة معهم وبعيد ان الضيق في وجوب الجماعة لا يجوز عدم الاعادة لا يجوز
 صلاة مأموها بها اذا قلنا بعدم الفكن من استعمال الماء قبل فوات الجماعة وكذا
 من كان على حدة فحاشا له ان يركب معه سالا اذا انها ولا يخرجه من الجماعة القول الشيخ رحمه الله
 النهاية المبسوطة لان الصلاة على كل من حضر في جماعة الثوب لا بد من اعلانه من رداءه
 السابح الى من لا يعبدهم ان يركب من رجل الى رجل الا ان يركب ولا يحل الصلوة في الموضع
 يشك في وجوبه قال نعم ويصل اذا الصلوات ما غسل واعد الصلوة وهي ضعيفة الشك لان
 جعلها محظورة والاحكام لا اعادة على الاصل صلو ما سأل بها والاربعين الاجزاء
 الثالث على طهارة الماء فان شرب الماء في وجوبه واصل في الصلاة واصل في الصلاة واصل
 الصلوة فقد تقدم الكلام في ذلك فاما الاطهر منه وجوبه لانه من كان في الموضع واعد الصلوة
 ما سأل بها لان الاربعين الاجزاء ولو لم يكن كذلك وقت الصلوة باطل ووجوبها بها سأل
 الثالث في هذا الموضع لا الثالث من عدم الماء وواجب القيد او جوب في موضع غير ذلك
 صلى بعد غسل الوضوء الصلوة حتى ينقضي العود فان خرج الوقت حتى قبل سقوط الترتيب لانه

يستطوع
 او في العود لا
 الخراج من الموضع
 من كثرة النكاح
 يتم ويصلي

وقدر وهو انه ان سقط الاثر من غير ان يكون له في الصلاة في الموضع الذي هو عليه
 شوط في الصلوة مطلقا القول بعد سلم في حيزه رداءه لا يكون له في الصلاة في الموضع الذي هو عليه
 بها ولم يمت من سقوط التكليف سالا فان كان في الموضع مطلقا لم يكن في الموضع الذي هو عليه
 وما حكم بالتمسك من الصلاة بالصلوة والاعادة فلا يجوز في الصلاة في الموضع الذي هو عليه
 الشيخ في المبسوطة من وجوبه في الصلاة بالصلوة والاعادة وهو مع ضعفه لا يدل على تيقن الورد
 نقل عن الحنفية من وجوبه في سائر الموضع ان قال فليكن في كل مكان شوط او كانت الصلوة بجوار
 صلواتها بالحق في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة اختياره في الصلاة في الموضع الذي هو عليه
 تامة في وجوبه في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 وبان الصلوة في وقت ساقط في وقت ساقط في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 والشيخ في المبسوطة لا بد من التيقن في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 الزيادة في سكون صلوات الرجل في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 سقوط الاثر بان كان معقودا في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 على السطح والناظر ووجوبه في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 دخول الصلاة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 الصلوة قبل رجوع المخرج وقيل على من صلواته في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 وبعد التيقن لا يمكن من استعماله في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 بجمعة ويجب عليه استعمال الماء في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 اجاز اهل العلم والاطلاق كلامهم في تحقيقه في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 ما يصح الطهارة والصلوة وبعدها وهو سبيلها كذا في السابق من ان احد باستعمال
 الماء حتى ساق الوقت يجب عليه الطهارة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 بعد الصلوة ولا اعادة على السابق كما يقتضيه في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 اية وثالثها ان يجد في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 والثاني يجب في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 ان اذ ليس بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 عن محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يركب في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة

بها سقوط التكليف بالصلوة
 فان بقي الزمان لم يكف

الزيادة في سكون صلوات الرجل
 في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة
 في الصلاة بالصلوة في الصلاة بالصلوة

[illegible]

يَتَّقُونَ وَلَا يَكُونُوا أَلْمَامِينَ
كَلَامَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ مَا
لَا يَفْقَهُونَ

[illegible]

الماء وهو صافى في كل واحد منهم وفي قعيده بما اذا حصل التمكن من استعمال الجميع اما لو
 تبادلهما الى جانب آخر فليس كذلك خاصة ولو شققتهم الى باقين الا اذا اذ لم يتم
 لولا وجود الماء الاية المجدد كان جنبا فالأظهر ان يجوز له الدخول والاخذ من الماء
 والاعتناء بخارجها ولو لم يكن معه ما يعرف به قد استقر به المشي جواز اغتساله في المجدد
 وهو حسن ان لم يتحقق معه ما يعرف به الجلبول للاصل واختصاصه بالجلوبول للاصل
 اختصاصه بالجلوبول في المجدد كما يتبين فيما سبق ولا ينقض التيمم خروج الوقت
 ما لم يبدش ويجد الماء هذا الحكم مع تيمم من لا يحب اختياره فانه في وقت ما دون
 عمنه الصحيح قالوا لما وجد الماء عليه السلام على الرجل لا يجد الماء انما لكل صلوته فقام
 لا هو في الماء وروى عنه في الصحيح قال قلت لابي جعفر عليه السلام في الرجل يجرى الماء من
 الابل والناس كلهم فقال لم يجدوا ما يشربون ما قلت وانما ما بالنا وروى عنه في
 علما اخر فقلت ان يقول عليه السلام انما يشرب من الماء في شرب الماء في شرب الماء في شرب الماء
 بعد التيمم فقال بعض العامة ينقض التيمم خروج الوقت لانها طهارة صرفة في وقت الوقت
 كالمستحاضة ولا ريب في بطلان التاسع من كان بعض اعضائه من غير الماء لا يتعدى
 غسله للماء ولا مسح رجليه في التيمم ولا ينقض الطهارة من ذلك من لا يشافي شيئا قالوا ان
 شارب غسل الماء الاغصاء التي يثقل عليها وتجرى من الرضوخ في شارب طهارة من
 الماء في التيمم وهو طاهر لان غسله في الماء لا يوجب غسله في التيمم وقطع التيمم
 ينهيه في التيمم رجلا لا يفرغ من غسل الماء ولا مسح رجليه في التيمم وقطع التيمم
 العمدان كان مسكلا ومسح رجليه كان مسكلا ولا يترك ذلك ما ذكره في احكام التيمم من انما
 لو عنت عنتا كاسا مسح عليه ولا يشغل اليدين في موضع السليتين واحصاه من النص
 التيمم في ذلك الحكم الجدير فلا يفرغ من غسل الماء ولا مسح رجليه في التيمم وقطع التيمم
 الخرف وان كان يغسل على هذا في ذلك من السليتين الا ان التيمم لا يشغل اليدين في موضع
 العترة لغسل الطهارة الماء المضمون تحت رجليه وعدم قوله ان التيمم في موضع رجليه
 ولو خرد ما فحسبوا المسئلة على نظره كلهم الا انها في غير موضع العترة
 التيمم صلوته الجواز مع وجود الماء في غير الذب هذا الحكم ذكر الشيخ في كتابه جامع عليه
 باجماع الفقه وبما رواه زعفران بن سماعة قال سالت عن رجل ردت بجماله وهو على رجليه
 قال فغيب يديه على رجليه في التيمم واستعمل الماء في التيمم لان الماء لا يوجب

لست في حجة الجواز مع وجود الماء لكن قيل اذا كان في الجواز وحققوا من الطهارة لها
 كان حقا لان الطهارة لما لم يكن شربا وكان التيمم بعد الطهارة في موضع التيمم لا يوجب
 لان حال التيمم في المجدد المتطهرين من الحائضات قلت عدل على اختياره في هذه الحالة
 ايمه ما رواه الحلي في الحسن قال سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل ترك الحائض وهو على رجليه
 فان ذهب بريقها فاستنوى صلوته عليها قال نعم وصلى **الحكم** في التيمم الجوازات واحكامها
 الغرض في التيمم ما هو في شرب الماء والاب والبول والغائط وما لا يوجب التيمم اذا كان
 الجوز من غير الماء وكان في حراما كالاسد وهو في الماء في كل حال اجمع على الاية
 على حاشية البول والغائط ما لا يوجب التيمم وكان ذلك من الانسان او غيره اذا كان في موضع التيمم
 فالتمس المعتبر والماء في التيمم السليمة الدم الذي يجمع في العرق يخرج اذا قطع شئها بقرعة
 وقع فيها لم يلا انظر ليعرف الذي يخرج منه شئها كالحمل لا الحبال الواردة في حاشية التيمم
 مستقيمة الا ان التيمم منه بول الانسان وول على حاشية من يتركه لا يكون سلقا
 رواه التيمم في الحسن عن عبد الله بن سنان قال قال ابو جعفر عليه السلام غسل يديك من
 ابول ما لا يوجب التيمم وحده الا ان الامر بمقتضى الوجوب والظاهر اجمع بعينه العدم
 حتى تمت وجوب الغسل في التيمم وجبة غيره الا انما قيل بالغسل في التيمم شئها الا
 ما وجب غسل المذلة لرب سائر الاجبان الخشب انما استغنى عن حاشية من امر الشارب
 غسل التيمم والمبتدئ من ملاقاة متصفا قالوا في جميع المذلة اكثر المذلة كانت
 على في تصاعيف هذه المباحث اما الارواح فلم تقبهم على تصديق حاشية من غير
 المأكل على وجه العموم لغسل الاجماع في موضع التيمم في المذلة كانه ذلك وقد يقع
 الخلاف في هذه المسئلة ومرجع من ارجعها جميع الطهارة بن ابي جعفر عليه السلام
 عقله والجمع في التيمم ما هو مطلقا وقال الشيخ في المسئلة بول الطيور ودره كاهها طاهر
 الا المذلة في وقاله المذلة في المأكل فدره طاهر ما هو بول الطيور ودره كاهها طاهر
 واجتنب عليه المعتبر عدل على حاشية العترة بما لا يوجب التيمم قال فانه حاشية موضع التيمم
 لان الخرف في العترة وهو غير يديهما من الشارب ليدل على العموم وان العترة ليست
 مراد في الخرف بل الطاهر اختصاصها بفضله الانسان كما رواه العترة وهو على رجليه
 قال لفرغ العترة اصلها في الدار وسيت هذه الناس بعد الاية كانت تخفى في الخرف
 كفي منها باسم العترة واستدل على الخرف على هذا القول في حاشية عبد الله بن سنان

لما رآه والشيخ والوديع فقال
المعلم هذا الذي يخرج عقيم

وَمِنْ أَلَا أُضِلُّ لَهُ تَزِدُ وَالظَّالِمُونَ
أَفْكَالُكَ الظَّالِمُونَ أَسْمَاءُ الْمُقْتَضَى الْأَمَلِ
وَالْمَعْمُورِ وَلَا تَقْرَأُ فِي الْبَزْدِ
وَحَيْثُ أَقْدَمَ

من الخلق لما فيه من الصلوة فيه كما يشهد قوله تعالى فصل في الصلاة فلو انزل
 ستظاره في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 من قبله مع ان ابن ابي عمير روى عن ابي الحسن ع في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 انزل من قبله فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 فيها ما شئت من اولها ومن قضاها وثلاث فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 من غير فصل فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 انما فصل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 ذكره وقالت في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 المية مع اليوسة اعضاء فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 عن خيرة مع اليوسة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 قبل ان يفسد عليه فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 من اليوسة من الرطوبة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 ومن كذا الموضع فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 من اليوسة حكاه فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 بت وروى الامام في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 عبد الرحمن عن ابي الحسن فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 او شيان في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 السهد في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 العلم المذنب من الجود فيه وهو معلوم الطائفة الاخوان فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 سندها وجود العارض كما في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 ان على ما يطبقون على فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 الجلي عن يمينه فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 احاديث في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 نجاة مع الرطوبة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 مع اليوسة حكاه فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة
 كذا في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة فلو انزل في الصلاة

قال ليس عليه شيء

جہ

المؤلف

الجاهل فقال كذا لا بأس به يستفاد من وافي زيادة وعيد الأجر طهارة النفس
 من المستطاف والجمادى قد احتج بالاحتجاب بما أتى كان قد اكتفى القصر بالإجل لما رواه عيا
 بن جهم عن ابن عبد الله عليه السلام في قصة جرجس بن أبي وهب حين قال إن كان قد
 أكتفى بهذا المصلح فليس من بهادرات صفته والظاهر في رواية الجاهل يقتضي عدم الفرق
 بين من كفر من أكمل العلم ببعضه وبين من كفر في النهاية المشي بما كان من أكمل
 العلم وحكمه بخلاف غيره وهو مطالب وليله ويستفاد من صحيح زرارة استثناء الأتقنة اليهم
 وهو مقرر في كلام الاحتجاب ظاهر المشي بانضمام عليه من الاحتجاب واختلف كلام
 أهل اللغة في معناه فاحتمل أن يكون أصله فعل أكل يقال لما نأى الصفة حتى جرت على
 الجهد ولعل الشئ وإذا فاضل على موضع الوقوف وإن كان استثناء نفس أكثر من أضافه
 بعد تنكير مقتضى الأصل وفي غسل الظاهر من الأتقنة والصدقة وجمان الظاهر ما عدم
 الأصل والظاهر في نفس ظاهر كلام العلامة المشي على الوجوب وهو سوط واختلف
 الاحتجاب في طهارة القلب المستخرج من معنى الملة قد عاين شيخ رحمه الله من الاحتجاب
 المظهر من ترك مقتضى الأصل في صحيح زرارة وعبد الرحمن القندي من مقتضى الملة
 الجماع ويذهب براد بن المسعود والعلامة في الاحتجاب فلهذا في المرتبة ولو روي
 وهو من ابن عبد الله أن علياً عليه السلام سئل عن ثمانية تغلب منها البين فقال
 ذلك للعلم بحضرة الدليل الأول لا يخرج من صفة والآخر من صفة السجدة ما كان واجب
 الرواية في اللغات التي أنكرها كتابه لولا حديث مع الرشيد في الكتب قال حمل عليها
 قال في الذكر فائدة السجدة ما رواه ابن أبي عمير وأبو بصير واستمر في المشي
 بحاشيتها أن تقتضى جدا لموت وكان لا ينبغي بقرع عدم اقتدار اقتضائها بعد الذكبة
 لصريحهم بحاشية ما يغفل من الحي والآخر التي تحتها الحجة إلا أن ذلك في ثبوتها
 والاحتجاب بها بخلاف الاحتجاب في الذكبة للأصل في صحيح زرارة عن جهم بن أبي حمزة
 قال سألت عن قراءة السجدة مع الرجل وهو حي وهو سعة في جبره وأما قال كبار
 بقوله كذا في ذلك ما رواه عبد الله بن جعفر في الصحيح أن أبا بصير السجدة المأمورة على
 للرجل ويعلى ومعه فائدة السجدة لا بأس بذلك ما كان ذكياً يجوز أن يكون المراد ذلك
 الظاهر الأول عدم احتجابها في السجدة الجماع الذي ذكره وكفى ذلك شرها من
 السلام إلا أن يكون غير نجس كالكلب والحزيرة الكافرة التي لا تختلف

2

انما لا يمنع بطلان اللزوم ان لا يلزم عليه ان هذه الالزامات تكون بغيرها ان
 على وجوب غسل يمين اليدين الميت خاصة والميت من ذلك وبالجملة فالواجب ان
 الغسل فيها هو الغسل المتعدي وحسب طهره ضعفه نعم ان الرمي فيها الى مقتضى العمل
 وهو عدم الوجوب من ذلك بل عدم وجوب غسل يمينه وان غسل يمينه وجوب
 وعندما لا يربط بالاحتياط فتحتي الميراث المذكورة **الحاصل** في هذه
 حينئذ انما كان من حيوان يعرف منه بغيره بعد ان لم يمتدحها من الغسل
 قليل وكثير قال الشافعي في العلاء في المذكرة ان الدم من ذنوب الغسل السالم
 كان ما كان لا يلاخل في ذلك الشيء قال العلماء ان الدم المذبح من كل حيوان
 سائر لم يكن خارجا عن موضع من موضع غسله على الاطلاق والمرد المستفاد هنا
 سائر الخاف من ذنوب الغسل كما يدل عليه كلامه سائر كونه وحكي للمع في الميراث ان
 الجنب ما عدا ما اذا كانت سنة الدم دون سنة الدم الذي عنه كقوله لا يلاخل
 لوجوب الغسل وعنه كلامه رحمه الله عدم اختصاص ذلك بالذوق فانه كما ان
 الاجرة كما كانت وقت غسله وكانت غيبا في غيبته او متضمن دون سنة الدم الذي
 يكون سنة كقوله لا يلاخل الا على لوجوب الغسل وان كان في الغسل من دم حيوان
 فان قليلها وكثيرها سواء ولم يفتقر في ذلك على حجة وبغضه الامر اذا لم يمتدحها
 عن الغسل بل من غير تفصيل وقال الصدوق رحمه الله في من لا يضره الفقيه والدم
 اذا احتسب الغسل فلا يربط بالصلوة فيه ما لم يكن بمقداره مقدار دم واحد كان في
 الزم ان لا يضره غسل ولا يربط بالصلوة فيه وان كان الدم دون حصة فلا يربط
 بغسل الا ان يكون دم الحيض فان غيبه غسل الغسل من البول والمني فاما ان كان في
 هذا الحكم الكلام على غيبه ما دون قدر الحصة من الدم وتبعا كان يستند ما دون
 من غسله من الدم عليه السلام قال قال لوط حكتك بجلد فخرجت من دم فقال
 ان اجتمع قدر حصة فغسله والا فلا وشهدوا ايضا رواه الطحاوي قال ما لا يربط
 عن دم البرية يكون في الغسل هل ينفع في ذلك من الصلوة فقال لا وان كان لا يربط
 لبيته من اذعان في غسله في الروايتين من غسله استلزاما الاول فان كان
 وهو شئ من غسله من شئ لم يلاخل ولا يربط من غسله ما لا يلاخل في غسله
 ان سنان والطاهر انهم قد ضعفوا الروايات كثيرا فثبت ان مقتضى غسله في السنة

على ما لا يلاخل من حقه فغسله لا يربط به ان غسله في السنة فغسله في السنة
 لم ينعقد في مقتضى الدم اذا كانا في سنة دم سائر ولا يربط بالصلوة ولا يربط
 لا يربط به ما سائر في سنة دم سائر ولا يربط به ما سائر في سنة دم سائر ولا يربط
 الصلوة ولا يربط به ما سائر في سنة دم سائر ولا يربط به ما سائر في سنة دم سائر
 احكام الصلوة باحراز الغسل من الرمي ولو لم يمتدحها من الدم ولا يربط
 مع قيام الاحتياط في جواب السؤال حيث لا يربط به **الحاصل** في هذه
 اطلاق النسخ في الميراث المذكور واستند في الغسل في السنة من ذنوب الغسل السالم
 خلا من ذلك لم يكن خارجا عن موضع من موضع غسله على الاطلاق والمرد المستفاد هنا
 وهو غسل الاحياء لان شدة الان في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 مع اشتراط كون الطهارة ثابتة في سنة دم سائر ولا يربط به ما سائر في سنة دم سائر
 التي يصيب الغسل في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 كذا في سنة دم سائر في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 والمشي للصلوة ولما هو من الغسل في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 لو انشأ الدم المروي في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 وكذا الكراهة في كل سنة طاهر من الجمل على الاطلاق ولا يربط به ما سائر في سنة دم سائر
 دم الحيض في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 وحكي في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 ولعله يربط بالاحتياط في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 رواه الشيخ في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 به ان قال قلت انما ذكره من الحيض قال ما لا يربط به ما سائر في سنة دم سائر
 يكون في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 وهو احسان غيبا ولما هذا الحكم ثابتا في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 المستفاد من السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 بغسله ان كان في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 وطهره فغسله وان لم يمتدحها من الدم ولا يربط به ما سائر في سنة دم سائر
 عن الرجل يغيب لوجوبه فغسله في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة

في المصنف في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
 ورد بما ظهر من كلام الشيخ رحمه الله

فليست وان لم يكن دخل في سكون فليفتح ما اصاب من ثوبه لان يكون فيه الرزق وقال
 وساتنه حذر من ثوبين اذ كيف يصنع به قال بصل سبع مرات والاصح اخذها من الحكم بجل
 البروقية والامتنان من الفتوة بما قبل جاسة كاسدا. ايضا يقول الاسم وهو صغير
 ولا تزي كل على جوبن فاولده روي في الحاقه باحكامه اطلاق الاسم
 اطلاق العبارة فيفتح عنده الفرق في الحيوان بين كونه سوا الكلب في الحكم كالحمار او
 عفا كالكاشاة وحسن الشيطان بالثوب حكوا جاسة المتولين الجنبين وان باينها
 في الاسم لجاسة فضله وهو على ان العاسة تعالقه على الرزق في ثوبين روي
 الرما يقتضيه الاصل من طهارة الاشياء ولا يصح عدم جاسته انما اذا مضى على امر
 بجل العين وفي القلب والاشياء والوزن قد روي في ثوبين طهارة اعتاد
 الاصحاب في حكم القلب والاشياء طهارة والوزن فقال في ثوبين ثوبين لا يراى
 جميع شربته لا يفرق سبع مرات لان يكون كليا او خيرا وهذا في طهارة
 عناهذين في ثوب فيه القلب والاشياء طهارة والوزن روي في ثوبين في الجنبين
 وبالنظره قال ابن ادريس في ثوبين ثوبين وقال الشيخ في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 كلك وخبره بالثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 مع الرزق وقال في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 ساء من الثوبين لم يورثه وان رغباه وان رغباه في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 الرزق جاسة القلب والاشياء طهارة في الجمع ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 لم يتم بصل على ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 عن فضل الهرة في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 واصيب ذلك ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 روي في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 الصلوة فقال لا يراى وبس الثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 من مسلم قال نعم وذهب من ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 جعفر عن اخيه روي في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 فيها قال غسل ما يات من ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين

عن

عن عبد الرحمن عن بعض اصحابه عن جده عليه السلام قال ما من ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 الارباب او ثوبين السباع حيا او ميتا قال لا يضر ولكن غسل به وقد روي في ثوبين ثوبين
 ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 الاول بالجل على الاشياء بالاشياء طهارة جاسته روي جاسته روي جاسته روي
 بوقوعها في قال في الثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 تركب له كفي من ايامهم جاسته روي في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 رجلا ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 لا يجل برباها ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 بارة الاثر لا يفرق من الرزق لا يفرق من الرزق لا يفرق من الرزق لا يفرق من الرزق
 وان انزع منها ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 بالمسك ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 بان لا يذره المسك كانه في الجنب وعقوبها لان المسك من ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 واما الاثر في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 في الاسم ولما روي على بن يقطين عن ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 ولكن من ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 والاولا في اعم من الحقيقة والجواب ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 الشيخ في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 اصابت ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 لانها ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 لانها ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 عنهما في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 روي في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 عبارة عن ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 منها روي في ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 عبد الله من ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين
 في الثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين

عن عبد الرحمن عن بعض اصحابه عن جده عليه السلام قال ما من ثوبين ثوبين ثوبين ثوبين

عن

عن

لعمركم ان هذا الكتاب وما عكسها انما هو شعار الفارسية التي لا تفرق بين الحق والباطل
على وجهه من غير ان يبين على السمع انما هو الحق بل هو الحق الذي لا يفرق بين الحق والباطل
تصلح الصلوة في ان الشرا من سلفه يصل في زمان اخر من نفس في فلا يصل في زمان اخر
وحسنه بعد الاخر انما هو الله عليه السلام عن سوره البقرة والشر في فقال لا يصح
عبد من سلفه قال سالت لبقه الله عن آية الله التي لا يجوز فقال لا تأكلوا مما اتيكم من
لعمركم ان هذا الكتاب وما عكسها انما هو شعار الفارسية التي لا تفرق بين الحق والباطل
الملة الاصلية فان الخرافات انما هي من افكار السامع ومع انما يكون العبادة فاشبه
الثالث في ادم وطعام الذبيحة والكتاب يصل انما هو سوره البقرة وتخصيصه بالشر
وتخصيصه بالظهور لا وجهه في الطباعة لان ما بعده وهو طعامكم على وجهه شامع
فلمعنا لا نعلم انما هو في تخصيصه هذا الكتاب بالذكور فان سائر الكتاب كذلك وقد يقال ان هذا
التخصيص ان كان خالفا للظاهر لا اذ هو المصير ليدل على الاختلاف عليه ومنها ما هو صحيح
لكن لا ينبغي ان هذا الاختلاف لا يخص وجهه في الفحاشية لا انما هو في غير المصير على وجهه ما هم
لعمركم ان هذا الكتاب وما عكسها انما هو شعار الفارسية التي لا تفرق بين الحق والباطل
عن مواكل اليهودي والشر في فقال لا تأكلوا مما اتيكم من سلفه بل هو الحق الذي لا يفرق بين الحق والباطل
انما هو سوره البقرة والشر في فقال لا تأكلوا مما اتيكم من سلفه بل هو الحق الذي لا يفرق بين الحق والباطل
تصلح الصلوة في ان الشرا من سلفه يصل في زمان اخر من نفس في فلا يصل في زمان اخر
وحسنه بعد الاخر انما هو الله عليه السلام عن سوره البقرة والشر في فقال لا يصح
عبد من سلفه قال سالت لبقه الله عن آية الله التي لا يجوز فقال لا تأكلوا مما اتيكم من
لعمركم ان هذا الكتاب وما عكسها انما هو شعار الفارسية التي لا تفرق بين الحق والباطل
الملة الاصلية فان الخرافات انما هي من افكار السامع ومع انما يكون العبادة فاشبه
الثالث في ادم وطعام الذبيحة والكتاب يصل انما هو سوره البقرة وتخصيصه بالشر
وتخصيصه بالظهور لا وجهه في الطباعة لان ما بعده وهو طعامكم على وجهه شامع
فلمعنا لا نعلم انما هو في تخصيصه هذا الكتاب بالذكور فان سائر الكتاب كذلك وقد يقال ان هذا
التخصيص ان كان خالفا للظاهر لا اذ هو المصير ليدل على الاختلاف عليه ومنها ما هو صحيح
لكن لا ينبغي ان هذا الاختلاف لا يخص وجهه في الفحاشية لا انما هو في غير المصير على وجهه ما هم

هذا الكتاب وما عكسها
انما هو شعار الفارسية
التي لا تفرق بين الحق
والباطل

الحق من الحق والشر من الشر ما هو عكس الفعل وبعبارة اخرى لا يفرق بين الحق والباطل
وانما هو ما بين يدي الخرافات وقال ابن ادم وسلفه عبادة الناس في العبادة وطرد
لنا الاصل وما رواه ابو اسحق في الحسن قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يفرقه فواءه يسئل
فما ان امل من صاحبه ما هو جاف او جاف فبعبارة اخرى من عرفه قال هذا كالمسلم في قوله يسئل
من الخرافات والحكم انما هو الشيخ في التمدد على الخرافات وما في الصحيح عن علي بن ابي طالب
عنه الله عن رجل احبته فليس به فبعبارة اخرى قال يسئل فواءه يسئل من عرفه قال هذا كالمسلم
لا يجوز ان يكون المراد من هذا الخبر لا من عرفه في التورين فبعبارة اخرى من عرفه قال هذا كالمسلم
الخلاف لا يندفع الى التوب وذكر ان الله ان عرفه فبعبارة اخرى من عرفه قال هذا كالمسلم
الحق من الحق والشر من الشر ما هو عكس الفعل وبعبارة اخرى لا يفرق بين الحق والباطل
عن كون من عرفه مع ان الظاهر ان هذا الكتاب انما هو من المصير ليدل على الاختلاف عليه ومنها ما هو صحيح
لكن لا ينبغي ان هذا الاختلاف لا يخص وجهه في الفحاشية لا انما هو في غير المصير على وجهه ما هم
لعمركم ان هذا الكتاب وما عكسها انما هو شعار الفارسية التي لا تفرق بين الحق والباطل
عن مواكل اليهودي والشر في فقال لا تأكلوا مما اتيكم من سلفه بل هو الحق الذي لا يفرق بين الحق والباطل
انما هو سوره البقرة والشر في فقال لا تأكلوا مما اتيكم من سلفه بل هو الحق الذي لا يفرق بين الحق والباطل
تصلح الصلوة في ان الشرا من سلفه يصل في زمان اخر من نفس في فلا يصل في زمان اخر
وحسنه بعد الاخر انما هو الله عليه السلام عن سوره البقرة والشر في فقال لا يصح
عبد من سلفه قال سالت لبقه الله عن آية الله التي لا يجوز فقال لا تأكلوا مما اتيكم من
لعمركم ان هذا الكتاب وما عكسها انما هو شعار الفارسية التي لا تفرق بين الحق والباطل
الملة الاصلية فان الخرافات انما هي من افكار السامع ومع انما يكون العبادة فاشبه
الثالث في ادم وطعام الذبيحة والكتاب يصل انما هو سوره البقرة وتخصيصه بالشر
وتخصيصه بالظهور لا وجهه في الطباعة لان ما بعده وهو طعامكم على وجهه شامع
فلمعنا لا نعلم انما هو في تخصيصه هذا الكتاب بالذكور فان سائر الكتاب كذلك وقد يقال ان هذا
التخصيص ان كان خالفا للظاهر لا اذ هو المصير ليدل على الاختلاف عليه ومنها ما هو صحيح
لكن لا ينبغي ان هذا الاختلاف لا يخص وجهه في الفحاشية لا انما هو في غير المصير على وجهه ما هم

وهو الحق

الحق

卷之四

سب الفرج على الخاصة فيكون فقرتها حراما
وعقبتها الحرام في المجد الحرام

الف

بالحق لا يستلزم ان يكون هذا الامداد الخاص بها لست نفس انما هي عند غيره ولا على غيره
 وبما سألوا على هذا فليكن من غيرهم او لا يستلزم ان يكون السارح او جيب
 على كل الامرين ان احدهما حقيق والآخر متوقع فان قدمت الحقيقة فقد انتقلت
 وان قد متوقع فقد انتقلت والحق بالحق في التقدير وفي الاستلزام مع ان يكون
 ما هو في الامرين ان كانا تلك الامداد وان لم يكن شواها كما لا يخفى فان الامداد لما
 بعينه الخطاب الصحيح لا الضمني كما في الامداد العام عند الجميع وقدرة الواجب على ذلك كما هو في
 هذا القول شيخنا الحق المعاصر لما لا الله بقاءه اجمع عليه بوجه ان فعل ما في الامداد لما
 مستلزم لتلك الواجب الحقيق فيكون هو بالانسان مستلزم لمظهره واما ان فعل الواجب
 الحقيق هو تصرف على ان الامداد هو الوجود فيكون واجباً لان الامداد الواجب الوجودية
 ان لم يظهر في الامداد الخاص وليس كذلك كالمسألة بالنسبة الى ان التقدير مستلزم لتلك
 في الامداد الواجب الحقيق لم تكن كذلك بالصدق وهو حال والواجب الحقيق هو من كونه
 متصفاً وهو ظاهر فيكون واجباً على الاول لان الامداد لا يستلزم ان يكون متصفاً
 وان لم يظهر في الواقع في الوجود مستلزم فيكون في الواقع بامور في حال وجوده
 الواجب المطلق وهو يقع في ذلك دليل في نفسه واجبه وان وجوده في نفسه ان يتوصل بها الى الفعل
 الواجب ومع امتناع ذلك الواجب بوجه التصاريف عند انشاء الداعي الى الفعل في وقت
 ان الامداد الخاص بالواجب هو من ليس له في نفسه وجوده في نفسه في الامداد الخاص بالواجب
 شأه في الامداد الخاص بالواجب كالمكلف سلباً واجب كما في حق الحقيق في نفسه بغيرها
 فلهذا لا يكون الامداد حقيقاً في تلك الحال ومع ذلك القول بالانسان في الامداد في نفسه
 ظهر من حال الامداد في الشيء في وقت معين كونه كماله الكلي ما ياتي في ذلك الوقت لا ان يقال
 ان الكمال في نفس الامداد لا يحصل في نفسه من الامداد وفي الامداد الخاص بالواجب
 هذا القول
 وعينه في الواجب والادراك ما في الشيء في وقت معين من الامداد في وقت
 التي لا نفي لما في وقت معين من الامداد في وقت معين فيكون الامداد في وقت معين
 بما اذا شئ آخر في وقت معين من الامداد في وقت معين فيكون الامداد في وقت معين
 او ما في الامداد في وقت معين من الامداد في وقت معين فيكون الامداد في وقت معين
 الفروع في الامداد في وقت معين من الامداد في وقت معين فيكون الامداد في وقت معين
 قد من في وقت معين من الامداد في وقت معين فيكون الامداد في وقت معين

ان الامداد الخاص بالواجب هو من ليس له في نفسه وجوده في نفسه في الامداد الخاص بالواجب
 شأه في الامداد الخاص بالواجب كالمكلف سلباً واجب كما في حق الحقيق في نفسه بغيرها
 فلهذا لا يكون الامداد حقيقاً في تلك الحال ومع ذلك القول بالانسان في الامداد في نفسه
 ظهر من حال الامداد في الشيء في وقت معين كونه كماله الكلي ما ياتي في ذلك الوقت لا ان يقال
 ان الكمال في نفس الامداد لا يحصل في نفسه من الامداد وفي الامداد الخاص بالواجب

الح

الا ان الحكم بالخرج فقال ان كان بالرجل خرج سائل فله ان يبيع من ماله ما يشاء
 بغيره حتى يرضى بقطع الدية وهذا هو المعنى الذي ان كان بالرجل يبيع من ماله ما يشاء
 وان لم يبدل اليه الماله الاصل وما دعا اليه من الماله يبيع من ماله ما يشاء
 يصلي فقال ان يبيع من ماله ما يشاء وما دعا اليه من الماله يبيع من ماله ما يشاء
 ان يبيع من ماله ما يشاء وما دعا اليه من الماله يبيع من ماله ما يشاء
 الرجل يكون بالرجل سائل والفرج في حله وبما يبيع من ماله ما يشاء
 كما في قوله وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عوف قال يبيع من ماله ما يشاء
 مكان لا يقد على بغيره من الفروج والدم فيسب لولي فقال دعوا عنكم انما لا تفسد
 وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عوف قال يبيع من ماله ما يشاء
 تزل انما كيف يصلي فقال يصلي وان كان ارماسيل ومن ساء من هذا من يبيع من ماله ما يشاء
 قال ان كان الرجل خرج سائل فله ان يبيع من ماله ما يشاء
 لا حول يستفاد من هذه الرواية استغنى عن هذا الدم في الثوب والبدن سوا شئ الله
 ان لا يكون له في نفسه بقطعها بقدر الصلوة كما لا يوجبها بالانثوبة ولا تخفيف
 الخاصة ولا عصب بوضع الدم بحيث يمنع من الخروج وهو كذا استغنى عن البدن
 في المشي وجوبه لا بالرجل مع الامكان ودفع قوله في صحيحه لئلا يردى يصلي في ثوبه ولا يبيعها
 ولا في ثوبه لولا في هذا الدم بجانته ان يبيع من ماله ما يشاء
 قال ان يبيع من ماله ما يشاء بقطعها بقدر الصلوة كما لا يوجبها بالانثوبة ولا تخفيف
 على موضع النقص وهو الدم ولا يبيع من ماله ما يشاء
 البعد احتمال بقاء العوض سكباً لا لظلاله وعدم كسافه المشقة بان لا يكون هو حجرة
 الشهري وذكر جمع من الامداد بالرجل في هذا العود ان يبيع من ماله ما يشاء
 فيه تفهيم غير متفق فكان معلوماً ان الامداد في البيع من ماله ما يشاء
 الفروع فلا يبيع من ماله ما يشاء ولا يبيع من ماله ما يشاء
 يبيع من ماله ما يشاء ولا يبيع من ماله ما يشاء
 الدم المعجز الذي ليس احد له الشك وبما ان على ذلك من كان يبيع من ماله ما يشاء
 الاصحح وعلى ذلك الدم المعجز وهو الخارج من دمي النفس الذي ليس احد له الشك ولا
 دم الفروج والجروح ان كان اقل من درهم على الوجه بان لا يبيع من ماله ما يشاء

الدم وحيث انما تنقل تلك الدم في المجرى والعلية جمل من كنهه وانما الخلق منهم فيما
 يقع قدر الله فعلا لاختلافها بما يوجبها وانما الله تعالى في خلقه انما ينزل الوتر
 من البول والمني والدم فانه يترقى باطلا في وجوبها والدم كذا كان يخرج من ذلك ما وقع
 الاتفاق على العوضه وهو ما دون الدم في ليلته والماء واما الله تعالى في بعضه في
 الصحيح قال قلت لابي عبد الله ما يقول في دم البرغوث قال ليس بارئ قال قلت انكرت كونه
 قال وانكرت ان قلت قال الرجل يكون في ذنبه قطرة الدم لا يعلم في علمه في انفسه فيضيق
 فيكره ما صلى اليه صلواته قال فيصلي ولا يبر صلواته الا ان يكون مقدار الدم حبة فما فضل
 وبعد الصلوة ويخرج حبة الطلوسا فيكون العوض من مقدار الدم انما لما وجد بعد من
 شيان فله وما رواه جليل بن دناج عن بعض اصحابه في جوفه او عبد الله ما رواه قال لا
 بارئ ان صلى الرجل في الترس في الدم شرفا شيا فاشبهه النجس وان كان هذا صاحب جليل في ذلك
 بارئ ما لم يكن جملته من الدم وقال السيد في حبة الاشارة وسالته لاجل ان الله تعالى في
 الاصل والطلاق الا ان الصلوة في حبة لا يزيل ويصل عليه ما رواه الشيخ في الحسن بن محمد
 مسلم قال قلت لابي عبد الله ما يقول في الصلوة قال ان رايته وعليك ثوب فيرثه فانه
 وصل وان لم يكن عليك ثوب فاصنع صلواتك كما افعله عليك وما لم يزل على ثوبه والدم
 فيسرى في رايته لم يزل في رايته وهو اكثر من مقدار الدم فيكون مني فليت غسله
 صليت فيه صلوة كبره فاصنع صلواتك في من جعل الخصى من حبه وقليل السم فان الدم
 في الثوب ان كان قد غلب حبه على حبه صلواتك وان لم يكن رايته حبه في الاصل والصلوة
 وجد لا لانه عليه السم واما لا عادة على ثوبه اكثر من حبه والدم فيضيق بالثوب على
 بالثوب وهو مشفوع السواد ولا يجاوزها فيمنع الاول لا حضا والاشياء اما انما فيها
 واجيب عن الرواية الاولى ان الطعن فيها لا اختار فان الثوب لا يجرى في ثوبه على ما عداها
 قوله عن الثانية بانها انما دللت على حكي لا يبرها لما في المسألة وما عداها
 اما الثانية فليست بانها من وجهها لا لكونها اول في الشرائع واليه ما من ان ذلك يخرج
 كما وجد من الثوب وان يحد من سلم لا يبال في مثل ذلك في الامام واما في غير ذلك
 المنقذ من الامام في مثل هذه الامور انما حصل من قطع الاعضاء بعضها من بعض
 فان اراو كان يصح ما لم يزل في الذود وعنه في الروايات وسالته عن سالت
 عن كتابه سالت عن كتابه في الروايات التي رواها من ذلك الامام فما حصل

الصلوة

قل زهد في الدنيا
 النكاح اكثر من قتل الله

القطع

القطع قهر الامتناع فيبقى الشبه لذلك والجلد المستعان في هذه المسئلة وان يكون
 حبل الاعادة في مضمار الدم على الاستحباب لكان الدم واما في مضماره فله
 فابره هذا الاختلاف في مضماره في المساواة في الروايات التي وقعت عليه هذه المسئلة
 انما انصت لتعليق الحكم على قدر الدم وما زاد او نقص عنه وليس فيه ان يصفى كونه في
 او غيره ولا يبين لعدده وانما يجب حمله ما كان متعاد في ثوبه عليهم السلام وذكر
 الصدوق رحمه الله في من لا يجزى في الفقيه ان المراد بالدم الحار الذي في ذنبه واما
 قال المحدث في الفقه وقال في الجنب ما كانت مسنة من العقد لا على من الايام والدم
 يركبوا فيه بالعلم وقال المحدث في المختار والدم هو الولد الذي في ذنبه واما في بعض
 ليس في ذنبه الحاميين فمضطربا المتأخرين في غير الثوب والدم ونقل عن ابن ابي
 ابراهيم هذه الرواية المنسوبة الى هذه القرية قال ان سبعة اشهر من الحمل لا يجرى
 ما انقص من الكنف ونقل الشهيد في الذكر عن ابن ابي عمير ان الله انما كان الدم هو
 هو البقي بالكلية فيمنع سائر ما من البقي في ذنبه في حله في حبه في ذنبه
 ثمانية دوايق وقال ان الثوب كان في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه
 الا في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه
 الملك جمع بينهما واخذوا الدم منها اسفل ما لا سلام على سبعة دوايق هذا كله في
 ومقتضا وان الدم كان يظن على الثوب في ذنبه وانما يظن في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه
 متقدم على ثوب الصادق عليه السلام في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه
 قوله لا لانه على السواد ولا يجاوزها فيمنع الاول لا حضا والاشياء اما انما فيها
 لم يعلم بل هو في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه
 بالاطراف الدم في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه
 اذ الله قليله في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه
 قار الصلوة من ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه
 سواد وجمع صفت سندها في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه
 الا في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه
 في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه
 هذه الرواية المنسوبة عن ابن ابي عمير في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه في ذنبه

وتنوبه عن عبدالله بن سنان عن اخيه قتيبة عن ابيه عليه السلام قال كان على
الانسان اربعة اعمال لا يجوز ان يخلو فيها وحده فلا يسل في بيته وان كان فيه قد نزل
الانفس وانكروا له والصلوات والنجاة وما اشبه ذلك وعن جابر بن عبد الله عن
ابيه عبدالله عليه السلام الرجل يصلي في الخلاء الذي قد اصابه من نفاق اذا كان بماله
في الصلاة فلا يبر عن امرهم بل يلبس الباطل عن جدهم عن ابيه عبدالله عليه السلام قال لا يخلو
شيء الا الذي لا يجوز الصلاة فيه وحده يصيبه النقص مثل الفلوس وانكروا الجور
وهذه الامور فان كانت ما بين ضعف وسيل الاذا انصف من الحق من غير هذه
الاشياء مطابقا لمقتضى العمل وقوى الاحتياط فلا بأس بها حتى ماؤها ما شاء
القول قال ابن ابي عمير لا يصح في الفقه ومن اصابه وسوسه وعاشه وكثره او
حد بل وسوسه حتى او لم يدم او غايط فلا يزال في الصلاة فيه وذلك ان الصلاة لا تقبل في
منها وحده وبشكل ان الصلاة تقبل في الصلاة فيها وهذا اذا كانت كثيرة بحيث تكسر
العورة بها فلا تقبل الا في جليلها من افعال الصلاة وفي المراتب ان الصلاة لا تقبل فيها
وحدها مع بقائها على الكيفية المحضة ولا يخلو على العامة الصغيرة التي يمكن ستر العورة
بها كما ان الصلاة لا تقبل الا في جليلها من افعال الصلاة وفي المراتب ان الصلاة لا تقبل فيها
المسابقة من اشياء ما بدلتها بغيرها بعد الثوب والجسد والعمامة لا تصح
عليها احدا شرب عرق كرمها على الكيفية المحضة **القول** الرجل المتصل في الصلاة
بجاءه صدقة الراس لم يطل صلاته على الاظهر وهو اختيار الشيخ في الخلاف والمحققين
وقطع في الميسر باطلان واختاره ابن ابي عمير والاشربة جمل من كتبه مع اقرانه المشي
بانه لم يزل على ذلك دليل عليه واجمع عليه الشيخ لا يخلو في الصلاة فمثل صلواته
لو كانت الصلاة على شئ لم يذنبه وضعت الوجهين ظاهره ان الصلاة لا تقبل الا في جليلها من افعال الصلاة
يعارض صلاة البراءة وان كانت صادرة على المخطوب ومن غلبه البراءة لعل ان حال الصلاة
مطل للصلاة اذا لم تصل بالثوب والبدن وعلى ما ذكرناه في خارجة لحدس القادة
بل كفى الانسان من التفتت كما به عليه في الذكرى قاله من اعتبر بقيد العامة لم يزل المتفتت
علاوة الصلاة فيه وحده بل ما شاءه القياس على جليل الحيوان **القول** اذا جرح عظمه سقط
بحر وجب عليه ما يوجب الثأنا والمثقة فالاحتياط واحتمل السهد في الذكرى علم
الرجوب اذا اكتفى لهم لا يخلو في الماظر وهو تجوز جزم الشيخ في المبسوط باطلان الصلاة

هذا الحديث يدل على ان الصلاة لا تقبل في جليلها من افعال الصلاة وفي المراتب ان الصلاة لا تقبل فيها وحدها مع بقائها على الكيفية المحضة ولا يخلو على العامة الصغيرة التي يمكن ستر العورة بها كما ان الصلاة لا تقبل الا في جليلها من افعال الصلاة وفي المراتب ان الصلاة لا تقبل فيها المسابقة من اشياء ما بدلتها بغيرها بعد الثوب والجسد والعمامة لا تصح عليها احدا شرب عرق كرمها على الكيفية المحضة

نحو

لواصل

لواصل القاع مع الانسان لا يخلو في جليلها من افعال الصلاة وفي المراتب ان الصلاة لا تقبل فيها وحدها مع بقائها على الكيفية المحضة ولا يخلو على العامة الصغيرة التي يمكن ستر العورة بها كما ان الصلاة لا تقبل الا في جليلها من افعال الصلاة وفي المراتب ان الصلاة لا تقبل فيها المسابقة من اشياء ما بدلتها بغيرها بعد الثوب والجسد والعمامة لا تصح عليها احدا شرب عرق كرمها على الكيفية المحضة

هو

لواصل القاع مع الانسان لا يخلو في جليلها من افعال الصلاة وفي المراتب ان الصلاة لا تقبل فيها وحدها مع بقائها على الكيفية المحضة ولا يخلو على العامة الصغيرة التي يمكن ستر العورة بها كما ان الصلاة لا تقبل الا في جليلها من افعال الصلاة وفي المراتب ان الصلاة لا تقبل فيها المسابقة من اشياء ما بدلتها بغيرها بعد الثوب والجسد والعمامة لا تصح عليها احدا شرب عرق كرمها على الكيفية المحضة

تفہیم

فعلية إعادة الصلوات المكتوبة في الوقتين الثاني والثالث خلاف المحدثين مع تقدير
الضعف اليها من حيث الاستصحاب الكثرة بحملها على الضابط بل ربما افادته بظاهرها
عدم اعتبار طهارة حال الوضوء وهو مشكل لان محقق لم يوافق في ذلك على
ان المولى قد تحقق وصول المولى الى البيت على وجه لا يكون فيه اعضا الوضوء وقوله
لان الوقت خلاف المحدثين ان كونهما لزمان في الثاني والثالث بعينه خلاف مخالفته
البدن الحكيم والاعظم عدم وجوب إعادة الصلوة مستنده ومطابقته لمقتضى الأصل
والعمومات حمل ما تضمن الامر بالإعادة على الاحتياط **الثانية** ان يكون جاهلا بالواجب
اوله على ما خرج من صلواته وقد اختلف الاحتياط في حكمه ايضا فقال الشيخ رحمه الله في
موضع من التمهيد والغيد والترغيب وان الدين انما لا إعادة عليه بطلافا وقال في المبسوط
مبدأ الوقت لا في خارجها اختاره في ايامها من المنهاية ايضا وظاهرهم الاتفاق
على عدم وجوب إعادة اوله على من خرجها الوقت ونقل عليه ان هذا في جهل بالاحتياط
محميا ويعلقون به عبارة المشي في حق الخلاف غير اجماع والمعتبر عدم وجوب إعادة
مطلقا لما انما في صلوة لمعادها من عاقلات فمقتضى الاحتياط ان الامر يقتضي الإعادة
ومارواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل صلى في غير وقت من سائر اوقات فادعى انما عليه صلوة قال ان كان
له علم فاجبه واما حصيل المصطفى عن ابي جعفر ع في النوم ان ابر على فادعى انهم قالوا ان
له حكم ما خرج على خلاف الصلوة وقال الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال ذكر
التي في فنده وجعلت من الليل ثم قال انما ما بالتي قبل او بعد ما تعلق بالصلاة
فصلان لا إعادة للصلوة وانما انت نظرت في ذلك فلم تبه فيه ثم قلت فيه ثوابه بطلان
إعادة عليه وكذلك لا يعمل الشاهد من قوله في الذكر بعد نقل هذه الروايات
قل لا إعادة على من اجهد قبل الصلوة وسعد غيره من هذا الخبر فقل الصلوة في
في الثاني قبل الحائز في وجهه اعد صلواتا ما انما لو كنت غائبا لم تكن عليك شيء
ان لو كان احاد قولنا انقل خبره عاين اوله في رواية لا تعلق بين الادارة على
الغالب مع انشاء الاحتياط اما الثانية فظاهرها انها افادت على الإعادة من الصلوة
المؤيد ان في حال الحائز بعدم وضع الفصل لا الوجه الثاني وهو خلاف على الزعم وقوله
اما ان لو كنت غائبا لم تكن عليك شيء يمكن ان يكون لهام في المتكلمة فلو كانت

هذا الكتاب هو الذي كان في دار
الملك في بغداد في سنة ١٢٠٠
هـ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

الارض يظهر بعضها بعضا فيكون كمن غشاها من الارض يظهر بعضها وهو لا يخلو من الغسل
 واحدة بعض الاشياء وهو الغسل والغسل ان يكون الغسل ان يغسل القدم والغسل اذا غس
 بماء فانه بعض الارض الحجة يظهر البعض الارض الطاهر الذي عليه المطهر في الحقيقة وانما بعض
 الارض يظهر بعض الارض يظهر من هذه الروايات طهارة اسفل القدم والمطهر
 وفيها السجدة بالارض حتى يزول عن الحفاضة ويظهر من تحتها حتى يزول الكفاة في
 طهارة اسفل القدم ويظهر الارض ايضا كما قال الرازي في الجندال الى الان لا يخلو من الغسل
 وهو ما كان بالارض وهذه الروايات ولا خلاف ان الطهر بالارض هو الارض المولود على
 هذا فلو كان اسفل القدم والغسل يغسل الحفاضة فيرى شيئا كالماء بالارض يظهر من تحتها
 الارض يقال بعض العامة جبر الحفاضة كمن لا يستره وان كان يغسل في الماء لا يستر
 في طهره طاهر من الجندال في طهارة الارض بوجهه ولا يستره ولا يستره
 بل كمن يستره الى ان يغسل من تحتها على السجدة فيرى شيئا كالماء بالارض يظهر من تحتها
 وحصل ولا ينفى ذلك تعليق الحكمة ورواها على ما في الخبرين وان كان الغسل في
 لذلك عدم تحقيقه في الارض من دون غسل من تحتها في هذه الروايات وهو ضعيف
 لا فرق بين الغسل والغسل في غيرهما من الغسل ولو لم يكن الغسل في حفاضة
 لم يكن الغسل في حفاضة ولا يخلو من الغسل في حفاضة ولا يخلو من الغسل في حفاضة
 انما لا يخلو من الغسل في حفاضة ولا يخلو من الغسل في حفاضة ولا يخلو من الغسل في حفاضة
 الغسل من عدم الحفاضة الغسل في حفاضة ولا يخلو من الغسل في حفاضة ولا يخلو من الغسل في حفاضة
 في المعبر بما رواه ابن ابي عمير عن الحسن بن صالح بن الهيثم عن ابي عبد الله ع عن ابي بصير ع
 عليه فضيلته السجدة في حفاضة الثوب فقال لا بأس بها اصلها من الماء كمن يستره
 وقال ان هذه الروايات انما يخلو من الغسل في حفاضة ولا يخلو من الغسل في حفاضة ولا يخلو من الغسل في حفاضة
 الحكم على وجهه لا يمكن ان يستدل به بالاصل والعمومات انما هي على عدم الغسل في حفاضة
 بالافاق ورسوله انما هي على وجهه لا يمكن ان يستدل به بالاصل والعمومات انما هي على عدم الغسل في حفاضة
 الشيخ في التنبيه والاستبصار في المطهر الذي هو من المراتب كحكم الماء الجاهل لا يستره ولا
 في كونه لا يستره ولا يستره واستدل عليه بحجة هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع عن ابي بصير ع
 احد ما رواه الاحزاب ما الطهر فاستطاع ان يصاب في رجله فيستره ذلك ولا يخلو من الغسل في حفاضة
 في الزاوية بالافاق مع انما هو في الرواية يكون ذلك لان السجدة حفاضة ولا يستره ولا يستره

علي بن جعفر قال سألنا الحسن بن محمد عن علي بن الحسين ع عن ابي عبد الله ع عن ابي بصير ع
 ثم نصيبه المذكور ما يستره فانه لا يستره فلا بأس به قال في المتن هذه الرواية
 لا يدل على استنطاق الجريان لان الرواية لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 اقصى ما يخلو من الغسل في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 فعل وجهه فوقفنا على ان الجريان يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 والمسند لعل السجدة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 الماء الذي يغسل به الحفاضة في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 اولا هو كمن يستره على السجدة في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 المتقضى به حيث حكم طهارة الماء الذي يغسل به الحفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 الشيخ في التنبيه حيث حكم طهارة العسل الثاني في قوله لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 تقدم الكلام في هذه المسئلة في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 الارض يظهر الارض مع قبا على طهارة القبا في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 اذا قال على وجهه من الارض يظهره حاله في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 ويرجع في ذلك الى حفاضة طهارة الماء الذي يغسل به الحفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 كما ان يقال في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 ذلك انما هو من الارض الى موضع اخر ليس هو في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 ارجو ومحمد بن الحسن ع قال سألنا الحسن بن محمد عن علي بن الحسين ع عن ابي عبد الله ع عن ابي بصير ع
 لسانه بال حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 ثم قال على وجهه لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 ان يكون الماء اية على طهارة واستكمال الغسل في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 الماء المغسل من حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 جعلها ان يغسل ما غيرها في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 راحة الارض ومصلحتها في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 الحفل لان يغسل ذلك في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 على وجهه الحكم وهو حديد على اصغر من طهارة الماء الذي يغسل به الحفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان
 القول في الاية لا يجوز الاكل والشربة اية من ذهب وفسره في حفاضة لا يستره طاهر الماء يظهر الجريان هو مشكل فيمكن ان يقال ان

ثم يرقى الغسل الفعالة ما به ان يكون انصافه وهو يتبين ولم يركب فليس هو الماء ولا غيره
ما دواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام ما انما غسل في الماء
ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
حل فيه ولا يغسل من اجل ذلك فقلت انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
حتى يستقر ان يغسل في الصحيح عن سماعة بن مهران قال سالت ابا عبد الله عليه السلام ما انما غسل في الماء
المحرم وهم الخبثات وهم يتربون الخبثات حتى لا يكونوا الا غسلاً او غسلاً في الماء
فلم قال محرم فقلت له قيساً وخطبه وقلت انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
حين ارتفع النهار وكان في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
ابعد الله من الصلوة في ثوب المحرم فقال ثوب الماء وفي الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
لرضا عليه السلام الخياط انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
سنة على كل لباس ولا يجوز استعمال ثوبين في الغسل الا كانا من طاهر او كانا من الخبيث الا ان كانا
بغيره في الغسل في ثوب الطهارة سنة واطلاق الغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء
والا يباح في الغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
التي سواها لا يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
لا يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
عن الانعام بالمسح وانما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
انما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
كل شيء من الصلوة واجتماع الفحشاء والشيخ في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
عن الحسين بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
وانما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
ويمكن ان يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
عن جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
اولاً من غسله وسبب ولكن لا يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
عن الحسن بن احمد عن ابي عبد الله عليه السلام في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
وبالحقيقة فالحقيقة انما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء

شما لا يجوز

وهو انما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
الاصل ويجوز المنع من استعمال الماء في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
ويقطع الشك ان من غسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
ان يربح الاصل هذا الاستصحاب من كماله السابق وقد تقدم ما اتكلم فيه من انما يغسل في الماء
ان الحق استمر الحكم وقد قيل انما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
هنا ان لا يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
به من انما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
ثم انما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
والذي ذكره من كماله السابق من كماله السابق من كماله السابق من كماله السابق من كماله السابق من كماله السابق
كما في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
انما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
قلت لا يجوز غسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
انما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
احتساب ما لا يجوز غسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
والمنع في المباح فمن اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
الخلافة بان لا يجوز غسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
الا لا الاصل والعبدات السالمة من المعاصي وانما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
تفصيل من الخلاف كما في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
بعد غسل الوضوء من ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
شأنه الغسل وجوز استعماله بعد ذلك في المباح والجلد في المباح والجلد في المباح والجلد في المباح
والشئ وبكره ما كان خيراً او قوماً او خيراً او قوماً او خيراً او قوماً او خيراً او قوماً او خيراً او قوماً او خيراً او قوماً
اختاره الشيخ وانما يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
من او في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
اوله يغسل في ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء
الماء اسم من ثوب من اسماء الغسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء ثوباً ما انما غسل في الماء

الرواية ان شاء الله اعلم ان مقتضى
العبادة توفيق استعمال الجاهل على رتبة
تليق بمكانة الطهارة في الغسل

يعين

في الصحيح عن أبي بصير عن أبي

عبد الله صافات الله عليه
فلا عمل قر ثلاث ركعات مفصل

2

7

وإحاطة

1. 2. 3.

15. 12. 1957

1

ع

17

...

22

5
6

1

انكرونا اننا قد فصلنا عن الاولين بالسلام والمستغفر ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي
حضر بن الحارث قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التسليم في الركعتين في الركعة الاولى فقال لا
كان ذلك جائزا فارجع وقل انك قد فعلت في الصحيح من غير ان يروى عن ابي عبد الله
قال لا بأس ان يصلي الركعتين من اوتر ثم يصلي ركعتين جازية في الصحيح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
قال لا اوافي اولا ركعة ثلاثين فيلزم ان يصلي ركعة واحدة في الركعتين وقطع الركعة واما الركعة وقد
ورد في عدة اخبار ان خير بين الفصل وعدمه كشيء يتعقب عن شيبه قال سالت ابا عبد الله
عن التسليم في ركعتي اوتر فقال ان شئت قلت وان شئت قلت لم يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
لا يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر فقال ان شئت قلت وان شئت قلت لم يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
تارة بالجل على التقدمة تارة بالسلام في الركعة الاولى عليه السلام عليه السلام وكرهه وكرهه في الركعة الاولى
السلام عنها وعلى عبادها فانه ان السلام عليها في الركعة الاولى من الصلوة فانها
لها بالصحة اخرى وان شاء ركعها فانه ان المذهب بالسلام في الركعة الاولى من الصلوة فانها
بالسلام في كل ذلك من غير ان يصلي ركعة من اوتر وقيل ان خير بين الفصل والصل وسبح
الفصل كان وجها فاما **الركعة** في الركعتين الاولى من اوتر التوسعة والاشعة
بعد الحمد وفي الركعة الثانية التوسعة قال ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال
سالت ابا عبد الله عن الركعة في اوتر فقال كان بين وبينك باب كان لا يصلي في الركعة
فعله من كان يوافي قوله احدنا في انهما قال كذا قال لا يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
عن يعقوب بن يقطين قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن اوتر في الركعة الاولى من اوتر
اصلي في الركعة الاولى من اوتر فقال لا يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
هو الله احد **الركعة** في الركعة الاولى من اوتر فقال لا يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
سالت عن القوت وفي اوتر في الركعة الاولى من اوتر فقال لا يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
عمار بن قنبر قال سالت ابا عبد الله عن اوتر في الركعة الاولى من اوتر فقال لا يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
في اوتر في الركعة الاولى من اوتر فقال لا يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
الدين والارباب في الركعة الاولى من اوتر فقال لا يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
فصل الله على رساله وقد وجدنا في الركعة الاولى من اوتر فقال لا يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
في ركعة من اوتر فقال لا يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر
في ركعة من اوتر فقال لا يصح من غير ان يصلي ركعة من اوتر

10

[illegible]

تسبب لك اليسر وتعد باليمن
الاستغفار وكان رسول الله
صلى الله عليه وآله يستغفر
في الوضوء بين مرة ومرة

فليس هكذا حدثنا أنا عن ثمانية من
صلواتنا قبل على صلواته لم يحدث
أحد جاهد لم يخلص منها أقبل الله
عليه ما أجزل ^(مولى) عليا

الأمير

[illegible]

صفحتها و قد لا تسم وغيره اوعلم بان من احد ما زلة العقل بعد فقهه فقولوا له انما
اوجده بعد عدله كما يتقن بعض البلاد كرك وصفا في بعض الارضه وذلك ان الشمس تاطلت
وقد كل شخص قام على الارض على قوليه انما المغرب لم يزل المشرق كل اوقت حتى
تصل الى الاربعه نصف النهار وهي دائرة عظمى موهوبه تقابل بين المشرق والمغرب في ان الشئ
مجانا انظر الى ذلك او بعد من وصل الى الاربعه نصف النهار فاذا كانت الشمس عن دائرة نصف
النهار الى المغرب فان ذلك قد وقع في الاربعه الا انما حدث ان في جانب المشرق وان كان قد
شبهه في وقت لا فاذا اردت قياس ما عندك بعد فقهك الشمس من الانوار من وجهه لا
ويصدق ان كان دون الاول او بعد ذلك فلا لان انهم زلوا وان فقدت ذلك وقد قد هذا
شعده اجابوا كما ترى اعراق الفلك لا بعد ذلك جعلت فكان في وقت الصلوة فقبل ان يفت
يبدأ واما اذا كانت يطلب شيئا على ارباع ساعة فخذ هذا الخبط قال نعم فانك اوجده
فقب على الشمس ثم قال ان الشمس اذا طلعت كان في وقتها اربع ايام فصر حتى تهبط فاذا كانت
راوت قال ان السنين اربعة فصل اظهر ثم قبل وقد قد دع وصل العصر وها على على على
تذكر عدوا ويهداه من زوايا الشمس فقال او بعد ذلك عليه اسلم فانه هو اظهر الشمس
وان زاد فهو ابن فاعلم فادله ثم فاعلم فقص فلم يزل فاذا زال الظل بعد النقص فخذ ذلك
وخط ذلك الدائرة الهندية وبها يخرج خط نصف النهار والارتفاع على خط الشمس
المصوب ثم ذكر الدائرة عليه كان وقت الانوار واما العلة على الجوانب الدقه المشرقة
اول الزوال وطرفها ان يتيقن وتوالتا من الضلع الى الجانب الذي فيه المشرقة ثم من الانوار الى
من ارتفاع وخطها من المشرقة ثم جاز على ما دارة اي بعد كان ونسب على كرهه قياس
عنه وقد حدد الاراس كمن قوليه قد وقع في دائرة تقرب الى استقامة عند مخرجها
زوايا قوائم ومعلوم ذلك انما كانت من القياس وخط الدائرة بعدا وبعيد في خطها
وتوجد من الظل عند وصوله الى خطها من الانوار فيها او على خطها ثم مر به وجد ان
قبل خروج الظل من الدائرة في الدائرة ثم خرج على خطها من الانوار وصل ما بين الدائرة من خط
منقسم في خطها من الانوار وكنتي فضع على المشرقة المشرقة من قسمه خطا مستقيما
بالرأس على خط نصف النهار فاذا اتى القياس على خطها من الخط الذي هو خط نصف
النهار كانت الشمس وسطا على المشرقة فاذا ابتعدا من الظل خرج عن خطها وانما
سلك المشرقة الى الجوانب ان تستقل اقلها وانما بقابل اهل العواك كما يكون من جملتها

وَالْحَقُّ مَعَهُ
وَالْحَقُّ مَعَهُ
وَالْحَقُّ مَعَهُ

باعتدال و قوتها

ما انما اراد ان يفسر كلامه على الجملة واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
الان يفسر كلامه على الجملة واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
وهو حط الى الدنيا ففسر كلامه واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
وهو احتيا الى المصطفى في السيرة والاعتقاد واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
والعرب واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
المتعلق بالتمثيل في قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
الانواع في قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
فاما كلمة فاما في قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
عند المصطفى في السيرة والاعتقاد واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
فذهب حجة الشمس على قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
هذين الوقيين واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
فالاصح على الجملة واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
وعنه في قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
سبطان واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
معونة من عمار عن عبد الله واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
الشمس واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
شديد العناد كما في قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
والاكثر المتانة واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
وقت كونه جعفر بن محمد واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
الاشارة الى ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
تزلزل كل حال واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
في الذكرى فاما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
عبد الله واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
بلال قال كنهية في قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
فكتب لا يجوز ذلك في القسطنطينية واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة
وجب الجمع وتصلح في ذلك لاسباب واما قوله ان الله قد اراد ان يفسر كلامه على الجملة

از

28/11/1911

12

سیدھا

منها الا ان في هذا اننا قلنا في هذه الاوقات الحافض بها من دون ان يخرج
 الاصل اما ما ذكره من الجمع فيكون الشافعي فيه ان الضيق من الاحتياج يمكن ما ذكره كثيرا
 يمكن تخصيص عموم ذات السبب ما دل على كراهة الصلوة في الاوقات كان معها عوارض
 فتقدم احدها يحتاج الى الجمع ويكفي السبب فيه ان يخرج عن طريق التخصيص في عموم ما يخط
 الكراهة فخلو الفراغ وقضاء الوقتان كان بهما واحدا عن شريعتي السبب بالخلو ما ذكره
 وحيث ان الصلوة والاعلان يظهر الصدق في الوقت فبعد الحكم من صلواته قال وقد روي عن
 الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها لان الشمس تطلع في وقتها وتغرب في وقتها
 الا انه روي على جماعة من مائتين اعلى من الحسين بن محمد بن جعفر الانباري انه روي عن جعفر
 وروى عن جابر بن محمد بن عيسى الهروي قال سمعت ابا سنان السلمي يقول ان الصلوة عند
 طلوع الشمس وعند غروبها فلو كان كان كقولنا ان اوقات الشمس تطلع من وقتها وتغرب
 من وقتها فلو ان اوقات الشيطان تطلع من وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات الشيطان تطلع
 الشيطان في التهذيب بعد ما روي في الاحتياط في الصلاة في وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات
 طلوع الشمس وعند غروبها وتغرب من وقتها وتطلع من وقتها فلو ان اوقات الشيطان تطلع
 وقتها وحمل اختيارنا على النية فلو ان اوقات الشيطان تطلع من وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات
 الشيطان تطلع من وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات الشيطان تطلع من وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات
 عن النبي صلى الله عليه وآله وقال لا ينبغي ان يخرج من النية في وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات
 تلك الملاحظة لا ينبغي ان يتكلم بها النبي صلى الله عليه وآله في وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات
 من النبي صلى الله عليه وآله في وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات الشيطان تطلع من وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات
 على النبي صلى الله عليه وآله في وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات الشيطان تطلع من وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات
 بالرواية وتغرب من وقتها وتطلع من وقتها فلو ان اوقات الشيطان تطلع من وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات
 بعضا من الحديث ثمانية ان الصلوة جازية فيها السابعة ما يقرب من السابعة
 لا احتج بجوابه ولو ان اوقات الشيطان تطلع من وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات
 اختياره التمس من حجة ما يجزى في وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات الشيطان تطلع من وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات
 الحكم العمومي لزم وساروا في الصلوة من وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات الشيطان تطلع من وقتها وتغرب من وقتها فلو ان اوقات
 فعمدوا فيهم قالوا هو ان يجعل على نفسه سببا من الصلوة او ذكر حقيقة ذلك من الليل
 فضبطه بالانوار فسلط بالانوار فضبطه بالليل وعلى ان اوجب في كتابه عن الصادق

فانتم

٥

بِالْإِيمَانِ

[illegible]

جماعة في المسجد لا يلبسها المارءة معونتين وهن في الصبح عن عبد الله عليه السلام
 قال كان المؤمنون باقى النبي صلى الله عليه وآله صلاة الظهر فيقول الله رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم ابراهيم بن ابي طالب قال لا استأجر وقال
 الصديق رحمه الله في كتابه ان معنى الاستحباب المسارعة فعلها وهو محقق وقال
 الشيخ في الخلاص قدوم الظهر في اول الوقت افضل وان كان الحر يدلي بانه اجزء قليل لا
 رخصة وهذا يصح به لعدم استحباب الاستحباب لا يبرأ من محذور المشقة وصلوا في اول الوقت
 كان افضل وهو حسن في التفرع عن مضمحل لا خيار للصحة المستندة بمثل هذا الخبر
 المحلل بشكل **الثانية** لو ظهر ان صلى الظهر فاستقل بعضه فان ذكر وهو في
 عدله يتبعه حتى ذكره فيها بقاء من الصلوة حتى اتمها وان قلنا باستحبابه لا يبرأ من شيء
 ولا يبرأ من محذور العزل من وقوع الثانية في وقت الحظ الاول والمستند ومن لم يخطئ
 هذا افضل بعد ذلك والاصل في العزل بعد الاجماع للمقول بها استصحابا رواه
 الشيخ في الحسن عن عبد الله عليه السلام قال ما لم ينزل رجل من قبل في العصر ذكر وهو
 يعني ان يخرج على الاول قال في الصلاة الاولى التي فاتت وبينا في صلاة العصر
 فتوفي في صلواتهم صارت له زيادة في الصبح عن بعضهم قال وان ثبت الظهر حتى حلت
 العصر فذكر فيها صلاة الصلوة او بعد فقلت بها فانها الاولى ثم صلى العصر فاعاد
 اربع كان اربع قال الشيخ في الخلاص قوله عليه السلام او بعد فقلت بها المارءة ما في الخبر
 واول قبل ان يركع وهو جيد **وان** لو ركع في وقت كان على ما في الاول الوقت
 بعد ان صلى الظهر من اول الوقت سجدا وانها على قولنا بوجوبه من اول الوقت من اول
 الثانية من فرضين لا يبرأ من صلاة العصر في وقتها انما الوقت لا يبرأ من صلاة
 صلاة العصر في وقتها زيادة وان كانت صلاة العصر في وقتها من وقتها من وقتها
 وفي الخبر صحت صلاة العصر من اول الوقت حتى قرب الشفق وقد كان صلى العصر ان كان
 ان صلى قبل ان تغرب الشمس ما بها او الاصل في المغرب ثم صلاها لكن لما كان في
 الاولى في اول الوقت مستعدا بها الشكل حال الغرض من هنا في جعل القول في انقضاء
 الاستماع فعل الثانية في اول الوقت مطلقا كما بيناه فيما سبق **وان** كان في
 الوقت شرا او صل وهو في احوال الوقت فاعادها الاخر مع وقته في اول الوقت في
 الشكاليه وقد تقدم مستند ما في الخلاص في هذا اذا دخل الوقت لم يشأ وهو ما تقدم

في الاشبه الحكم بالعلم
 من اختصاص الظاهر
 من اختصاص الظاهر

المارءة في المسجد لا يلبسها المارءة معونتين وهن في الصبح عن عبد الله عليه السلام
 قال كان المؤمنون باقى النبي صلى الله عليه وآله صلاة الظهر فيقول الله رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم ابراهيم بن ابي طالب قال لا استأجر وقال
 الصديق رحمه الله في كتابه ان معنى الاستحباب المسارعة فعلها وهو محقق وقال
 الشيخ في الخلاص قدوم الظهر في اول الوقت افضل وان كان الحر يدلي بانه اجزء قليل لا
 رخصة وهذا يصح به لعدم استحباب الاستحباب لا يبرأ من محذور المشقة وصلوا في اول الوقت
 كان افضل وهو حسن في التفرع عن مضمحل لا خيار للصحة المستندة بمثل هذا الخبر
 المحلل بشكل **الثانية** لو ظهر ان صلى الظهر فاستقل بعضه فان ذكر وهو في
 عدله يتبعه حتى ذكره فيها بقاء من الصلوة حتى اتمها وان قلنا باستحبابه لا يبرأ من شيء
 ولا يبرأ من محذور العزل من وقوع الثانية في وقت الحظ الاول والمستند ومن لم يخطئ
 هذا افضل بعد ذلك والاصل في العزل بعد الاجماع للمقول بها استصحابا رواه
 الشيخ في الحسن عن عبد الله عليه السلام قال ما لم ينزل رجل من قبل في العصر ذكر وهو
 يعني ان يخرج على الاول قال في الصلاة الاولى التي فاتت وبينا في صلاة العصر
 فتوفي في صلواتهم صارت له زيادة في الصبح عن بعضهم قال وان ثبت الظهر حتى حلت
 العصر فذكر فيها صلاة الصلوة او بعد فقلت بها فانها الاولى ثم صلى العصر فاعاد
 اربع كان اربع قال الشيخ في الخلاص قوله عليه السلام او بعد فقلت بها المارءة ما في الخبر
 واول قبل ان يركع وهو جيد **وان** لو ركع في وقت كان على ما في الاول الوقت
 بعد ان صلى الظهر من اول الوقت سجدا وانها على قولنا بوجوبه من اول الوقت من اول
 الثانية من فرضين لا يبرأ من صلاة العصر في وقتها انما الوقت لا يبرأ من صلاة
 صلاة العصر في وقتها زيادة وان كانت صلاة العصر في وقتها من وقتها من وقتها
 وفي الخبر صحت صلاة العصر من اول الوقت حتى قرب الشفق وقد كان صلى العصر ان كان
 ان صلى قبل ان تغرب الشمس ما بها او الاصل في المغرب ثم صلاها لكن لما كان في
 الاولى في اول الوقت مستعدا بها الشكل حال الغرض من هنا في جعل القول في انقضاء
 الاستماع فعل الثانية في اول الوقت مطلقا كما بيناه فيما سبق **وان** كان في
 الوقت شرا او صل وهو في احوال الوقت فاعادها الاخر مع وقته في اول الوقت في
 الشكاليه وقد تقدم مستند ما في الخلاص في هذا اذا دخل الوقت لم يشأ وهو ما تقدم

المارءة في المسجد لا يلبسها المارءة معونتين وهن في الصبح عن عبد الله عليه السلام
 قال كان المؤمنون باقى النبي صلى الله عليه وآله صلاة الظهر فيقول الله رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم ابراهيم بن ابي طالب قال لا استأجر وقال
 الصديق رحمه الله في كتابه ان معنى الاستحباب المسارعة فعلها وهو محقق وقال
 الشيخ في الخلاص قدوم الظهر في اول الوقت افضل وان كان الحر يدلي بانه اجزء قليل لا
 رخصة وهذا يصح به لعدم استحباب الاستحباب لا يبرأ من محذور المشقة وصلوا في اول الوقت
 كان افضل وهو حسن في التفرع عن مضمحل لا خيار للصحة المستندة بمثل هذا الخبر
 المحلل بشكل **الثانية** لو ظهر ان صلى الظهر فاستقل بعضه فان ذكر وهو في
 عدله يتبعه حتى ذكره فيها بقاء من الصلوة حتى اتمها وان قلنا باستحبابه لا يبرأ من شيء
 ولا يبرأ من محذور العزل من وقوع الثانية في وقت الحظ الاول والمستند ومن لم يخطئ
 هذا افضل بعد ذلك والاصل في العزل بعد الاجماع للمقول بها استصحابا رواه
 الشيخ في الحسن عن عبد الله عليه السلام قال ما لم ينزل رجل من قبل في العصر ذكر وهو
 يعني ان يخرج على الاول قال في الصلاة الاولى التي فاتت وبينا في صلاة العصر
 فتوفي في صلواتهم صارت له زيادة في الصبح عن بعضهم قال وان ثبت الظهر حتى حلت
 العصر فذكر فيها صلاة الصلوة او بعد فقلت بها فانها الاولى ثم صلى العصر فاعاد
 اربع كان اربع قال الشيخ في الخلاص قوله عليه السلام او بعد فقلت بها المارءة ما في الخبر
 واول قبل ان يركع وهو جيد **وان** لو ركع في وقت كان على ما في الاول الوقت
 بعد ان صلى الظهر من اول الوقت سجدا وانها على قولنا بوجوبه من اول الوقت من اول
 الثانية من فرضين لا يبرأ من صلاة العصر في وقتها انما الوقت لا يبرأ من صلاة
 صلاة العصر في وقتها زيادة وان كانت صلاة العصر في وقتها من وقتها من وقتها
 وفي الخبر صحت صلاة العصر من اول الوقت حتى قرب الشفق وقد كان صلى العصر ان كان
 ان صلى قبل ان تغرب الشمس ما بها او الاصل في المغرب ثم صلاها لكن لما كان في
 الاولى في اول الوقت مستعدا بها الشكل حال الغرض من هنا في جعل القول في انقضاء
 الاستماع فعل الثانية في اول الوقت مطلقا كما بيناه فيما سبق **وان** كان في
 الوقت شرا او صل وهو في احوال الوقت فاعادها الاخر مع وقته في اول الوقت في
 الشكاليه وقد تقدم مستند ما في الخلاص في هذا اذا دخل الوقت لم يشأ وهو ما تقدم

الشيء بعد ما انما كان قبل كل شيء واحد ومعلوم خروج سهم من سعة الحرم
حاجها الشهيد في الذكرى على ان المراد بالحيوة المحرم وجهها وانما ذكرها على سبيل التقريل
انهم المكلفين اظهاها سعة الحرم ولا بأس بدخول الخندق بلزم في اجابا استحقاق الفدية
كالبرق من الكثرة من غير انما نفى بالجهة التي فيه الكمية لا افضل لبيته وذلك منع
يكن ان يورث جهة كل حصل على ان لا يورث الكمية لان في الحرم وان كان قريبا واهل ان
لا يجرى اختلافا كثيرا تعريف الجهة ولا يكاد يسلم تعريف منها من الخلق هذا لا ينفع
فيل الجوى لا ينافيهم على ان يفرق البعيد استعمال العادات المقررة والتجربا السمت الذي
يكون المصلى متوجها الى جهات اولها فكان الاول تعريفها ذلك ثم ان المستفاد من الاشارة
التي هي من سعة الحرم انما هي الكثرة بالوجه لا ما يصدق عليه عرفا الزيادة في الحدود
ما سبقت كابدل عليه قوله نعم قوله هو كشرطه وقوله عليهم السلام فان من الشرق والغرب
قبل وضع الحدود في تلك وصل وحلوا الاجزاء على ان لا يورث في المنع من جهة طائفة الى معرف
هذه العادات لو كانت واجبة وانما على طائفة غير مستند حرا لا يعلمون ذلك القدر
والكثيرة لعامة الناس من قرائن الشرع واستقلا اهل طائفة لانه لا يعلموا سائرهم
فصل اخر في بيان الكيفية في تلك ما علمنا انه ضرورة والله اعلم بما في حكمه
وجه الكيفية هي القبلة البقية فلو كانت القبلة على وجهها كما يصلي من
على هو قاصها البراءة انما هي البقية الشرقية بل هي البقية البقية البقية البقية البقية البقية
فان كانت البقية والعبادة لله صلى الله عليه وسلم التي يشهد بها الحق كما يصلي من هو على موقفها
كجبل فيفسد وانقص كالمصلى في سراب تحت كبرية وهذا الاختلاف في غير من العلماء
عليه طاهر لا يفرق بينه وبين ما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن سنان
رجل قال صلى الله عليه وسلم في يوم يروى الكعبة حتى قال نعم يا امة من حبيبها الامم
وعن هذا الذي سمع قال قال لا بد لهم الرجل يقبل على قبره مستقبل القبلة قال لا
باس وقد مر في الاخبار بان المصلى في قبره عليه شاهد الكعبة لقد علموا يقين
نصب على ايدى العامة حازت صلواته واما لا يفرق انصواب وكذا الذي سألنا
يقين انصابتها ولو شئت وجب لعامة الناس في طائفة الامم وهذا الذي سألنا
لا يرد من يقين المصلين مع قنينة على يقين فانه غير جائز نعم لو فقد طائفة ذلك عليه
كالجور على ان لا يجهل ما رواه عن علي بن ابي حمزة ولا يكلف الصمد والحيث ان لا الكعبة

في ابي اسود الى السج ووجه السج والعلامة في بعض كنهه سمعوا الجبل مع العدة وهو سجد
المستفاد من الصلة الصحيحة انما هو ليس من القبلة فلهذا استحقاق الصلة
وان وجدوا هذه الطائفة من ذلك جهة معونة بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
من البيت هو وفيه شيء من القبلة قال لا ولا في غير ذلك كما سمعنا في رواية في ذكره ان قوله
يقع عليه حجر وفيه ثوبان لم يجرى من العادة انما هو انما استقبل لانه من الكعبة وحكاية الشهيد
الذكرى عن طاهر كلام الاصحاح في قال وقد لا نقول انما كان هناك في يومهم واسمى الى ان
ثبت في الكعبة فاعزتهم الى ذلك فاستقر بها وحده وكان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
ونقل عنه الامام ابا عبد الله الكعبة وبذلك الحج ارا انهم جئنا وحده فيها ثم خرج
الحج ورد الى ما كان هذا كانه من وما اذاعه من انقل له اقص عليه من طرق الاخبار
وان على وجه استقباله في جده انما على كراهية الغرضية لاجل العلى كما في قوله واصف
الافقية في ذلك الكعبة فلهذا الغرضية في حال الاضطراب انما اختلفوا في صلوة الغرضية
اختلاف في ذلك الكثرة منهم الشيخ في انه ياب والاستعداد الى الجوار على كراهية وقال في طائفة
بالفجر وسئل عن الراجح اخذ الموقوف بان القبلة ليس مجموع اليه بل القبلة في كل عصر وكل زمن
انما هي ان لا يمكن حازة القبلة بالانها سائر الاقدرة والهاية خارج عن مقابلة وهذا
المعنى يتحقق مع الصلوة فيها كما يتحقق مع الصلوة خارجها وما رواه بونس بن يعقوب في اللوق
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا حضرت الصلوة للكوفة فانا في الكعبة فاقبل منها قال صلى
الحج الشيخ في الخلاف اجماع الفرقه وبان القبلة في الكعبة من شاهدتها فيكون القبلة جعلها
والصلوة وسطها في مستقبل الجبل وما رواه في الصحيح عن حمزة بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
لا يصلي في الكوفة في الكعبة وفي الصحيح عن حمزة بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي في
الكعبة في يوم الكعبة واسمى من الاول تنوع الابعاع على الحرم كيف وهذا كونه قابل
بالكراهية ومن الثاني بدو تسليم كون القبلة في الجبل لا مخالفة استقبالها اجماعا بل انما هو
الجزء من اجزاء الكعبة حيث كان استقباله في ذلك الجزء عن الرواية في الجبل على الكراهية ومن
انما في هذا الجبل فصوروا في الاول من معاصره وهذا الخبر من حيث لا يشك
الفرج يدعى طاهرها وان كان الاقرب ذلك اخبار سدا رواه يوشع بن سالم في النبي
الكرام على طهروقه لا يصح فيه الاصح ولو صلى على ظهر البر من يده سائما
على اليد وعلى استقبال طاهره وعلى ما بين المصلي والوجه لاجل العلة في السج في طاهرها

عليه إحسانه

ملک

وهو ظاهر المعبر

بالتوفيق

السلامی

وإطلاق العبارة يقتضي أنه لا إعادة لأعلى الأصح مع القول على الامارة طائفاً من سجن
وان شين الخطا فكون الفصل الذي يخصه أصح الأصح وبشكل يصور الاختار المقصود
للإعادة الخطا الشاؤل للأصح وغيره وحجج عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود
عن رجل اعرج على عجزه فقال إن كان في وقت فليجدها كان قد مضى الوقت فلا
بعدد يمكن جعل ثلثي الأول عليه السابق في العبارة على إعادة مطلقاً أي في جميع
مقررات إعادة في الصورة الثانية وهي ما زاد على الزمان دون مائة ثانية على كل
حال فإن لم يكن مطلقاً بقدره في الصلاة وحكي أنها غير مائة في غير الصلاة
في الصورة الأولى على بعض الرواجع الثانية فاصل إلى جهة ما أما القليلة التي
لخصت الوقت ثم تبين خطأه وإن كان محرفاً في الصلاة لم يستند إلا إلى الوقت
قبل أن يأتى به ما دون من خرج الوقت فلا أولاً من على إلى جهة ما إنما القليلة
أو أصح الوقت من الصلاة إلى جهة ما لا مع أو اختيار الكمال لما ان قلنا يخرج الوقت من الخطا
بعد فاعلم أن الصلاة فإن كان محرفاً أو كان كاستصلا من المشرق والمغرب فالصلاة ما
ولا يجب عليه الإعادة باجماع العلماء حتى ذلك جماعة منهم في المشرق والمغرب في المشرق
عليه جملة من خرجت عن جماعة عبد الله بن مسعود قال قلت لرجل يقوم في الصلاة ثم يتركها
ما فرغ من ركعة أخرى من الصلاة ثم يركعها أو قال في وقت صلاة ثم يركعها في المشرق والمغرب
قله وإن أتى بمصل إلى المشرق والمغرب إعادة الوقت دون خارجة وهي ما أتى بها الإمام
في الوقت فلا راض بشرط الواجب مع بقائه وقتاً والبيان على شرطه يمكن في كل واحد
بجهازة الشوب وأما سقوط القضاء فلا فرق من متأخر فبقدره على ذلك لا الزمان
يدل عليه الأصح عبد الرحمن بن يحيى بن محمد بن عبد الله بن مسعود قال قلت لرجل يقوم في الصلاة
وأشأنه أن يصلي ركعة واحدة في وقت فاعلم أن ذلك الوقت فلا راض
يخرج سليمان بن خالد قال قلت لرجل يقوم في وقت فاعلم أن ذلك الوقت فلا راض
لأنه لم يصلي ركعة واحدة في وقت فاعلم أن ذلك الوقت فلا راض
وان كان منى الوقت فبها وجهاً لئلا ذلك ما رواه عن يحيى قال ما أتى به الإمام
عن رجل صلى على غير القبلة ثم أتته القبلة وقد صلى في وقت صلاة أخرى قال هذا هو الذي
يصل في هذا وقت قد صل في هذا لا يجزئ عنه أو لا يا فضل بن السد بان شرطها الظاهر
وقال لا يجزئ إن كان فاقبلت يد العاروانا ما كان العمل على من صلى إلى جهة واحدة مع فقه

مع

الوجه

الوقت

الوقت وعدم ما رواه قتادة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
لو كان الوقت باقياً ويقتضي أن كان ما رواه قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
الأصح على التحقيق الأصل والحق أن لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل صلى على غير القبلة وفي الصلاة قبل أن يفرغ من ركعة
قال إن كان ركعتين فصاعداً من المشرق والمغرب وجب عليه أن كان ركعتين فصاعداً من المشرق والمغرب
فليقطع ثم يركع ركعة واحدة ثم يصلي ركعة واحدة ولو ساء له لا بأس به إن شاء الله تعالى
جماعة من الأصح في ما أتى به المصنف من أن لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
الصلاة وما أتى به المصنف من أن لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
إذا أتى به ما رواه أحمد بن محمد بن عبد الله بن مسعود قال قلت لرجل يقوم في الصلاة
فقطع الصلاة ثم يركع ركعة واحدة ثم يصلي ركعة واحدة ولو ساء له لا بأس به إن شاء الله تعالى
عبد الله بن مسعود قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وكذا الكلام في رجل يقوم في الصلاة
الإعادة في الوقت خاصة في كل ركعة من الركعات دون الصلاة
فإنما إن شغل في الصلاة فانه يستأنف على كل حال لأن يكون محرفاً في ركعة واحدة
أما ما يفتي به مع الأصح فيكون هو علم السكون ما بين المشرق والمغرب فلا راض باجماع
الأصح في ما رواه أحمد بن محمد بن عبد الله بن مسعود قال قلت لرجل يقوم في الصلاة
على هذا الوجه بعد الفرج لتأخره عن الصلاة لأن ما يفسد الكل عند الخروج
رواه الترمذي في الوليد قال سألت عن رجل يركع في الصلاة ثم يركع في الصلاة ثم يركع في الصلاة
إذا ثبت ذلك كان في وقتها فلا راض بها لو ثبت في الصلاة الاستدبار وقد
خرج الوقت فلا راض بها ولا إعادة وهو اختيار الشهيد بن قيس فيهما لا ما ذكره
من أن الصلاة القصيدة التي لا شأنا لها على كل حال لا راض بها ولا إعادة
والإشكال يقتضي الإجماع والإعادة فاما ما أتى به المصنف في الوقت على ما هو مقرر
عبد الرحمن بن سليمان بن خالد قال قلت لرجل يقوم في وقت فاعلم أن ذلك الوقت فلا راض
يخرج عنه ثلثاً من الصلاة لا إعادة ولا على كل حال لا راض بها ولا إعادة
المسألة فوجب التحديد في الصلاة ما رواه عن يحيى قال ما أتى به الإمام
الاجتهاد الثلثان فاعلم أن الصلاة لا راض بها ولا إعادة ولا على كل حال لا راض بها ولا إعادة
الأولى وأقوى أن يكون أقرب إلى المصنف وإن وافقه نكاحه وهو جدي فاقبلت يد العاروانا

هو

القول

فی غیر الفان یقتضی عدم
کونها لیست میند و الا لا متین
لجسها

ان الحلاق النعني وكلام المصاحفة
تقتض شعاع الفرق في جملته
من كان من غير من النعني وعنه
فيل بانها الحكم عينة وان هو
طهارة باعداد وانقاء مايدل
الاعوام المنع ولا يسي به

وهل يغفر تعالى الشبهة في حال الدعاء قبل ان يقرأ لا حول ولا قوة الا بالله على كل صلاة الفل وحده من ان يقول
 قبل الدعاء قل نعم وقبل الشئ في النهاية واليد وطولها في الرضوخ في الصلح واجتمع عليه
 في الخلافتان والاجماع واقف على جواز الاستعمال بعد الدعاء ولا دليل فيه وضد ظاهره فانما
 ما دل على جواز الاستعمال شامل الامر به فانما الغفر وانما قلنا الاستعمال كراهة استعماله قبل الدعاء
 نقصا من الخلاف وقيد بلفظه **الاقنية** في الصفوف والسر والورد والربح وما وكل كل
 ظاهر من غير شرح في ما ذكرنا وبما وجدنا من الخلاف في ذلك بعد الاجماع المتفقين
 جماعة وما بات كبره منهم ما رواه الشيخ في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأس
 بالصلوة فيما كان من صفوفها من ان يصف بغير خروج القليل يقتضي جواز الصلوة في
 غير الصفوف مما لا روج فيه قطعا ولو قلع من الميتة على غيره من صفه مع الاحتياط
 بعد ذلك لا يخرج جملة الصلاة عما في جواز استعمالها من غير انما في الخبر كانه نظر
 ان فيه استحبابا من غير وجه فلهذا الشرح انما غلبنا في الخبر وانقطع منه
 موضع الاحتياط وكما في الاحتياط المحرم من الميتة ان كان جاهلا بفعله في الميتة وما كان
 في حوزة جميع ذلك منه شخص على الاظهر من عدم الكراهة في هذه المسئلة خلافا لابي
 الحسان في جميع هذا **ولا يصح الصلوة في بيت من ثلاثا** ان كان المالك يركع
 ولو لم يكن من ذلك هذا مذهب الاصحاب المأخوذ فيه فوالله ما فيه من غير دليل عليه وعازي ان
 المتقدم قد عارضه الحسن بن علي الوشاء قال كان ابو عبد الله عليه السلام في صلاة في بيت من ثلاث
 يركع في صلاة في بيت من ابي الامر في حال كونه في بيت من ثلاث فقال ابو جابر وكان
 يعمل من ذلك الا ان فعل بجواز الصلوة في بيت من ثلاث من غير ضرورة ولا في بيت من ابي
 الامر في الصلوة جهلا به عليه السلام في بيت من ثلاث في بيت من ابي الامر في بيت من ابي
 يعمل من ذلك الا ان فعل بجواز الصلوة في بيت من ثلاث من غير ضرورة ولا في بيت من ابي
 الصلوة جهلا به عليه السلام في بيت من ثلاث في بيت من ابي الامر في بيت من ابي
 حجر من قبله ولا ضرورة في بيت من ثلاث في بيت من ابي الامر في بيت من ابي
 من بيت من ابي الامر في بيت من ثلاث في بيت من ابي الامر في بيت من ابي
 وهذا في بيت من ابي الامر في بيت من ثلاث في بيت من ابي الامر في بيت من ابي
 كالشعر في بيت من ابي الامر في بيت من ثلاث في بيت من ابي الامر في بيت من ابي
 سره في بيت من ابي الامر في بيت من ثلاث في بيت من ابي الامر في بيت من ابي

فیہ

ما توفى به من ذلک
منها بغيره فلو لم تکن
لا شواک

جميع الاعمال على يد السيد الشيخ محمد بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
بنو هاشم آل البيت صلوات الله عليهم أجمعين في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤

49

فاما السجود فلا فضل فيه وصحبه
الحاجب من ابي عبد الله صلوات الله
عليه قال سالت عن الفرائض

Handwritten text in a cursive script, likely a list or account, written on aged paper. The text is difficult to decipher due to the cursive style and fading.

4.

[illegible]

١

قال في المغيرة لو وجد رجل أو امرأة أو كافر يحبسونه لم ينعونه لم ينعونه لم ينعونه
وهو كذلك ولو أمكن العاري أن يلبس حبيزة أو الصلوة فيها فأبى بالركن والتجوز في غير سلة
التي بن من عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام أن قال العاري الذي ليس له ثياب أو ثوب
حبيزة أو ثوب أو غيره مما يلبس في الصلاة لا يستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
التي ينعونها في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
ما يشترط في الصلاة أن يكون الإنسان عاريا أو أن يكون عاريا أو أن يكون عاريا أو أن يكون عاريا
بأن يلبس ثوبا أو ثوب أو غيره مما يلبس في الصلاة لا يستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
صلوة العاري في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
الركوع والتجوز في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
جدا بين ما ذكره في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
وان لم يلبس شيئا في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
رجل خرج من منزله عاريا أو ثوبا أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
جئت بها على فراجه أو كان رجلا أو ثوبا أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
ولا يجزئ في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
قال في الترمذي في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
جالس أو قاعد أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
وبلغ على هذا الفصل صرحا ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن مسكان عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله
عليه السلام أن قال إذا كان الرجل عاريا أو ثوبا أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
يصل عاريا أو ثوبا أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة

القيام يعني التوجه والابتداء إلى الركعة أو إلى الصلاة أو إلى غيرها من الأعمال التي فيها صلوة
وهو من الصلوة لأن العاريا لا يلبس ثوبا أو ثوب أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
الصلوة ولو لم يكن له ثياب أو ثوب أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
ناسيا لأن ذلك خلاف في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
الشيخ رحمه الله في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
لحصول الترتيب والابتداء إلى الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
ثم الصلاة من صلاة أو زيادة أو نقصان في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
الأنف في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
عن رجل عاريا أو ثوبا أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
من الصلوة ولو لم يكن له ثياب أو ثوب أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
الأنف في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
استكمل الترتيب في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
أن كان في الوقت شيئا أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
قراءة ولا تلاوة ولا غيرها من الأعمال التي فيها صلوة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
خريف سطح يري عن غير ثياب أو ثوب أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
اليهود عدلنا الترتيب في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
لو عجز العبد عن الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
على الأقرب الباطن أن كان الترتيب مستلزما لعدم فهم الترتيب في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
وكذا الوضع على الترتيب في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
لأن اسم الصلوة لا يقع عليها إلا في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
يستعمل في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
نزل على وجهين إن كان في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
والأول هو الترتيب في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
عبد الله قال في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
يجوز أن يلبس ثوبا أو ثوب أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة
هذه الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام أن قال إذا كان الرجل عاريا أو ثوبا أو غيره مما يلبس في الصلاة لا تستعصما فالأول هو الصلوة في عدم الصلوة في الصلاة

اصلي فيص و قد ابرق في صلبه وهو صلي في الصبح من موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن ابي طالب
اشد الانوار المدي في فوق قبضتي الصلوة فقال لا بأس بما سألتم به من غير كونه
اجماعا ولا جديدا كراهة الشيخ ابي المارواه جاد بن عيسى قال الحسن بن علي بن فضال
الى العبد الصالح علي بن ابي طالب الصلوة عليه اذ ابرق في فوق القوس كتب نعم الى ابن ابي عمير
من لا يصحبه الغيبة بعد ذلك و قد ابرق في الصلوة في الصبح في فوق القوس من بعد
الصبح عليه السكون من ذلك الحسن بن ابي عمير و عن ابي جعفر الساجدة و بها اختلفوا في
بمكة اجمع العمل كما ذكره في كراهة الشيخ الى الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
الصلوات ان يركعها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
و عانق لا يركعها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
فيص على كبره في يدونه في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
بما قاله ابو عبد الله في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
جسده فافان يدفع منها الى الصلوة لنفسه في كراهة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
به شديدا في روي جليله في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
وراه في الصبح قال ابو جعفر في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
التوب من غير جاسد في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
العبادة في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
منه في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
و المستفاد من الاشارة الى كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
عن غير ذكره عن ابي عبد الله عم قال قال من نعم و لم يتركها فاصابه بالاداء في كراهة الصلوة
الاغنية و عن عيسى بن جعفر عن ابي عبد الله عم قال من نعم و لم يتركها فاصابه بالاداء في كراهة الصلوة
لا والله قال جليل في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
عن ابي عبد الله عم قال من نعم و لم يتركها فاصابه بالاداء في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
نفسه و روي ايضا في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
وقال عليه السلام ان لا يجيب من اسئلك فيه وهو على صواب في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
ياخذ في حاجته و هو مقيم في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
انه قال الفرق بين المسلمين و المشركين النبي العالم قال ربه الله و ذلك قالوا لا سلام و ابدان

نحوه

فوقه صلى الله عليه و آله اهل الخلافة ايضا الناس الطي و حتى من الاقطاع و المراد بالطي
تلقوا اعمامهم تحت الحنك و بالاختلاط العامة على الاراس من غير اداة تحت الحنك على انفس
عليه حاشية من اهل القدر منهم بنو جعفر و غيره و قال ابن ابي عمير في كتابه و سمعت ساجدا يقول
عنهم يقولون لا يجوز الصلوة في الغائبة ولا يعود التمتع في صلي الا وهو تحت ولا ريب في
ضعف هذا القول و حتى عن العلامة في الحج و من ما حرمه القول بذلك وهو من جرد المراد بالحنك
ادارة جزء من العامة تحت الحنك و كان طرفها عامرا و وسطها وفي احدى السند اداة فيها
وجها من انفسها العدم فخالفت العمود و قد اشتهر في اهل القدر و بكون الشام
للجبل و الغائب للرافة ان منع القدر من كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
الواجبة المشهور كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
اصلي الرجل وهو متلف فافان على الارض فلا على الدابة فلا على الدابة و روي جليله في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
عن رجل صلي في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
سأله عن المرأة صلي في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
و اختلفوا في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
في الصبح قال ما سأل ابا عبد الله عم هل يركع الرجل في صلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
مع العلم و يستفاد من هذه الرواية في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
في الذكر و هو حسن و بكونه الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
بنو الاصحاب و لما روي عن ابي عبد الله عم قال في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
مشدود في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
نقل هذه العبارة و ذكر ذلك على بن ابي عمير و هو معناه من الشيخ سألته و هو اعرف
خير سألته و ما سألته في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
لا تسأل احدكم في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
ارادوا ان يركعوا في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
الحكم اعني كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
سأله ابا عبد الله عم عن رجل اتم قوما في صلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
او عامرا في صلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها
هذا لا يستفاد من قول ابي جعفر عليه السلام ان يصلي كيف يشاء في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها

هذا الخبر في كراهة الصلوة في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها في غير وقتها

على زيارته قال جدي قدس سره وكما يستحقه الامام في حق غيره من المسلمين وان كان
للانعام كره واصح عليه تحقيق الحكم على مطلق الصلوات عدة احوال كمن قد اراد عظم جعفر عليه السلام
قال في ما يجرى ان تصلي فيه بعد ما يكون على تكبيرك من اجتناب الخطأ وصحى غيره
من سنان قال سئل ابو عبد الله عن رجل اخرج معه الامام علي بن ابي طالب الى مكة فصارا على اقصا
واصلى وان كان معه سيف بغير حزامه ثوب في ثوبه لم يمسك به وجعل قائما وصحى محمد بن مسلم
عن ابي بصير عن ابي الحسن قال اذا صلى الرجل لم يمسك على ما ذكرناه ولو جلا ولا يصح صلاة
هذا الاستدلال من الضعف لاخصاص الروايتين الاخيرتين بالعماد وعدم ذكر الروايات في الرواية
الاولى بل اخص ما يدل عليه استحباب ستر التكبيرة سواء كان بالرداء ام بغيره ولا يخلو كالحل
في هذا الباب وما يترتب من جملته من ان لا يكون على كراهة الامانة دون الرداء في التكبيرة
فانما ساروا على ذلك يحتاج الى دليل في الرواية الاولى ما يصدق عليه لا يعم فانه
انما يقولون الكراهة مع استقامته مع الضرورة كما ذكرنا عليه في الجواب سنان ما ما اشتهر في زمانه
من اقامته في مقامه مطلقا فلا يجب ان يكون تشريفا وانما يجب شيان في الرواية
ما اخبرناكم من كراهة استحباب البداء بالصلوة قولنا كراهة استحباب وقال الشيخ في
انها لا يجوز الصلوة اذا كان مع الانسان شيء من جدي مشعر مثل السكين والسيف وان
كان في عداوة قريب فاجاب عن ذلك المعتمد الكراهة لنا على التواز لا على اطلاق الادب بالصلوة
فلا يفتد الا بدليل وعلى الكراهة ما رواه الشيخ عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح
لا يصلي الرجل في بيته خاتم جدي وعن موسى بن ابي كير عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث عليه
اهل النار قال وجعل الحديد في الوسايق بين الجن واليافين فخره على اهل المسلم ان يمس
فيه الصلوة الا ان يكون في حال عداوة فاجاب بالسيف وكل آلة سلاح في الحرب وفي غير
ذلك لا يجوز الصلوة في شيء من الحديد في غير موضع ولا يخلو بالصلوة في الاستحباب كراهة
استحباب الصلوة كما ذكره في الحديث ليس يحسن اجماع الطوائف قال المعتمد وسقط
الكراهة مع ستره وفيه انما اكد على موضع الاتفاق من كراهة وهو حسن بدله ما رواه
الشيخ عن حماد بن اسباط ان الحداد اذا كان في عداوة فلا يصح الصلوة فيه وفي ثوب
يتم ستره او يعدم الفرق من الجاهل كمن كان في الغيرة على كراهة الصلوة في ثوبه لم يستره
احتمال الصلوة وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله
عن الذي يغير ثوبه من يلو اكل الثوب ويسر بالخرقة لا يصل فيه قبل ان يفسله قال لا يصل

في حق نفسه قال الشيخ رحمه الله هذا الخبر محمول على الاستحباب لا على الاصل والاشارة
كلها الطهارة ولا يجب غسل شيء من الثياب الا بعد العلم بانها طاهرة ثم انما
على ذلك ما رواه في الصحيح ايضا عن ابي عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
ما اذا حضر في غير ابي كير في ثوبه ما اذا علم انه يفسر بالخرقة اكل الخمر وندبه على ابيه
قال ان صلى فيه فقال ابو عبد الله عليه السلام لا تغسله من اجل ذلك فاما ما رواه
اباه وهو ظاهر ولو لم يثبت ان سنان ان صلى فيه حتى يفسر بالخرقة وفي
الصحيح عن موسى بن حماد قال سالت ابا عبد الله عن ثياب السوء فبطلها الخبر
اجاب وهو يزيلون الخمر وسادهم على ذلك الحال اليه او اغسلها او اصيلي فيها
قال نعم قال موسى ففطعت لمقيما وخضرة ففطعت له ان اراها من الثياب ثم فطعت
بها اليه في يومه فجمع بين ارتفاع الثياب وكما يعرف ما لو خرج منها الى الجمعة وفي
الصحيح عن ابي عبد الله بن علي الجاني قال سالت ابا عبد الله عن الصلوة في ثوب لم يجز في ذلك
يرى كذا وان صلى المرأة في ثوب لم يصوت استنزهة عن الاصل فاما ما
الصلوة فيه وقيل على الحكمين بحاسا رواه علي بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام
انه اذا رعن الخراجل هل يخلع لهما النساء والصبيا قال ان كان حيا فلا بأس وان كان
صوت فلا يصلح وقال ابن ابي ليلى لا يصلح الصلوة في ثوب لم يخلع الله اذا كان طاهر الصوت والرواية
قاصرة عن قاعدة التخيير وذكره الصلوة في ثوب فيه ثياب او خاتم في صورة
الطائف الباردة يفتي عنه الفرق بين ثياب الحيوان وغيره كصوف الشعر والبازي ورجوع
الحكم استلزامه الى الثياب وسقط عليه باطلاق الحديث في غير ثوبه من ثوبه
انما لم يردوا عن الثوب بالصلوة في ثوبه الثياب وسقط عنه من ثوبه انما
ابا عبد الله عن الصلوة في ثوبه ثياب الطير وغير ذلك قال لا ومن الرجل يلبس الخمار
فيترقب ثوبه الطير او غيره ذلك قال لا يجوز الصلوة فيه وحسن ان يلبس الكراهة في
الحيوان وقال الشيخ في البسوط والثياب اذا كان فيه ثياب في صورة لا يجوز الصلوة
فيه وهو مقتضى ان لو كانت الصور مستورة خفت الكراهة لما رواه حماد بن عيسى
الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن الدمام السودا لم يجز ثيابها لصلوات الرجل وحماد
قال لا بأس اذا كانت مواراة وترفع الكراهة في الصورة الصحيح حماد بن مسلم عن ابي عبد الله
قال لا بأس ان يكون الثياب في الثوب في الصورة منه

المعتمد

المعتمد

المعتمد

من غير ان يفرق بينها وان فرق كيف يشاء بانها ما رواه الشيخ وان ابو بصير في الصحيح عن الحسن بن علي
عنه الله عليه السلام قال ما من الصلوة في رايين العزم فقال صلى فيها ولا تفرق اعطان
الا بال ١٢ ان يخاف على سائر الصلوة فاكسروا بشرا لما وصل وقد صرح المصنف بالان كان
الفرق باعطاء الابل ما يشاء وما يقتضي كلام اهل الفتاوى انهم من ذلك فانهم قالوا ما لم
الابل ما يشاء حول الماء الشرب فلا يجد من الشرب الا ما يشاء والتمس الشرب لا يكون
الظاهر عدم الفرق بين موضع الشرب وغيره وبينه عليه السبيل المستفاد من الخبرين
وتفعل من الصالح ان يرفع من الصلوة في اعطاء الابل من غير ان يفرق بينها وبين غيرها
التي هي في سائر احوط وساكن الخيل ويجري الماء لودود التي هي في سائر احوط
ان الفضل في الماء لا يفرق بين الماء الا كونه شربا بها ايها وقيل كونه الصلوة في طريق الدابة
التي تخاف منها بخلاف السبل قال في النهاية فان من السبل اصل بقا الكواكيب ما عاها الظاهر
وعدمها الزوال وجها واخرى على ما راعاه من الالفاظ او اريد الخبر والجمع
كما ان الخبر من الاثر فيها وهو قوله عليه السلام في حصة الخيل وكذا الصلوة في السبل الا ان يكون
مكانها في موضع عليه خبر مستوفى ورواها الصنف في ان السبل ان لا يتجدد على السبل فيجد
وانه يمكن خشيته واجبه عليه ومن لم يفرق بين السبل في حاله ولو خشيته او خشيته
عنه في ذلك ما رواه الشيخ في الموضع عن عمار السابلي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ما من الرجل يصلي في السبل قال لا يجوز ذلك الا ان يجعل فيه وبينه وبين السبل
عشر اذ من بين يديه وعشر اذ من خلفه وعشر اذ من عن يمينه وعشر اذ من يساره
ثم يصلي ان شاء وهو على كل واحد منها ومن ادخل على الجواز طلقا في السبل في السبل
ما السبل الصلوة في السبل عن الصلوة في السبل هل يصلي في السبل لا بأس به في موضع من السبل
سوى ما انما من الصلوة في السبل هل يصلي في السبل لا بأس به في موضع من السبل
الصلوة الى ثمانين الف مرة حتى يكون من ثمانية مائة ورواها في موضع من السبل
واستدلوا في موضع من السبل هل يصلي في السبل لا بأس به في موضع من السبل
فيلزم ان لا بأس به في موضع من السبل هل يصلي في السبل لا بأس به في موضع من السبل
عن اعادة الخيل في السبل لا بأس به في موضع من السبل هل يصلي في السبل لا بأس به في موضع من السبل
الرواية لا يصح تحقيق اخبارها في موضع من السبل هل يصلي في السبل لا بأس به في موضع من السبل
الكلان والفرق بينهما في حاله او لا بأس به في موضع من السبل هل يصلي في السبل لا بأس به في موضع من السبل

ونظر ان ظاهر الاخبار انما انما ارتفاع الحال من المصلي في غير وقت الاكل والشرب والفرق بينهما
نظر لانما انما في وعده العزم على ما دل عليه الخبر في السبل في السبل في السبل في السبل
لا بأس بالصلوة في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
الظاهر وعلمها محمد بن احمد بن داود عن والده السبل الصدوق قال حديثا محمد بن عبد الله بن محمد
قال كتبت الى الغيبة السبل عن الرجل يركب دابة في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
من صلى على دابة من ان يقودها في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
يجوز ان يتقدم في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
الفرق في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
يجوز له ان لا يجوز ان يصلي في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
ومطابقها في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
ويروى في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
الا ان كان من ركعتين عبادتها وانما ركعتها في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
تسبها عبادتها في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
عبادة في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
بحسبها في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
الفقيه من الصلوة في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
لذلك لا يجوز في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
ولكن في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
قال لا بأس به في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
لا يجوز في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
الصلوة في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
انما من الصلوة في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
فلا يصح في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
وروى في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل
لكما هو في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل في السبل

محمود

عن الرجل هل يجزيه في
السفر والحضر انما ليس بها
اذا قال نعم لا يا سبيح
وهو قوله بن يزيد قال مات
ابا عبد الله

بني من هذا غير هذا وما استجنا من الميزان في هذا الميزان

والذي يبين ضعف الله وقصوره
من حيث الدلالة

...

٢٠

من غزواته وان كان في وقت خيل الثانية اذن لها ثم اقامه الاول وصلاته ثم اقامه الثاني
والثالث لا يحل هذا الفصل بل استقامتها سقط الاذان الثانية وظانها
خارج اختيار الشيخ في البسوط وذكر الهند في الذكرى اننا قطع مع الجمع في البسوط
اذان الاقامة حتى اذن الذكر والاعطاء وهو غير صحيح كما به وكذا الظهور
العصر يعرف على صلى الظهر باذان الاقامة والصبر باقامة وقعود بذلك رواياتنا
ما رواه ابن سنان في الصحيح عن عبد الله بن عبد الله بن مسعود قال سمعنا اذان الله في الاذان يوم
عرف ان يومنا وقسم الظهر فاجل ثم وقسم العصر فجل فان وكنا تغرب الشمس
بمزدلفة وحل سقوط الاذان هنا على بسبب الحواشي والظهور في وجهه لكل منها
ذهب الى الصحيح ثم ذكر ان اذانه العارضة من الغنى والمشيقة اياها لا يحل للشيخ ان
يقع وقسم من الصلوة ثم اذانه لكل في صلاة لكل صلاة لا يسيلها الا اذار
واحدة في صلاة واحدة وجاء في الروايات في البسوط ان اول الحرف في اذان غزوة
صغر في اذان الاخرين وانما هذا الخبر في البسوط في صحيح من الصحاح واستدل عليه في
البسوط عن عبد الله بن مسعود قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في اذان الاذان
دخل وتفرقا نصف على ما بينهما واثباته ان كان تفرقا نصف اذن قال والحكم
بسقوط الاذان عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية علقا على عرقه نصف وهو ثمان
خفيف يجمع الصلوات ما رواه الشيخ عن الحسن بن سعيد عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
قال ما قيل قال قلت هذا الصلوة في التمدد في الجوف اضر من غيرها في حسن الصلوة
لمبادر في الجوف اذ ان غفاه ودفعنا عن ذلك فقال لا يؤذي الله ما احسن دفعه عن ذلك
وابنه ما منع ذلك فان رطلها اذ اذن الاصل او في جماعة قال في رواية شاذية
المجيد ولا بد منهم الموعود في هذا الحكم من اصله ثم قد ضعف عنه ابن ابي عمير
الاول من ثمانية ونصف ومبارك او في الثانية فلا يصح الصلوة بتمامها ولو كان
بها روحا لخصص الحكم باصطفاة لضعفه في المسجد فكذلك في اذانهم ولا بد من ذلك
الرواية في الجواز ان كان الحكم مرافعا حاشا بانهم التمدد في الاصل او في الجوف على
الاحتياط ما ياتي واما الذين يقرءون اذان الجماعة اذ اذان الاقامة هذا الحكم
ذكره الشيخ في النهاية في البسوط وابعادوا استدلال عليه بروايتنا في البسوط في قوله
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل اقرئ في الصلاة فاحذر من غفوه

الواقعيون

1992

1. *South America*

2

لا

١٠٠

الافاق

عليه

عن أبي الصنوبر

3

عبدالله بن مسعود

الحمد لله الذي جعل في كتابه
عبد الله بن عثمان بن عبد الله بن عثمان

دینار

فصل في اعتبار الاذان الواجب بعد الاذان من كل واحد على قولنا لا يجوز وهو المعتبر بان لا يغير
 بعد الاذان المتأخر من كل اذان قطع هو كذا في السنة بعد الاول وعلى كذا في السنة بعد الثاني
 الاشارة عن اول وجهها من غير وجوب وهو حسن والاعتبار كراهة الاجتماع في الاذان والافتتاح
 لعدم ورود الشرع به وكذا اذا كان في محل واحد لم يلزم الاجتماع في محل واحد وسواء لو لم يفتتح
 فلا حاجة من ان يظهر استحبابه بل هو لا ينافي مع ما على من روية الاذان وان يغيره
 الشايع اذ سمع الاذان فاذن فاذن جازان يجري في الجماعة وان كان ذلك فيكون من غير اعتبار
 الحكم بقطع في كلام الاصحاب واحتجوا على جعل الاذان على الله عليه السلام في كل اذان
 ومن بعدهم ما رواه الشيخ عن محمد بن خالد عن ابي جعفر قال كان معه في صلاة فاذن فاذن
 فقال قوما فافتحوا فاضلوا معه فبذل ان كان الاذان في غير موضع الاذان فاذن فاذن
 ما ابو جعفر عليه السلام في مجلس بل لا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد
 الله صليت بنا في مجلس بل لا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد
 ذلك وفي طريقنا في اربعين سنة كان قال النبي في الذكر والذكر في الذكر والذكر في الذكر
 ما في ويمكن الاستدلال على ذلك ما رواه عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اذا اذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 على الاشارة الى ما في الاذان المذكور من بعض الفضول مع الاشارة الى ان في كل اذان فاذن
 الملاحق في كل اذان فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 او غيره السامع قد يسمعه باخلاقه في كل اذان فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 بان لا وهو ما عدا ما في الجماعة والمصر وحل قول المصنف وان كان متوقفا على ان المراد بالافتتاح
 الافتتاح بصلوة الاذان وهو بعد دعاءها ما كانت الصلاة لا في وقتها الحكم بان لا يرد
 المسنون وان كان المقصود من هذا الاشارة الى ان الاذان فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 الاذان والافتتاح في كل اذان فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 السامع يمكن مقتضى رواية في كل اذان فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 الكلام من المقيم بعد الاذان فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 بعد الاذان هل يستحب تكرار الاذان والافتتاح في كل اذان فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 الوقت مسكنا بغيره ما دل على مشروعية الاذان في كل اذان فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 ولا يرد على ذلك حيث قال في الاذان فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن

والاذن في الاقامة فقال الله
 في كل اذان فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن

مقتضى الخبر من اجزاء السامع به مع اتيان التلويح ومن عدم اعتداده به واذن نفسه وكيفية
 فحيثما يستحق من ذلك التلويح بالاعتناء والتمتع فهو فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 لا ينافي في المسلمين كاذن على ذكره ولو كان مستحبنا لم يطبقوا على الاذان فاذن فاذن فاذن فاذن
 في التلويح فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 في المسجد ولو يغير ما حذره التاسعة من احداث في الاذان والافتتاح فاذن فاذن فاذن فاذن
 والافتتاح ان يعدل الاقامة الظاهر بانها تسمى مع بقا الاول لا ولا ينافي في الاستدلال
 واما افضل في عادة الاقامة والمجاهدة فاستدل على السامع قد يسمعه من تكرر استجاب
 القمارة فيها وهو لا يستلزم المدعى يمكن الاستدلال على القول الصادق عليه السلام في
 له ههنا الحكم في الاقامة من الصلوة ومن حكم الصلوة الاستدلال بطريق الحديث في انما
 فكون الاقامة كذلك ويعلم من افضل في عادة الاقامة الحديث في انما افضل في عادة
 بالحديث في انما الصلوة اليه العاشرة من احداث في الاقامة الظاهر في احواله
 لا بعد الاقامة بدون الكلام في الاقامة حكم استدل في قوله صلى الله عليه وسلم في
 اما الاعادة مع الكلام في ذلك عليه روايت من استجاب في حديث من صلى الله عليه وسلم
 قال لا تكلموا في الاقامة الا في الاقامة الا في الاقامة الا في الاقامة الا في الاقامة
 اعادة الاقامة بدون الكلام وهو ما ذكره في المسئلة السابقة الا ان يعرف من قوله
 في انما الاقامة واذن الصلوة وهو بعد الحادية عشرة من صلى خلف امام لا
 تغدو في اذن لنفسه واقام انما استجاب الاذان لنفسه والاقامة لما سبق من عدم
 الاحتداد اذ ان التحاق واقام ولقول الصادق عليه السلام في رواية محمد بن عمار في اذن
 خلف من قرأت خلفه فان غشي فاستلم الصلوة اخضر على كبره وقوله قد قامت الصلوة
 هذا الحكم ذكره الشيخ وجميع من لا يوجب الاستدلال عليه به في اربعة عاشر من كبره في قوله
 قال اذا دخل رجل المسجد وهو قائم لصاحبه فغشي على الاذان فاذن فاذن فاذن فاذن فاذن
 اذن واقام ان يركع فاضل فقامت الصلوة قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا
 الله وليد صل في الصلوة وفي كل صلاة صلاة الرواية ومبارك الله في كل صلاة صلاة
 اعادة ما تقتضيه في كل صلاة صلاة الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 على القراءة الواحدة وهو شكل جداول من جملة من يقرأ في بعض مواضع عبارة
 المخرج على ان المراد بقراءة الصلوة قرأت ما يستره الكعبتين في القراءة وغيرها وهو مع

ذلك

الا ان يكلم اما لا يبعد الاقامة

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the letter or a separate note. The text is written on a separate piece of paper or a different section of the document, showing a continuation of the narrative or a separate point.

والمستطال ذو النقيصين $\frac{1}{2}$ ما الفرق بينهما $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$

يحقق الشروع في التكليف بحرية
بين الصلوات إجماعاً فإذا كانت
الغيبه أو لم تقدرت أقل الصلوة

فلما يكون قوامه مقتضى الظاهر
إذا المعبر وروح الصالح

[illegible]

[illegible]

كافّة

[illegible]

1065

وضع نمايه فاز ذكر اوتتم
مخرج

[illegible]

خلقنا في عباده عليه السلام اياما فكان يقرأ في فاتحة الكتاب بعد اتمها الرحمن الرحيم فان كانت
صلوة لا يجهر فيها بالقراءة جهر بما لا يسمع من الرحمن الرحيم واخفى ما يسمع ذلك في الحسن من عباده
يحيى الكاهن قال صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام في مسجد بني كاهن فمررت بين يديه ارحم الرحمن وفرد
تقر في الاصول استحباب ما لا يسمع من الرحمن الرحيم في خارج من الطاهر بعد انقضاء
الاستحباب بالامام وان كان ذلك من غير ان يسمع من الرحمن الرحيم في خارج من الطاهر بعد انقضاء
ان كانا ساجدين قال ابن عسقلان في تاريخ الاخبار عنهم عليهم السلام ان لا يسمع في الجهر بالصلوة
روى الشيخ في الصحيح عن ابي الحسن الثالث عليه السلام في الصلاة ان لا يسمع من غير صلوة الخبيث
في صلاة الاربعين واختم في اثنين وعشرين من غير صلوة الخبيث من غير صلوة الخبيث
في وجوب الاحتياط في الاخيرين فمن ادعى استحباب الجهر في بعضها وهو السجدة الثانية والاربعون
ان كل ما دل على استحباب السجدة في الصلاة فاشمل للاخيرين من الاستحباب الجهر في الصلاة
وجوب الاحتياط في الصلاة في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
على الاصل والكتاب الا انهم يقتضون الاصل وجوب الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
في هذا الاصل وهذا الباب لا دل على الوجوب في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
اولون يتوجه بان لا يسمع من غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
ما دل على الاحتياط ولو كان مستورا لا يسمع من غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
كانوا يحفظون على السنن كما يحفظون على الواسيات وتبطل القراءة اجمع العمل كما
على استحباب بطل القراءة في الصلاة وفيها قال الله تعالى في القرآن تبارك وتعالى
ينبغي للمسلم ان يقرأ في الصلاة بطل العمل والسنن وحسن النية وقصر في الذكر
بأن يحفظ الوضوء واداء الحروف وحرر في الغيبة من غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
واجبا او اوجبه التلق الجهر من غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
والوقوف على مواضع الوقوف عند القراءة في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
الاستماع او بطل الفهم وحسن الفهم والاعتناء بوضوح اللفظ في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
شأنه مع الاحتياط في الفهم وما ذكره القراء واجبا او حراما لا يسمون به من غير الاحتياط في غيرهما
محققهم وروى عن علي بن حمزة في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة التراويح
القرآن بعد قال ان شاء الله في غير صلاة غيره وقراءة سورة عبد المطلب في الصلاة
استحباب قراءة السورة عبد المطلب في الصلاة جمع عليه من العمل في الصلاة في غير صلاة غيره

على السورة الواحدة لقوله الكريم في كتابه العزيز لا بأس ان يجمع في الصلاة بين السورة ما كانت
روى الحسين بن سعيد عن محمد بن القاسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قراءة سورة الليل
بالسريين قال قلت فقال ما كان من صلاة الليل فقرأ بالسريين ذلك وما كان من صلاة النهار
فقرأ بالسريين سورة وادى في الظهر والغروب السورة القصار كما تقدم في الحديث في
الغناء ما لا يسمع من غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
انما يسمع من غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
هي من سورة عبد المطلب في غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
الظهر والغروب وهي من التخييل في القرآن وليس بها احتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
رواه الشيخ عن عمر بن الخطاب الذي يقرأ على غيره ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت
عليه السلام عن القراءة في الصلاة فها هي وقت قال لا الا الجملة والخاصة فكذلك في الصلاة
يقال في الصلاة قال اما الظهر والعشاء الاخرة بقرآن في السجدة او العصر والمغرب سواء اما العشاء
فانزل ما اما الظهر والعشاء الاخرة في غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
فانما اضربه الله والحكم التكاثر في غيرهما اما العشاء فمما يقرأ في غير الاحتياط في غيرهما
ولا اقوم به من القيمة وهو لا يقرأ في غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
يخبره الضيق وافضل ما يقرأ في الصلوات في اليوم والليل في الركعة الاولى الحمد اما الثانية
وفي الثانية الحمد وفيه هو الله احد الاقصد في العشاء الاخرة الحمد في غير الاحتياط في غيرهما
العشرة في الاولى والحمد في الثانية لان القرآن سورة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غير الاحتياط في غيرهما
فجمعهم المصلين وسبيل الى الله في غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
وهو الضيق هذا كله من غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
حيث قد انما يكتب في غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
احد وانما يقرأ في غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
والله اعلم قال الله في غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
ذلك في غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
بطل في ذكر الشيخ في غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
او كونه الثانية وقال في غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما
وفي غير الاحتياط في غيرهما من غير الاحتياط في غيرهما

هذا لا يجزئ

وبرم للشيخ

الهادي

مجموعه
ادامه

المحررات

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
علما وهدى ورحمة
والسلام على من اتبع الهدى

الفرقان الخاص بالركوع وهو اية كل ركعة مرة الا في الكسوف والايات فانه يرفع
كل ركعة منها حتى تكون ركعات كل واحدة منها ركعتين الاحكام كلها ثابتة بالنقل والجماع
فذلك في الصلوة بطلان الاجل او بعدا وهو ما على تعجيل شئ الصلوة بركعتين
بطلان على وجه بطل الصلوة بالاجل او بعدا وهو ما ذهبوا اليه في الاجل وقال الشيخ في
المبطل وهو كونه في الصحيح والمغرب وطلوع الشمس وفي الركعتين الاولى من الركعات
خاصة بطلان الاجل انما هي في الركعتين الاخيرتين بطلان الاجل وهو ما ذهبوا اليه ولو لم يكن لم يربط
بطلان الصلوة بركعة التكليف بل بركعتين من الركعات لان في الركعة بعد الركعة في ركعة في ركعة
وسيجب تعجيل ذلك على من اياه وانما بطلان الاجل في الركعة الاولى انما هو انما هو انما هو انما هو
الصلوة ركعتين بركعتين على وجهين اخرين مختلفين ولا يفتقر الى ركعة مطلقا
وانما يجب فيه اشياء اخرى يتقدم على وضع يديه على كفيه واما ما ذهبوا اليه فلا بد
فيه من عبارة عن الركعة لغة وفاد انما هو في اللغة ركعة واحدة القبلة فقل انما هو
على ما ذهبوا اليه لان الصلوة ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
عزلة بركعة بركعة في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
ويمكن ان يكون من ركعتين وتضع يديك على الركبتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
اصابعك غير الركبة وفتح اصابعك اذا وضعت يديك على ركبتك فادوا واصلت طرف اصابعك
تدرك على ركبتك في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
صحيحة جاز ان اصابعك على الصلوة ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
الى خلفه ثم يرفع يديه حتى لوصلت على ركبتك ما او وفتح يديه على ركبتك فادوا
عينية ثم يركع ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
هذا الباب قال السيد رحمه الله في المسألة في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
على الركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
سائر ركعة من ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
وعاين اصابعك لا مرفوعة في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
لعل في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
الزيادة بالنسبة الى الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين

المختصة

بعض الوجوه في الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
فقد علم على الامام فان ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
وجعل الشيخ لا يستطيع القيام الى الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
ايما ولو كان في الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
فانما لا يظهر ان هذا لا ينافي على بطلان الاجل او بعدا وهو ما ذهبوا اليه ولو لم يكن لم يربط
الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
طاهر لا ينافي وجوبه على الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
واجب للركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
بقدر ما لو كان في الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
وقد نفى ذلك بطلان الصلوة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
ان الصلوة لا سطر ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
العقد في اصل الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
الصورة عبارة عن الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
الخروج من الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
الثالث في الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
هذا مذهب على انما اجمع ويدل على انما اجمع ويدل على انما اجمع ويدل على انما اجمع
في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
فانه لا ينافي في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
تحصيله ولو بالاجرة المقدورة من باب المقدمة كما في مطلق القيام الركعة
الطاهر في الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
وجوب الطهارة في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
مقتضى ذلك الطهارة في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
تمام الصلوة في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين
في الركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين في ركعة ركعتين

ايما وان كان لم يرفع الركعة
او لم يرفع الركعة فان لم يرفع الركعة
فليقيم برأسه سم

ركعة

العظيم ويكده وائل
ما يجز من الشيخ
ان يقول سبحان

[illegible]

المقدمة

وهم يسمونهم بكنى ما اسما سحاب كذا تكلموا في حال انقضاء فهو مذهب الاصحاب بديع
في صحيحه ورواه اذا اردنا ان نعلم فقلت فالتسبيل الله اكبر في ركنه وفي صحيحه ما في وصفه
الصادق عليه السلام وقع في حبال وجهه وقال الله اكبر وهو قائم ركنه وقال الشيخ في الملاح
وهو زان وهو بائنه ولا يسهل الجواز الا ان الكبرية اعيان افضل اما اصحاب رفع اليد
به جذا الا انهم يقولون مخطا لاصحاب وقال الرضا في صفاته عندنا لا يصح ان يرفع اليد
بوجوب دفع اليد في حكمنا فالتسبيل الله اكبر في ركنه وفي صحيحه ما في وصفه
الاصحاب في صحيحه ما في وصفه في صحيحه فقلت بنهران الحال قال دينا ابعده الله عليه
اذا كبرية الصلوة رفع يده حتى كان يسلط اذنه في صحيحه معبرين عن انهم قالوا ركنه ابعده الله من رفع
يديه اذا ركنه واذا راسه من الركنه وفي الصحيحه واذ رفع راسه من السجود في صحيحه ان سكت
عبد الله عفا الله الجليل رفع يده في كل الهوى للركوع واليحيى وكلما رفع راسه من ركوعه وعرفه
في الصحيحه في سقا من هاتين الروايتين استصحاب رفع اليد عند دفع الراس من الركوع
كما هو مذهب ابن بابويه وصاحبها القاضون بالظهر من عدم تقيد الرفع بالركوع بل برك
التكبير استصحاب الرفع وان يضع يده على كتفيه في ركعتين كما كان يامرهم
وضعه الا ترى في ركنية الاختلاف في ظهوره ويعد عقود من الظاهر وان يقولوا التسبيح
المستند في ذلك روايت اكثر منها رواه زاده في صحيحه عن جعفر قال اذا اردنا ان نعلم
فقلت وانت تصيب الله اكبر ثم ركنه وقبل بركت فكذلك وكنائس وكنائس وكنائس
وانت ركنه مع التسبيح وسبى وشري وشري وشري وشري وشري وشري وشري وشري وشري وشري
في ركنه كذا في الصحيحه ولا يصح سريان في الظاهر وعرفه في ركنه في ركنه في ركنه
ركوعك من ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
الاصحاب في الصحيحه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
واهم صلاتك وسدغك ولكن الظاهر من حديثك ثم قل مع الله لن يجره وانت متصبا تمام
المجده رسلنا من اهل الجبروت والكبرياء والعظمة المجده رسلنا من اهل الجبروت والكبرياء
ثم رفع يديك والكبرياء والعظمة المجده رسلنا من اهل الجبروت والكبرياء والعظمة المجده
وكثير من العبادات ان السبع بها في الكمال ويشهد له روايته هشام بن سالم عن ابي عبد الله
ان قال يقول الركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
سبحوا سبحك والفضل في سبع وفي السبع في ضعف مع ان السبع ركنه ركنه في السبع من

ورفعه

ان

ان من قبل قال وحلف على ابي عبد الله عليه السلام وهو صلى فحدث له في الركنه في ركنه في ركنه
سبحوا سبحك والفضل في سبع وفي السبع في ضعف مع ان السبع ركنه ركنه في السبع من
وعنده قوم فصل فيهم العروة وكذا اصلها في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
بما في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
استصحاب ما في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
التمام وتوحي ان السبع في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
لذلك وهو حسن ويشهد له فيها رواه جماعة المؤمنين في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
فقال اما ما في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
مؤدى على ان يكون الرفع والسجود في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
والرفع والسجود في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
بالسبع في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
صوته في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
الا امام ان سمعه شيئا ما يقول وان يقول بعد السبع سمع الله لمن سجد وهو
بعده للحال في العبارة في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
المعبر والسنة الى على ان اوله على قوله في صحيحه زيادة ثم قل مع الله لن يجره وانت متصبا
قادر المجده رسلنا من اهل الجبروت والكبرياء والعظمة المجده رسلنا من اهل الجبروت والكبرياء
روى على الصالح وان ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
الركوع ولو قيل باصحاب المجده رسلنا من اهل الجبروت والكبرياء والعظمة المجده رسلنا من اهل الجبروت
من ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
قال يقول المجده رسلنا من اهل الجبروت والكبرياء والعظمة المجده رسلنا من اهل الجبروت والكبرياء
بصوتك في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
الذكر عن الحسين بن سعيد في رواية عن محمد بن مسلم عن الصادق ع قال اذا قال الله
سمع الله لمن سجد قال من خلفه ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
سمع بالله سمع الله من ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه في ركنه
المجده رسلنا من اهل الجبروت والكبرياء والعظمة المجده رسلنا من اهل الجبروت والكبرياء
الدعاء والفضل في سبع وفي السبع في ضعف مع ان السبع ركنه ركنه في السبع من

ويمكن الاستكلا عليه ايضا بقوله عليه السلام في صحته نذارة اليك والقعود على تركه
فتأني فقلت ولا يكون قاعدا على الارض يكونا فاعدا من حيث على اجف ولا يقدر
والمعاد فان العله التي تكملها في التمسك بغيره فيقدر على تركه وقال الشيخ في
البسوط والمرضى حتى الله عنه انه ليس بمكره وربما كان مستهدما رواه الحلبي في
الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالانفاد بين الجوزين فيمكن حمل البار على
التحريم جميعا بين الادارة مسائل ثلثة الاول من به ما يمنع وضع اليه على الارض كالثقل
الواحد فيمنع اليه تحريم الجمع السليم من جهته على الارض هذا والآخران فيمنع العلاء
لان مقتضى المطلق واجبة ولا رواه الشيخ عن مصادف قال خرج في ذلك كتابا في الجوزين
فراى في ابي عبد الله عليه السلام فقال ما هذا فقلت لا استطيع ان اجد من اجل الدلالة في
الاجزاء فقال لا اضل في ذلك حقا خيرا واجل الدليل في الحقيقة حتى يقع جهلك على الاد
ولا تحضر هذا الحكم بالثقل بل بالحرج والورود نحوها الذي يمكن وضع اليه معها كذا
ولا يخفى ان الحجة غير متينة فلما علق الرمح من طين او خشب ونحوها ايزا
فان تعذر جرد على احد الجوزين فان كان هناك مانع جرد على ذنبا اما الجوز على احد
الحسين فهو قول عليا ثانيا ذكر العلاء واجتمع عليه في القيد بانها مع اليه كالمضد
فقرم احدها مقامها الذي في الجوز على احد الحسينات شبه بالجوز على الحجة من الاما
وهو يجوز مع بعد الحجة واليدين اول واما الجوز على المذنب مع تعذر الحسين فاستدل
عليه بما رواه الكليني من سماعه الصادق عليه السلام عن جده عليه السلام عن ابي عبد الله
قال يضع ذنبا على الارض ان الله عز وجل يقول وشر من الازفان حجابا وهذا الرواية
ان نصف سندها الا ان محققنا جمع عليه في الاحواب ولا ترتيب من الحسينين ان
الاول تقديم الامرين وجاز في ثلث ابن ابي عمير حيا وجب تقديم المذنب الذي مع
الحسين ولا يجب كشفه من غير اليك الا في الخبر وقد جمع ذلك ما رواه في رفع
ما يجر عليه كانه حقيقة الثانية معبرات لقرا في حشر عشرين راجع واجبة
وهي جرد لقين وصحة الجوز والخبر في البروت والرواية في راجع الاحواب
على وجوب جودك الادوة في الغزاة الا في الاصل فيه قول امير المؤمنين عليه السلام في
الجوز راجع وعندها رواه الشيخ عن ابي بصير قال قال ابي عبد الله في الغزاة لا يجر
فتمتها فاجاب وان كنت على غير وضوء ان كنت حيا وان كانت امرأة لا تحلي بلبان الغزاة

الواجبة

انت فيه بالحياء ان ثبت له في الصحيح عن ابي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا قاتل شيان من الغزاة من الجوزين والجمع واقر باسمك ذاك ولما احتجاب
التي في غير هذه الاماكن لا يجر من الموضع الحشر حتى يقطع به في كلام الاحواب
دعي على الاجماع ولا يفرق على غير هذه واليها وجبة الغزاة لا يجر على الف
والمنع ويمنع لئلا يقع على الاخرين واليها وجبة الغزاة لا يجر على الف
الحاشية في السماع في الاحواب يقتل على الجوزين على الف واليها وجبة الغزاة لا يجر على الف
الاجماع ويدل على هذا في الروايات الصحيحة عن مسلم بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في
قال سالت عن رجل اعطى الميرة من الغزاة فيعاد عليه من ابي في مقتدا الواحدة قال عليه
ان يجرد كل اسماء على الذي قبله ان كان يجرد ميرة في عهده الحد قال سالت ابا
جعفر عن الطائفة شيع الجوزة قال ان كانت من الغزاة الجوز اذا سمعته لوقا الشيخ
الكاظم فيجوز عليه الجوز فاستدل بجماع الفرق وما رواه عن عبد الله بن سنان قال سالت
ابي عبد الله عليه السلام عن رجل مع الجوزة تفر قال لا يجزى الا ان يكون منسجنا لقرائتها
لها او يصلي صلاتها ان يكون يصلي في امير وان في امير في الجوزة اسمع هذه
الرواية واحدة في الاصل لكن يقطع بها من غير عن بعضه وقد نقل الصادق عليه السلام
عن جده ان الوليد قال قال ما فعلت من عدي من كتب بولس وحديثه لا يفتد قال
رايت احدا لا يكون هذا القول فيكون من سالت في جمعة جرد علي والي في هذه
من سالت في ذلك والي من سالت في الجوزة لا يفتد ولا يفتد ولا يفتد ولا يفتد
هو في الاصل مع هذا جامع الاحواب على عدمه وغيبه في كذا لا يشرع المنسجنا في
الكل في هذه الرواية وقد جامع الاحواب لان الامر قد وقع بالجوز فيكون باعداه
حقا بالاصل فيمنع اليك الجوزة من الجوزة كانه في صحيح ابن سنان عن الصادق
ولا يشرط فيها العتامة ولا استبا الى اقله على الاخر هذا هو الجوز
دليل ولا على الاشارة وكذا لا يشرط العتامة ولا العتامة ولا العتامة ولا العتامة
لا يفتد في هذا الصلوة وفي الاشارة وضع اليه على باسح الجوز على الجوز على الاشارة
المستغنية في المساواة من الجوزة والوقت فيمنع اليك الجوزة لا يشرع المنسجنا في
فيما رواه ابو عبد الله في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قر الجوزة من الغزاة
فانقلع جوده جودك في هذا ولا يفتد ولا يفتد ولا يفتد ولا يفتد ولا يفتد ولا يفتد

التي سجودها بالانكسار قبل سجودك
ولا لكسرك حتى تقع مراكك
والغريم اربع

الايام دواريل مع الغزاة في المكان
الاشارة على هذه التفتد فيمنع الغزاة لا يجر على الف

انما هذا دليل على انهم يستحقون ولونهم التي بها يتبعها بعد اجمع الاصحاب على ان جود
 الثلاثة واجب على المؤمن وهو احب اليه من الاصل في الاخير واوله في غيره
 مسلم عن احمد واهلها السكوت قالوا لم نسمع عن رجل قبل الهجرة فيها حتى يبع
 ويبيد قال البيهقي اذا ذكرها اذ كانت من الغريم ولما في بها فليبيعها قبل ان يبيعها
 القضاء لم الاول الا لا ينها واجبة على الفرد فيها وجود السبب اذا انما يبيع
 فوات فقد خلت في غير هذا وذلك معنى القضاء وقيل بالثبوت وحده المصنف والمفسر
 لعدم التوقيف لا ظهر عدم التعرض لشيء مما لا ينافي من اوجاع الوقت المصنف في عا
 هو متفق هنا الثالث جوده الشكر مستحبان عند جود العود دفع التمتع
 الصلوة اما استحباب هذا الجود عن جود العود دفع التمتع فهو قول على انما ذكر
 العائنه واما ان النبي صلى الله عليه وآله كان اذا اناه امر بشيء جزا ساجدا ورواه
 ابو داود في صحيحه عن عبد الرحمن بن الحجاج عن جده اياه عن ابيه قال من جود جوده الشكر
 هو من جود الله لها فاعطى ما تولى في غير هذا ما عطاها وما استجاب بها في الصلوة
 شكر على التوفيق لا ينافي انما ذكره الله عز وجل على انما جود على الجود ورواه
 رواه ابن كثير منها ما رواه الشيخان في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله
 قال جود الشكر واجبه على كل مسلم ثم يها صلواته في حقها انما في حق المالك ملكه
 ان العبد اذا صلى فوجد جوده الشكر فخر الله تعالى به في الدنيا والآخرة
 ما لا يخطئ انظر على انما في حق من جود في حق من جود في حق من جود في حق من جود
 ملكه ما قال في حق المالك ما رواه الشيخان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله
 المالك ما رواه الشيخان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله المالك ما رواه الشيخان في صحيحه
 الرب ثم ما رواه الشيخان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله المالك ما رواه الشيخان في صحيحه
 فقال المالك ما رواه الشيخان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله المالك ما رواه الشيخان في صحيحه
 وايدى حتى يستحقها الدعاء وافضل لما في حق من جود في حق من جود في حق من جود
 ان وفي ما يجرى فيه ان يقول شكر الله ملكا ورواه ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام
 ان العبد اذا جود فقال يا رب يا رب حتى يقطع نفسه قال لا يربح رجل شيئا ما جاهدت
 ورواه الشيخان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله المالك ما رواه الشيخان في صحيحه
 عليه السلام عن عائشة جوده الشكر فقد اختلفوا في انما في حق من جود في حق من جود في حق من جود

١٤

انما هذا دليل على انهم يستحقون ولونهم التي بها يتبعها بعد اجمع الاصحاب على ان جود
 الثلاثة واجب على المؤمن وهو احب اليه من الاصل في الاخير واوله في غيره
 مسلم عن احمد واهلها السكوت قالوا لم نسمع عن رجل قبل الهجرة فيها حتى يبع
 ويبيد قال البيهقي اذا ذكرها اذ كانت من الغريم ولما في بها فليبيعها قبل ان يبيعها
 القضاء لم الاول الا لا ينها واجبة على الفرد فيها وجود السبب اذا انما يبيع
 فوات فقد خلت في غير هذا وذلك معنى القضاء وقيل بالثبوت وحده المصنف والمفسر
 لعدم التوقيف لا ظهر عدم التعرض لشيء مما لا ينافي من اوجاع الوقت المصنف في عا
 هو متفق هنا الثالث جوده الشكر مستحبان عند جود العود دفع التمتع
 الصلوة اما استحباب هذا الجود عن جود العود دفع التمتع فهو قول على انما ذكر
 العائنه واما ان النبي صلى الله عليه وآله كان اذا اناه امر بشيء جزا ساجدا ورواه
 ابو داود في صحيحه عن عبد الرحمن بن الحجاج عن جده اياه عن ابيه قال من جود جوده الشكر
 هو من جود الله لها فاعطى ما تولى في غير هذا ما عطاها وما استجاب بها في الصلوة
 شكر على التوفيق لا ينافي انما ذكره الله عز وجل على انما جود على الجود ورواه
 رواه ابن كثير منها ما رواه الشيخان في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله
 قال جود الشكر واجبه على كل مسلم ثم يها صلواته في حقها انما في حق المالك ملكه
 ان العبد اذا صلى فوجد جوده الشكر فخر الله تعالى به في الدنيا والآخرة
 ما لا يخطئ انظر على انما في حق من جود في حق من جود في حق من جود في حق من جود
 ملكه ما قال في حق المالك ما رواه الشيخان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله
 المالك ما رواه الشيخان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله المالك ما رواه الشيخان في صحيحه
 الرب ثم ما رواه الشيخان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله المالك ما رواه الشيخان في صحيحه
 فقال المالك ما رواه الشيخان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله المالك ما رواه الشيخان في صحيحه
 وايدى حتى يستحقها الدعاء وافضل لما في حق من جود في حق من جود في حق من جود
 ان وفي ما يجرى فيه ان يقول شكر الله ملكا ورواه ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام
 ان العبد اذا جود فقال يا رب يا رب حتى يقطع نفسه قال لا يربح رجل شيئا ما جاهدت
 ورواه الشيخان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله المالك ما رواه الشيخان في صحيحه
 عليه السلام عن عائشة جوده الشكر فقد اختلفوا في انما في حق من جود في حق من جود في حق من جود

سجود

فصل ۴

مفتی

میں نے

تلقوا منكم الحظ في الحيرة فانه
قالوا انما انزلناهم بقيل ذلك
يعني السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين وقالوا السلام
عليكم ورحمة الله وبركاته لان
خروجنا جازا نلقوا علماء الانبياء
كافرا لا يفتخرون بغيرنا فاما الحيرة
فهي منة الخواص

لجميعه وفيه السوا قال شيان عند الناس هم ما سلموا هم قولا رجل يار الله الله وقال الله
ولا اله غيرك وانما هو حق قال النبي صلى الله عليه وسلم وقلنا رجل السال على وجهه
الحالين فاذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلوة فتردنا انهم يقولوا انما استقبل
القبلة السال عليكم وفي طريق هذه الرواية من سنن وهو ضعيف وانما انما اراد على
القول بوجوب التسليم في الصلوة والاحكام في السال عليكم لانما لا يخلو التسليم على
غيره على كونه فافاض الصلوة خاصة وهو لا يستلزم الرجوع وما احتجوا به من انما
الصلوة انما هي الاشارة الى ما احتج بالمرجع على وجوب هذا الصلوة من غير انما
فيها ولا هو محرم قوله وتخلله تسليم لان التعريف لله تعالى وهو من غير التسليم
الصلوة عليكم كما سلموا من تسليما لا يوجب التسليم للمسلمين والمسلمين للمسلمين
الله انما هو في حاله وهو ما ذكره الشافعي في غير موضع من وجوب التسليم على من
يسلم عليه وتكرار التسليم لله في الذكر وانما لا يطلب التسليم الا من التسليم جبارا في التسليم
كالعالم في التسليم في الصلوة في الصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
بالكسر فالجواب بوجهين الاول في التسليم هو من غير التسليم في التسليم في التسليم
الصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
بوجهين الاول في التسليم هو من غير التسليم في التسليم في التسليم
انما هو في التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
الصلوة على وجوب التسليم والصلوة في التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
ووجهي التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
وانما هو في التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
ما رواه علي بن جعفر في الصحيح قال انما هو في التسليم او بالصلوة او بالصلوة
الصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
علا احتجوا الى انما هو في التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
جانبه وفي الاشارة الى التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة

التسليم

الصلوة

الاول

واحدة في قول من عني الى جبريل انما هو في التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
وبدل على وجهه من غير التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
واحدة من تسليما وانما هو في التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
بوجهين الاول في التسليم هو من غير التسليم في التسليم في التسليم
انما هو في التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
الصلوة على وجوب التسليم والصلوة في التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
ووجهي التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
ما رواه علي بن جعفر في الصحيح قال انما هو في التسليم او بالصلوة او بالصلوة
الصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
علا احتجوا الى انما هو في التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة
جانبه وفي الاشارة الى التسليم او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة او بالصلوة

من صلوة الليل في المدة
من الزجر وفي اوله ركعة
والدقة في اوله ركعة من فرائض
المغرب م

عن عبد الله عليه السلام قال انما تعقبنا في طاعة الله من امرين **الاول** من العجب
 الدعاء بعقل الصلوات وروى محمد بن شاذان الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال الدعاء
 في الركعة افضل من الدعاء في الطلوع **والثاني** من العجب في الطلوع **والثاني** من العجب في الطلوع
 التعقب ليعلم ان الله عليها السلام في صلواته عن عبد الله عليه السلام في الطلوع
 يعني من التعبد افضل من تتبع فاطمة وكان في افضل منه فلهذا روى الله صلى الله عليه
 فاطمة وروى ابو خالد الحافظ في الصحيح عن عبد الله عليه السلام قال في الطلوع والركعة افضل من
 يوم في ركعة صلوة احسن من صلوة الف ركعة في كل يوم وروى عن سنان بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
 عبد الله عليه السلام قال من تتبع في الطلوع انما هو على السكون فقل ان في ركعة من صلوة
 الغرض غرضه ويدا بالركعة ولكن السجدة بهذا القرب كرايا وليس في ركعة من صلوة
 وروى في ذلك عدة روايات منها صحيح عن عبد الله عليه السلام في الطلوع والركعة افضل من
 في الركعة من تتبع فاطمة فقال الله في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة
 سنان بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة
 تفيد السجدة على الركعة وروى عن عبد الله عليه السلام في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة
 لما روى عن الصادق عليه السلام قال من تتبع في الطلوع والركعة افضل من صلوة في ركعة من صلوة
 انما هو على السكون فقل ان في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة
 ما علمت شيئا من طاعة الله في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة
 الا الله وحده لا شريك له الملك القدوس السلام المحيي والمميت ويحيي ويبدى ويحيي كل شيء
 قديم ولكن الانسان اسير ما شاء الله تعالى وروى زرارة في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 اقل ما يتبعك من الدعاء ركعة من ركعة في ركعة من ركعة في ركعة من ركعة في ركعة من ركعة
 اعوذ بكن من كل شر احاط به علم الله ان تلك عاقبة الامور كلها واعوذ بكن من
 خيرا الدنيا وعذاب الآخرة والدعوات الواردة في ذلك اكثر من ان يحصى ولا يصح ان يكون
 الله عليهم في ذلك الكتاب مسطورا ان دعاء فاطمة عليها السلام في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة
 فيها ما احاط بها علمها وهو كل ما احاطت به علمها وهو كل ما احاطت به علمها وهو كل ما احاطت به علمها
 كما في قوله تعالى وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة
 الغسل وقيل لا يحدث ما وجب الوضوء من غير غسل ولا وضوء ولا وضوء ولا وضوء ولا وضوء ولا وضوء
 ان من احدث في الصلوة ما لم يطل الصلاة سوا ذلك فلهذا روى الله في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة

في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة

في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة

فيما لو احدث ما وجب الوضوء من غير غسل ولا وضوء ولا وضوء ولا وضوء ولا وضوء ولا وضوء
 انما هو على السكون فقل ان في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة
 ما علمت شيئا من طاعة الله في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة
 الا الله وحده لا شريك له الملك القدوس السلام المحيي والمميت ويحيي ويبدى ويحيي كل شيء
 قديم ولكن الانسان اسير ما شاء الله تعالى وروى زرارة في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 اقل ما يتبعك من الدعاء ركعة من ركعة في ركعة من ركعة في ركعة من ركعة في ركعة من ركعة
 اعوذ بكن من كل شر احاط به علم الله ان تلك عاقبة الامور كلها واعوذ بكن من
 خيرا الدنيا وعذاب الآخرة والدعوات الواردة في ذلك اكثر من ان يحصى ولا يصح ان يكون
 الله عليهم في ذلك الكتاب مسطورا ان دعاء فاطمة عليها السلام في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة
 فيها ما احاط بها علمها وهو كل ما احاطت به علمها وهو كل ما احاطت به علمها وهو كل ما احاطت به علمها
 كما في قوله تعالى وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة
 الغسل وقيل لا يحدث ما وجب الوضوء من غير غسل ولا وضوء ولا وضوء ولا وضوء ولا وضوء ولا وضوء
 ان من احدث في الصلوة ما لم يطل الصلاة سوا ذلك فلهذا روى الله في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة

في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة

في ركعة من صلوة في ركعة من صلوة

القائمة

واما القوم فمضى
تقطع الصلوة

الصلوة

۴۰۴

قول

ما
تحت

الصفحة ١٠٠

الصلاة قال ابن أبي المكاريم ثم قال قلت لأبي عبد الله الصلاة وإن ذكرتها لم يضر
 وهو يغير السنة بأشياء أخر عدت من الصفات بكل الاستثناءات التي أتتكم من غير الأصل
 ومن ثم نوقض هذا الحكم بخلاف العلم وهو في محله وبخلاف ما إذا كان مكان فيه
 احتجاب وصوت لا يسمع من خارج الدعاء أو احتجاب راعى المصنف هذا كله إذا كان المكان الذي
 أورد الدنيا كذكر رب أو دعاء سأل نفعه في دينه أو ما أسكنه خوف من الله تعالى
 وخشية من عقابه فهو من أصل الأحكام لا يخرج من الحيثية التي هي الأصل والله إذا أضاف
 الأمرين عليه السكون جعل وصية له والرابعة ذكرها اليك ^{بها} هي في ذلك كله صفة القسمة
 في الحجة وروى ابن أبيه عن منصور بن ربيع أنه سأل أبا عبد الله عن الرجل يترك
 سنة الصلاة المفروضة حتى يسكن قال مرة عن أبيه وقال إذا كان ذلك فذكر في غيبته
 وروى ما سنخ في ذلك الأكل ووزن الأكل أي كونه سنة لا يجب وكل عن أبي بصير
 يعني في الأمرين المذكورين وإذا كان كذلك سنة لا يجب وكل عن أبي بصير يعني في الأمرين
 عن ابن شاذان قال الله وعن عثمان بن عمار الله وعن ابن شاذان في حديثه
 الأكل والشرب على القول بالشيخ رحمه الله في الميسر والمطهر وأما عليه السلام ^{عليه} الله
 في العبادة وطالبه بالليل على ذلك واستقرت عدم الجلائل هما الدعاء والذكر كما
 الأصل في الأمانة من الصلاة وهو حسن قاله في الخبرين ولو تركت غيرهما في الصلاة
 فتاب فابطل في الصلاة لو تركت الصلاة ولو تركها واحدة لا يمكن التمسك ^{في}
 إلا في قوله ولو ترك أحدهما غسل وهو بالصوم في صحة ذلك لليلة لا تسد
 القبلة المستد في هذا الاستثناء ما رواه الشيخ عن عبد الله بن جعفر قال قلت لأبي عبد الله
 إذا نيت الصلاة ثم لا تذكر في الوتر وأعطش فأكبره إذا قطع الدعاء وأسر بذكره
 إذا أصبح أو أعقسان وأما في التيمم ومنها أخذت أن أو طهرت قال نعم إلى التيمم بها
 ساجد أو يقول الدعاء وهذا الاستثناء إما أن إذا قلنا أن المصنف لم يذكر في التيمم بها
 كما ذكره الشيخ أو قلنا أن المصنف لم يذكر في الصلاة أو قلنا أن المصنف لم يذكر في الصلاة
 فلا استثناء أصلا وهذا هو الأصل في الخبرين وفي بعض الشرائع لم يذكر في الصلاة أو قلنا أن المصنف لم يذكر في الصلاة
 غسل التيمم وجوب في وسط الأرض وضوءه ولبس القليل من ثياب الصلاة وبطلانها بالشيخ
 رحمه الله وجعل من الأصحاب ما سئل عليه أجماعه في قوله فإنه يسأله عن ذلك عبد الله
 ثم جعل على طاعة في نفسه وهو معصية عن الشر أو لا يبعد ما رواه وهو لا يصح ما رواه

٢٤

عندنا وعند الخوارج تفقد لانه ليس
الكلام الوافي بين اسنانة شي
من بقايا العناء فابتاعه
الصلوة لم تفقد صلواته مع

٢٤٧١

نظام تعلیم و تربیت

فان هونم

في الحسن

33 22/10/19

بينك وبين صاحبك
اليم **دايف** حرمه الكينيه
من الحسن بن راشد
من ابي عبد الله صلى
الله عليه و

عليه

الفرد

[illegible]

وقال في القاموس أن التسمية
بالسبح والسبحان الدائم للعا
لم

2

2

وكان في هذا الكتاب من فوائد كثيرة
على من يقرأه من فوائد كثيرة

صريحاً اخباراً كريمة مكنونة غران غنية
مملوءة من غنى الله تعالى في حالته على الرزق
عليه وبنو الصلوة

فصل في بيان طرق

منه ومنه عبد الله عليه السلام قال ان كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة وليليل
والجمعة وثبتا على قرا وسوا وليصدقوا بين المسلمين ويحرموا القراءة ويستحبوا الركعة
الاولى منهم قبل الركوع وصححه زيادة قال قال ابو جعفر عليه السلام واجب على من اتم
العبادة في اهل البيت الجمعة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله في اهل البيت في الغزاة في
سائر الايام كما في اهل البيت صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة في اهل البيت في الغزاة في
رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم الجمعة في اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
قال علي بن سينا عن الحسن بن الحسين ولا الجمعة لا قبل من خمسة من المسلمين احدهم الامام فاذا مضى
سبعة ولو مضى ما اتم منهم وخلفهم فلهذا الاختيار في اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
وجوب الجمعة على كل مسلم عدا ما استوفى فبقي الوجوب على كل مسلم عدا ما استوفى فبقي الوجوب على كل مسلم عدا ما استوفى
ومن في داخل من حضره ما قبله من ذلك الجمعة فليجمع متوا ليليل طبع الله على قلبه
لو جازت كما الى اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم الجمعة في اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
او ناسير وجوبه الى الظاهر من قوله فان كان طهر من خطب جميعا وقوله فاذا اجتمع سبعة
ولو جازت اتم منهم وخلفهم فلهذا الاختيار في اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
بعضهم بعدد اتمهم في يوم الجمعة في اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
عنا لله الله تعالى اجمع موافق امر الله تعالى ورسوله وائمة عليهم السلام في هذه الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
على كل مسلم ان يصرف في امرها في اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
الله تعالى ورسوله وائمة عليهم السلام في هذه الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
ان تصدقهم فلهذا وجوبه على اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
لو جازت الله وليا اجمع نبال الله العفو والرحمة بغيره وكرمه **قوله** الجمعة ركعتان
كما يصح يقض معهما الظهر هذا ان كان اجمعان من اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
اما ان كان ركعتان فلهذا وجوبه على اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
التواتر والاسقاط الظاهر فيها وعدم مشروعية الجمع بينهما في اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
الاجماع في قوله في صحيحه الفضل بن عبد الملك اذا كان قوم في غزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
فان كان طهر من خطب جميعا اذا كان في اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
او لو كان من خطب وفي حصة الجولان فانه لا يملك في صلاة الجمعة في اهل البيت في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
اربعاء او القليل فليطرح المشرك ويكره ما كان في قولهم في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم

الجمعة

رسالة الجمعة التي وضعها
وهذه المسئلة

انها

لها واجب مستقل لا غير مقصود كما في قوله في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
جميع عليه من الاصح اقبل قال الله في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
مسلم في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
تصونوا في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
الصحيح عن جابر بن عبد الله في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
السلوة وذل عليه من الاصح اقبل قال الله في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
موسى قال سالت عن الرجل يحل من الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
شاهج وان شاهده في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
تصلاة الجمعة وذل عليه من الاصح اقبل قال الله في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
وتجبر والاشهر في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
وقت صلاة الجمعة زوال الشمس يحل في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
الجمعة او خطيب بعد الزوال كما ينبغي تحفيظ ان شاء الله تعالى وقال الاصح اقبل قال الله في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
الخطاب في الاصح اقبل قال الله في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
اربعين بعد نفل فذلك واجل تحفيظ اجمعه من امرتين مشاهير فان لم يرد في مشاهير
السيد موافق المشهور ومن عدم جوازها بقاها قبل تحفيظ الزوال والعدد الاول ان
الوظيفة الشرعية انما يستفاد من صاحب الشرع فيقتصر على جهرتها في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
ان كان يصلي الجمعة بعد الزوال فانه لا يملك الا بقاءها في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
كيفية زيادة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان من الامر امور مستحبة ولم يرد في مشاهير
وان الوقت وقيل السلوة مما فيه السنة فيما تجلي رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
فان صلاة الجمعة من الامر المستحب انما لها وقت واحد نحو قوله **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
عبد الله قال في وقت صلاة الجمعة هذا الزوال ورواه علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام
قال سالت عن الزوال يوم الجمعة ما حده قال اذا قامت الصلاة صلى الركعتين فاذا زالت
الشمس فصل الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
فانهم اشد في مواظبة على الوقت وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
قد الت فانه لا يصح في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم **قوله** وصحبه في الغزاة في رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم

حين

الشمس

والشئ بما رواه الساجدة عن وكيع الاسدي قال شهدنا الجمعة في مكة كانت صلوة خطبة
قبل خطبائها وهو مستند ضعيف فان فعله لم يكن صحيحا مع غافلة العمل
الرسول صلى الله عليه وآله فليعلم ان وقت صلوة الجمعة يخرج بغير دولة طلبة في صلاة
هذه تبا وكذا لا يصح بل قاله الشئ انما ذهب على انما اجمع قال الشئ بغير الله في الكوفة
ولم ينفذ على خطبائها الا انما كان يصل في هذا الوقت قال ولا لا في هذه الا في الوقت
الذي كان يصل فيه ينقص عن هذا المقدار ما لا يورث احد التوقيت فليكن انما قصر
وقال ابو الصالح اذا سقي مقدار الاذان والخطبة وكفى الجمعة قد قاسموا في ذلك ما رواه
غيره او بغيره ما رواه ابن ابي عمير عن جعفر بن محمد قال قال وقت الجمعة ساعة نزول
الشمس الى ان ينعى ساعة ما رواه الفضل بن يسار عن جعفر بن محمد ان قال قال صلوة ما
وسع فيه ساعة مرة وتكون اخرى والجمعة مما سبق فيها فان قمت في يوم الجمعة ساعة في
ورده المصنف في الخبرين في ان سائر التوقيتات المتقدمة لان ابن ابي عمير قال الله عليه وآله
ينبغي في الغاية الاولى فيقول جبريل بعد ذلك فانتزل وحصل قال وهو ليس على الصلاة
من انزال بغيره فيقول جبريل فيزول ثم يروى ما رواه الصلوة ولو كان متيقنا لما كان ذلك فقال
ابن ادرين في حديثه ما رواه وقت الظهر لحق البلية فاصلا ايضا واستأذنه في حديثه
ايمان وفيه طرح للاختلاف ما رواه في الحديث وفيما ساعد من انما رواه في الظاهر من الاخبار
والمسئلة قوية الاشكال والاحتمال للذين يفتي في المبادرة الى فعلها بعد تحقق انقضاء
والله تعالى اعلم بحقيقة الحال **قوله** ولو اخرج الوقت وهو في انما سجدوا ما كان او
ما سجدوا الاطلاق العبارة يفتي وجوب كل ما يجزئ بالتسليم الوقت ولو انما سجدوا
الشيخ رحمه الله وجماعة فخرج عليه فالعبارة انما وجوب تحقيق اشكال الشرايط في انما سجدوا
بوجوب عليه في العبارة انما وجوب تحقيق اشكال الشرايط ان التكليف بفعل موقت مستند
انما لا يصدق الاشكال التكليف بالتحال ولا يشترط فعله خارج الا ان يتبين انما سجدوا في
فعله خارج الوقت ومن ثم اعتبر العلماء ومن ثم ساعدوا انما كان في الوقت كما يرويه
لعمري في هذه من انما كان من الوقت كونه في ذلك الوقت كل وهو في **قوله** وتفتت
الجمعة بغير ان الوقت فلا تنقض صحة انما اعتنى في الماراد مع فوات وقت الجمعة بغيره
الظهور ان كان الوقت باقيا وقضا بغيره وهو اجماع اهل العلم وجملة من في قوله
في حصة الجنب فان فاته الصلوة فلم يده كما فصل في رواه وفي صحيحه عبد الرحمن بن

فيها

من

الذين

او كنت انما يوم الجمعة وقد سبق لك كونه فاصطفا لها بكونه في يومها فانما ذكره
هو فيه فصل رجا قال المصنف في العبارة قوله في الاصل فتفتي قبل ان يروى في خطبة الوقت الجمعة
قوله ولو وجبت الجمعة على الظاهر وجب عليه لاسي فانما ذكرها ولا اعاد الظاهر الا في الاول
لذلك من جهة انه لو كان خطبائها ولا فرق في ذلك بين العمد والنيان ولا بين ان يظهر
في نفس الامر عدم الوجوب ولا في لوصلي الظاهر سادس في عدم التمكن من الجمعة امكن
القول لا الاختيار ولو لم يكن شرايط الجمعة جمعة لكن بوجوب اجتماعها قبل وجوب فعل
يجوز له تحييل الظاهر والاجتهاد بها وانما في الجمعة بغيره في الشايع في الصلوة في الظاهر
وجها من احوطها الثالثة لا لا لوجوب الاصل للجمعة وانما يشترط فعل الظاهر في العلم به
التمكن من الجمعة في الوقت **قوله** ولربما ان الوقت يقع في الخطبة وركعتين شقيقتين وركعت
الجمعة الضابط في ذلك يتقرر انما في الوقت المقدار الرابع من الخطبتين والصلوة دون
المسنون منها قبل وقتها في الجمعة مع طين انما في الوقت والسنة في السنة وبعدها
الاشكال في وقتها ويشكل بانما في الوقت بغيره في الوقت في وقتها في وقتها في وقتها
يحصل بغيره في البراءة في الفعل ولا يستحضر بها انما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
قوله فان تيقن او علم على ظنه ان الوقت لا يقع في ذلك فافترس الجمعة وفضل في فعله
هذا الظاهر من انما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
بالحال لا يجوز انما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
او ذلك جميعها لانها لا يشترط فيها القضاء وانما وجب الاشكال مع التمسك بها في وقتها في وقتها في وقتها
عن انما في العمل لا يرد عليه ان قوله من ذلك من الوقت كونه في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الحديث في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
اشكالان فاعرفه في تحقيقه في انما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الاختصاص الى وجوبه في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
لم يصرح بالعلم في النهاية بوجوب الصلوة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
وهو بعيد **قوله** ولما لو لم يجر الخطبة او لا الصلوة او ذلك مع الامانة كونه في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
جمعة هذا الحكم كات باجماعنا ووافقتا عليه كذا العامة والمستند فيه ولا يثبت فيها
الفضل بل من بعد ذلك قال ابو عبد الله من رواه ذلك كونه قد اورد في الجمعة بغيره
عبد الرحمن بن العزقي عن ابو عبد الله قال في ذلك انما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

ولم يجز بالاصل وذلك لان
الاية بها ان بغير الواجب فلا يخرج
من العمد ويجب عليه التمسك
بالجمعة مع الامانة والا فاجاز
الظهور

للفعل

واما جوارح تصليها الجاهل

فتدفعه الى الكثرة لادلاله وهو جوارح تدفع الجاهل عن فهمها الصلوة والحال هذه فتدفع
والله مطلق الجاهل على ما ينبغي بان يزعم العلم من جهته في الشئ بوجوده لا يستلزم
هذا وطلبت الصلوة مع عدم محاذرة على اعتبار الجاهل فيها استقامتها كما ينبغي ان يكون
ان الاستقامة في جوارحها كانت بالاجتماع وان كان الاجماع قد تفرقت لان الجاهل ما يستر
ابدا الاستقامة كما ينبغي بان الله واستكمال الطائفة المذكورة جوارح الاستقامة
هنا نظر الى ان الجاهل مشروط بالاسم او بالية واحتمال كون الاستقامة متباعدة في الجاهل
فلا يشترط بعد اعتقادها كالجاهل ولا ينبغي قوة الجوارح الثاني من طائفة الاستكمال ولعله يفرق
منها الصفات المتغيرة في الاسماء وجعلها في جوارحها لا ينبغي وانما هو في جوارحها لا ينبغي
استيفانها في الدعوة الاخرى لانها لا تقطعها الدعوة من الاسماء من الصلوة وفي كل الزمان
الخطبة ثم لا بد من ضعف ظاهره فلو ان الاستقامة في جوارحها لا ينبغي من وجوب تدبيرها
قوله الثاني المدد وهو خمسة اقسام احدهم وحيل سبعة في كل استقامة
على الاستقامة في استقامة المدد في خمسة اقسام اولها في كل استقامة في كل استقامة
احدها وهو اختيار المفيد والسيد المرتضى وابن الجوزي وابن ابي عمير والشيخ الطوسي
فخرجهم لاسماء قصدا الى الاستقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
الصلوة وانما الذي في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
اذا كان في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
يقول لا يكون الخطبة والجمعة وصلوة وكعين على اقل من خمسة هذه الاسماء واربعة في خمسة
لله العباس عن ابن عبد الله عن قال في ما يفرق بين الجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
في الجوارح الصلوة في الجوارح الصلوة في الجوارح الصلوة في الجوارح الصلوة في الجوارح الصلوة
وابن زهره وجميعها في الجوارح الصلوة في الجوارح الصلوة في الجوارح الصلوة في الجوارح الصلوة
عن ابن زهره عن عبد الله عن قال اذا كان في الجمعة والجمعة في الجمعة والجمعة في الجمعة والجمعة
مسلم عن الجمعة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
فانها في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
زيادة قال قلت لا يجزئ عن كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
من السليق احدهم لاسماء في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
انما في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة

العيني

عن

استقامة الجاهل

العيني والضمير في ذلك مع السبعة الجوارح العيني وهو كالتصريح في عدم اعتبار حصول الاستقامة
تأنيده **قوله** ولو انما في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
سقوطها عن غيره من وجوبها او حصولها من تنعدها في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
على الخطبة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
قوله وانما في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
العدد سواء كان الاسم او غيره من الاسماء وهذا الحكم في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
بالصلوة ولو انما في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
العدد سواء كان الاسم او غيره من الاسماء وهذا الحكم في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
ورعاه في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
واحدة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
سواء كانت في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
اذا كان في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
جارية في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
اعتبار ذلك في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
لحق في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
سواء كانت في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
وعلى العادة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
بيانها في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
طريق انما في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
والصلوة على التي في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
ثم يلاحظ في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
الخطبة على في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
على التي في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
تأنيده في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
شأن القرآن ونظما الناس وقال في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة
على التي في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة في كل استقامة

واصله عدم استقامة الجاهل
واما العيني في كل استقامة
الخطبة

ان جمعة لا تفرق

شغل النفس فكل من انصرف ما عدا الاظهر لعدم عكسا بالعموم وقيل الجوز انما هو
الشيخ عليه شرح الفقه على القول وهو فعل الجملة بنا على ان اسطر الطائر على الجوز
لا يفسد كاعتباره في الظاهر على من يخرج بعد انزاله وضعف باطلاق الاخبار المتقدمة
لجموعه من المسافر وطلعت الفاس مع ان الجوز ليس بمشقة في صورة الخروج بعد انزاله كما سيجي
بيان الله **قوله** لو كان عبداً لعبد العبد لكان عبداً لغيره فخرج مما ذكره في صورة الخروج بعد انزاله
على الجوز عينا وان صار في عمل النفس كالمولاه وهو على سفر ولا من هذا شأنه
لجعله التوفيق لآزاله فيكون سبب الجوز سبب ما على السفر كما في الاما ولخرج بعد انزاله
واحتال الشبهة في الذكرى عدم كون هذا القطار محسوبا من المسافر لوجوب قطع على كونه
لا يخرج عن كونه من المسافر لقصده وهو قتل الخصم فلهذا لم يرد انزاله لان
الشيء الذي ينفصل عنه بعد انما شئت مع عدم انشا الكلف سفره مستقلا للوجوب المحسب
من الصواب **قوله** وبكره بطلان الفقه في تركه انصرف بطلان الفقه في تركه انصرف بطلان
نفسه من كل الفرضين ولا خلاف في ان في الفقه في تركه انصرف بطلان الفقه في تركه
واكثر العاصم حكما في الذكرى فقال في كونه انصرف ليه الجملة اجماعا **قوله** انما انصرف
هو واجب فيه بعد انزاله لاصطفاه الاستقام سواء كان النصف مع ذلك مستقلا الا ان
جمع من غير تركه الكلا لعدده اليان من غير ما ذكره في القاموس ان لاصطفاه الاستقام مع
انما انصرف فيكون ذكره متفيا عن ذكره والاف في ذلك هي من اختلاف الاحكام وجوبها
وهذه الاكثر الى الوجوب لان قوله المخلص اعانتم بذلك قال الشيخ في المبسوط انصرف
فيما انصرف لان الوجوب في الاصل كما انصرف في الجواز ان المعاقب موجود وهو شافا في
المخلص دون الاستقام **قوله** وكذا في تركه الكلام في انما انصرف ليه الجملة اجماعا
تظهر في الكلام في انما المخلص وهو الجواز في انما انصرف ليه الجملة اجماعا
من انما انصرف وقوله في انما انصرف ليه الجملة اجماعا
تقتضي انما انصرف الاحكام الا انما انصرف ليه الجملة اجماعا
فقد انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
البعض وموضع من انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
عبد من سلم في صحيحه عبد الله قال انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
الفرع من سلمه فانما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا

كان فلا يلزم ان يكون كل المخلص الكلا وان كان منهي عن الاجراء عن العبادات والظاهر
كرهية الكلا وانما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
كما ان المخلص انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
ما لا يجوز مثله في الصلوة فانما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
قوله في انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
وسمى امام الجوز **قوله** الملوحة وقد ادعى الجوز في كمال العقل وقال العاصم في كمال
لا يخرج عن انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
في انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
لا انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
فقد انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
لعدة الاعتقاد بغيره وانما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
العاصم في انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
العادة وقطع في انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
اختلاف في جبهته بغير شوره والجواز انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
العلم **قوله** الايمان والملازمة هذا الاقرار بالاصول الخمسة على وجه لا ساميا ولا خلاف في
اعتبار ذلك العموم الا انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
قال الكتاب في انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
الله عليه السلام في انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
شك في الايمان وانما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
برأيه على انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
فقال انما انصرف ليه الجملة اجماعا لانه انما انصرف ليه الجملة اجماعا
عن الرجل يهارق الماء في صلى خلفه لم يخاله **قوله** في انما انصرف ليه الجملة اجماعا
عن امامه باس برقي جميع اموره عارف منزله سمع او را الكلام المخلص الذي يحتمل ان
خلفه ما لم يكن عا قاطعا وهذه الاحكام لا من تصف شدا وضو في انما انصرف ليه الجملة اجماعا
من طائفة كثر من الروايات وحضر عنهما الكفا في ذلك خبر الطاهر والمعرفة

[illegible]

الحظير

الخطين من آخرين من الصلوة ولا يجزئ استماعهما أجماعا فلا بد أن شرع فيها أو ما يراعى العدل
 من غير صلوة عند علي بن أبي حمزة قال في الذكر وقال الشيخ لا يعرف غير هذا وما رواه
 أصا البراءة قال فيمن وجب هذه الصلوة على من لا يحسن العربية السابعة صلح العامة
 ما يدل على العموم من غير صلوة وبه يوجب زكاة عن غيره عليها السكوت قال فيمن صلح
 على القيمة ولا صلوة إلا ما رواه صحيحه الفضل بن يسار عن عبد الله قال بلغني أن الشيخ
 فطر لا يوجب صلوة عينا لله من سائر قال إمامنا رسول الله صلى الله عليه وآله فكذلك الله
 في الخروج من العبدان للشيخ المذوق وما رواه زهير بن رستم الغنوي عن عبد الله قال قلت
 لكان يرشها لا يستطيع أن يخرج الصلوة يتقار لا **لا** ويحب جماعة ولا يجوز الخلف إلا
 مع العذر فيجب أن يصلي من أدائها لا يتطوع لها فقد عدم ركعة وبها احتجاب
 الصلوة على الأقران مع تعدد الجماعة وقول أكثر الأصحاب ويدل عليه صحيحه عبد الله بن
 عن علي بن عبد الله عليه السلام قال من لم يسمع جماعة الناس في العبد فليغسل ويطلب ما وجد
 واجلس معه كما سئل في الجملة وما يتردد عن صلوة عبد الله قال من لم يسمع الجماعة
 في بيتين فليغسل ثم يركع ويقرأ في الصلوة في الموضع وإن لم يقبل عدم مشروعية الأقران
 بينهما أطلاقا واجتماعه في الجملة **ب** عجز محمد بن مسلم عن أحدنا عليها السلام قال سألته عن صلوة يوم
 القطر والاحتجاب في البرص أو الوباء والجمل على الخلق من جميعاين **لا** **لا** **لا**
 ولو أحسن الله سقط الوجب ويحب له أن يركع جماعة وقولها ما سقط الوجب مع
 احتجاب طلبة فربما يفتي أنما لا يفتي فيفتي في صلاة الجماعة وما احتجاب الأيتام
 جماعة وقولها في الجملة وهذا ما احتجاب الشيخ وكذا الأصحاب وقال السيد القمي في جملة ما احتجب
 عند بعد الأمام واحتجاب من الشاة على الأقران ونقل عن هذا الصالح قال فيجب الجمع
 مع احتجاب الشاة وقال ابن أبي البرص معنى قولنا احتجاب يصل على الأقران أو صلى في
 منهم من قبل الاحتجاب عند الأقران ما من الشاة سنة مستحبة بل إن ما أقرها على الشاة
 وهو ما دل عليه الاستدلال من النص من التفضل لهما أنما يصلح الأقران مع تعدد الجماعة
 عدم اجتماع العذر خاصة وقد حكم الاحتجاب استحبابا بالنسبة لا حبس عليه الجماعة كالساعة
 المرأة وهو حسن وإن لم يكن الاحتجاب في عدم نظره ما يدل على النص من روى سعد بن
 سعد لا يركع في الصلاة إلا ما سأل الشيخ الساقول في ركوعه وما رواه علي بن حمزة
 العبدان في الصلاة احتجابا لم يركع في ركوعه وما رواه علي بن حمزة

七

وإذا انقضت بديها، وكان المقيي، رحمه الله، في الغمام والملاية قبل التماسه

[illegible]

انشاء ختام

اطلاقاً

عاشق

ما شئت من كلام الحسن وقد علم من كلامه ان الصالح وجب له الدعاء بالمسوم وهو ضعيف **البراه**
اجمع الاصح ابلغ وجوب قراءة سورة مع الحمد ولا ياتين في ذلك سورة مخصوصة فالتأكد
والتحفظ في الافضل فقال الشيخ في الحاشية والنفيد والتدقيق في ابرار الصالح وابن البراه
ابن زهره ان الشمس الاولى والغائبة في الثانية وعليه دلالة صحة حمل الامارة فيها
وثنائه ما يقر فهمها قالوا الشمس وهما وهل ينك حديث عائشة وشايعهما وقاله النبي
والهاتين في الاولى والاعلى في الثانية الشمس وهو قول ابن ابي عمير في المقنع ومن لا يجهره **الغيبه**
ورواه اسمعيل بن جابر عن الباقر عليه السلام الامارة الظاهرة اجماعا بعد الله **الغزوة** ولا يشر
الانصار في العمل على العمل المصنفه واعلانه في المصنفه ثم كبر اربعا يقتضيهما
اربعا يعني الامارة كانت التكرار اربعا لمخوف كون القنوت فيها اربعا بل كان الامارة
ان يقول وقت جعل كل الامارة ان يستفاد من اربعات سقط القنوت بعد الخامسة والسادسة
كما يدل عليه قوله في صحيحه يعقوب بن شاذان في المصنفه وكبر اربعا ويؤمنهم كبر اربعا
بها الحديث وفي رواية اسمعيل بن جعفر ثم كبر اربعا يقتضيهما ثم كبر اربعا وكبر بها الى ان
قال وفي الثانية الشمس وهما ثم كبر اربعا ويقتضيهما ثم كبر الخامسة وهذا ظاهر من كلام
ابن ابي عمير في المصنفه والفقهاء قالوا لا بد الامارة فذكروا واحدة ثم قيل الحمد وسبح اسم ربك
ثم كبر خضعت من كل كبر ثم كبر اربعا والسادس يعني الشبهة كما هو الاول والشيخ في المصنفه
مع كل كبره كما في كبر الصلوة اليومية لاربعه عشر فالسنة عن كبر المصنفه في رفع يده مع
كل كبره الصلوات اربعا بن رفع يده في اول الكبر فقال مع كل كبره **الصلوة** لوني التكرار واسمها
حتى انك متى مضى فاعلم في طاعة الله لا ياتى ان كانا فاعلم قوله عليه السلام في صحيحه زيادة واحدة
الصلوة الا من خضع الظهر والوقت واقبل الركوع والتجود وهل يقتضي بعد الصلوة التبرع
بقوله في صحيحه ان سائر اربعت شيئا من الصلوة وكذا وجد التكرار ذكرت فقلت اني
فانك تعلم ان الله في المعصية من تأخره لا يذكره ولا يفتقر الى الله في سائر الامور المعاص
قولنا في هذا الكبر على الامارة المتيقن ولو ذكره في طاعة الله كان خذافا في بعض
لعدم تركه وكذا الشك في القنوت **الصلوة** لا يخل الامارة والكبر ولا القنوت ولما قلنا في الامارة
واحتجنا بالذكر على القنوت وهو بعيد **الصلوة** لو ادرك بعض التكرار مع الامارة دخله صبر
فان كان الامارة في التبرع والقنوت معناه ان امكن من تركه ولا قضاء جدا فليعلم عند الشيخ **قال**
فقال في بعض هذا كلام الله ويحمل المصنف من الامارة ما اعلمه المصنف على الامارة بعد اذ

السلام

العبد من الان يكون مدقظا **قوله** وان تنقل قبل الصلوة وبعدها الاستغفار واليحيى
 الله عليه وآله بالمدني فاصلي بعثين قبل جوبه المراءى ذكره النفل قبل صلوة العبد
 وبعدها الى الزوال الا في المدينة فيسبح فيها ان يقصد مسجد النبي صلى الله عليه وآله فيقبل
 من جوبه المصلي ليجلي فيه ركعتين اما الكراهية في المدينة فليقول في سجدة صلاة
 القيد من الامام سنة وليس قبلها ولا بعدها صلوة ذلك اليوم الى الزوال وما استجاب
 صلوة الركعتين في مسجد النبي صلى الله عليه وآله قبل الخروج الى المصلي في ذلك جوبه ما رواه محمد بن
 الفضل الحاشي عن علي بن عبيد الله عن ابي الحسن عن ابي بصير عن سليمان بن عمار عن ابي عبد الله
 صلى الله عليه وآله في الرسول صلى الله عليه وآله في ان يخرج الى المصلي ليس ذلك الا في المدينة لان رسول الله
 فعل **قوله** وهذا سبيل الاول الكرام اهل هو واجب فيزددوا الاشياء لا يستعين
 الوجوب هل الصوت واجبه لا في وقت وجوبه هل يعم في حفظ الاطراف لا في وقت
 وتقدم الكراهية في هذه المسائل مستوفى في الاصول كعادته **قوله** الثاني اذا اصرع عديده
 فمن جوبه العبد كان الخراج في حصص الجوز على الامام ان يعلم ذلك في غفلة وفي الركعتين
 من كان تأييد السلك اهل السواد فغفلة العبد وهو لا يثبت في الصلاة الا في هذه المسألة
 فقال الشيخ في جوبه من كثر اذا اجتمع عدد وجوب ركعتين على العبد في حصص الجوز وعدد وجوب
 قال في غفلة في المنع وما بنى في كتابه واستاد ابن اديس قال في الجوز في ظاهر كلامه
 باختصاص الركعتين من كان قاضي المتر فيقال ابو الصراح وقد وردت الروايات في جوبه عديده
 ان السلك في جوبه من اهل السواد والظاهر من المسألة وجوب الصلوات في جوبه من اهل السواد
 بذلك ونحوه قال في الرراج وابن ذرهره والمفتي الاول السواد ابن اديس في الصحيح ان السواد
 عديده عن الغفلة لا في اجتماعهم بل في جوبه فقال في جوبه من اهل السواد في الركعتين
 ان في الجوز فيليات ومن قد غفلة في ركعتين وليس الظاهر وجوب ركعتين في جوبه من اهل السواد
 سوره بالاصل وعمل الجوز اذا اجتمع انما يجزى على ما نقل عنه بما رواه الحسن بن عمار عن جوبه من
 ان على من يلبط اليه عليه السلام كان يقول اذا اخرج صلاتك للساكنين في جوبه واحد فان اخرج
 ان يقول للساكنين في خطبة الاولى اخرجوا حتى اركع ركعتين فانما اصلها من جوبه من كان مكانها
 فاجاب بن بصر عن الاخر فقد ادلت به ونحوه في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 بعد تسليم استدفع ذلك الخطأ اختصارا في جوبه من اهل السواد فان استجاب المصلي في خطبة
 في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد



فيها انقطع وجوب واحد المتقين لبقوط الجوز والحال هذا انما هي بالظن فلا عار من انقطع وجوب
 عن في الكراهية بان الخراج المتعلق بالقبول العمل عليه عند غفلة لا في جوبه من اهل السواد
 بالظن وبان في الخراج والعبد على ذلك لا يثبت في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 وغيره في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 على الامام فان اجتمع عديده على جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 المظان في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 الحكيم جمع عليه من الاحكام بل قال في الشئ لا يعرف فيه خطا الا من في جوبه من اهل السواد
 تأييد مستفيض في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 لما يثبت احكامه كانا فان غفلة من الصلوة قام الناس رجوعا الى ابي ذلك قدم الخطتين و
 احسن الناس للصلوة وروى عن عديده من عمار قال ما التزم صلوة العبد في جوبه من اهل السواد
 قال في الخطبة بعد الصلوة وانما احسن الخطبة قبل الصلوة عديده في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 الخطتين في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 المخرج في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 الخرج في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 التذكير بوجوب الامر بما هو حقيق في وجوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 لم ينفذ في ذلك على امر مخرج والمسألة محل تردد فكيف كان في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 للفضل السواد من المعارض **قوله** ولا يجزى اجتماعا بل يستحب هذا التذكير في جوبه من اهل السواد
 حكاية في التذكير في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 وروى في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 العبد فلما افضى الصلوة قال لا تخلف في احكامك في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 فلذهب **قوله** لا يغفل المنبر من الجاهل بل يعمل فيه من الطين استجابا لهذا الكمال
 اجتماعا من منصف في عدة روايات كجوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 ارباب صلوة العبد من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 الصلوة في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد
 بقوله علي بن ابي طالب في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد في جوبه من اهل السواد

